

ضوابط فهم السنة

إعداد الدكتور سامي بن شعلال

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

السنة الثانية ماستر (ل م د)

التخصص: الحديث وعلومه



كلية أصول الدين

قسم: الكتاب والسنة

ضوابط فهم السنة النبوية

السداسي الثالث

الدكتور سامي رياض بن شعلال

أستاذ محاضر - أ - بقسم الكتاب والسنة

السنة الجامعية 1441-1442 هـ الموافق 2020-2021 م

لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

السنة الثانية ماستر (ل م د)

التخصص: الحديث وعلومه

كلية أصول الدين

قسم: الكتاب والسنة

ضوابط فهم السنة النبوية

السادسي الثالث

الدكتور سامي رياض بن شعلال

أستاذ محاضر - أ - بقسم الكتاب والسنة

السنة الجامعية 1441-1442 هـ الموافق لـ 2020-2021 م

المحاضرة الأولى: مدخل تمهيدي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنّ الله تعالى أكرمنا بالسنة النبوية - على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم -، وهي بيان للقرآن الكريم، ومن أهم مصادر التشريع الإسلامي، وإنّ من المطالب الجليلة والمقاصد العظيمة التفقه فيها وقراءتها قراءة صحيحة، وقد أولى علماء الأمة السنة النبوية عناية تامة من أجل بيان معانيها، فجمعوا كتب مختلف الحديث ومشكله، وكتب غريب الحديث، وكتب ناسخ الحديث ومنسوخه، وكتب أسباب ورود الحديث، وكتب أصول الفقه، وكتب الشروح الحديثية، وحرروا مباحث الاعتبار والشواهد والمتابعات، ومباحث زيادات الثقات، زيادة إلى مباحث قواعد اللغة العربية وعلومها، حتى عدّ الحاكم النيسابوري رحمه الله فقه الحديث هو الغاية المنشودة والثمرة المرجوة من علوم الحديث.

ولا شك أنّ العناية بجانب التأسيس للفهم الصحيح للسنة النبوية يتأكد في هذه الأزمان التي تعاني الأمة الإسلامية أزمة في الفهم وخطا في المنهج، ممّا أدى إلى انحراف في الفكر والمعتقد والتعبد والتصوير في كثير من المجالات.

وهذه مجموعة من المباحث المقررة على طلبة السنة الثانية ماستر 2 (ل م د) تخصص الحديث وعلومه في مادة "ضوابط فهم السنة"، وهي مادة علمية مختارة من كتب أهل العلم القدامى والمحدثين، تناولت مجموعة من الموضوعات المهمة تنير الدرب للطالب في التعامل مع السنة النبوية فهما وتطبيقا، وبخاصة إذا علم أنّ السنة النبوية تعرضت في القديم والحديث لهجومات كثيرة اتخذت صوراً مختلفة، ومن ذلك: وضع أحاديث في أبواب كثيرة ثم نسبة ذلك

لنبي ﷺ، والطعن في حجية السنة بدعوى الاكتفاء بالقرآن الكريم، أو ادعاء التعارض بين الأحاديث، كما طعن في نقلة السنة من الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم.

إلا أن الله تعالى قيض من أهل العلم من يذب عن السنة ويرد عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين؛ ذلك أن السنة مبيّنة للقرآن الكريم، والله وعدنا بحفظ كتابه الكريم، ولا يتم الحفظ إلا إذا شمل الحرف والبيان جميعا.

وأريد أن أنبه بداية إلى أن الذب عن السنة النبوية تناول الجوانب التي أثرت حولها الشبهات والشكوك، ويمكن تلخيص ذلك في محورين:

المحور الأول: نفي الدخيل عن السنة النبوية، وذلك بفحص الروايات وفق منهج علمي دقيق، هذا المنهج أبرز علوما هي مفخرة المسلمين عامة والمحدثين خاصة، فظهر **علم العلل**، وهو الكاشف عن أوهام الرواة والخلل الواقع في مروياتهم **سندا وتنا**، وقد صنفت فيه كتب دلت على أن هذا العلم هو بمثابة مصفاة عالية الجودة والخدمة.

ومن ذلك أيضا **علم الرجال** عموما، وصنفت فيه أيضا أبواب متنوعة، منها ما كان في الجرح والتعديل، وفي الألقاب والكنى، وفي التاريخ، وغيرها من محاور هذا العلم الشريف.

المحور الثاني: وضع الضوابط التي تضمن الفهم الصحيح للسنة النبوية، ذلك أن تحريف الأحاديث النبوية عن مراد الشارع الحكيم هو في حقيقة الأمر تحريف لبيان القرآن الكريم.

كما أن هذه المادة هي مفخرة لقسم الكتاب والسنة، إذ أنها تضع الطالب على المسار الصحيح لفهم السنة النبوية، لينفي عنها انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وتأويل الجاهلين.

وإذ نقدّم هذه المحاضرات العلمية لطلبتنا الأعزاء، فإنّ أملنا أن يعمّ النفع، وأن تتضح لهم معالم هذه المادة العظيمة والخطيرة في الوقت نفسه، وعظمتها يكمن - كما تقدم - في تحقيق الفهم الصحيح لمراد النبي ﷺ، كما أن خطرها يكمن في الانحراف التي ينتج عن إغفال الضوابط والقواعد التي نص عليها أهل العلم في التعامل مع السنة النبوية، سائلين الله تعالى التوفيق والسداد.

وعليه، فإنّ الأهداف الأساسية لهذا المقياس تتلخص في النقاط الآتية:

- وصول الطالب إلى فهم السنة النبوية فهما صحيحا وفق الضوابط التي وضعها علماء الأمة بمختلف تخصصاتهم.

- تجنب الطالب الوقوع في فخ المغالطات والشبهات التي تثار حول السنة النبوية ومنهج فهمها.

- الوقوف على الجهود الجبارة التي قام بها علماء الأمة من أجل تحقيق الفهم الصحيح للسنة النبوية.

- تذكير الطالب بضرورة معرفته بكتب السنة، وكتب الشروح الحديثة، ومعرفة مصطلح الحديث، لما لذلك من صلة وثيقة بمفردات هذه المادة.

وهذه الضوابط هي أصل أصيل ومطلب جليل، ومن أعظم المقاصد لطالب العلم للعمل والتبليغ، وهي أيضا كفيلة بتقويم فهم قطاع عريض من أبناء المسلمين ممن عنوا بالسنة النبوية، دون إلمام بأصول الفهم وقواعد الاستنباط المقررة في كتب أئمة الإسلام، من محدثين وفقهاء وأصوليين، كما تتصدى تلك الضوابط إلى تحريفات خصوم الإسلام.

فجاءت هذه المذكرة البيداغوجية في مقياس (ضوابط فهم السنة)، من أجل الوصول بهم إلى فهم السنة النبوية فهما صحيحا وفق الضوابط التي وضعها علماء الإسلام، وإذا كان طالب علم الحديث خاصة لا يهتم بمنهج القراءة الصحيحة للسنة النبوية، ولا بطريقة فهمها فهما صحيحا، فأئني له أن يقتدي بالنبي ﷺ، كما تهدف هذه المذكرة إلى حماية طالب العلم عموما من الوقوع في فخ المغالطات والشبهات التي تثار حول السنة النبوية الشريفة ومنهج فهمها.

ولتحقيق هذه الغاية تضمنت هذه المذكرة تمهيدا يحتوي على تعريف مسمى المادة وبيان لأهميتها، والضوابط العامة لفهم السنة النبوية، وعناصره كالاتي:

١/ التحقق من ثبوت الحديث.

- ٢ / فهم السنة في ضوء القرآن الكريم.
- ٣ / جمع أحاديث الباب الواحد.
- ٤ / مراعاة القواعد الأصولية والمقاصد الشرعية ومختلف الحديث في فهم السنة النبوية.
- ٥ / مراعاة أساليب اللغة العربية وغريب الحديث في فهم الأحاديث.
- ٦ / مراعاة النسخ والمنسوخ وأسباب ورود الحديث.
- ٧ / فهم السنة بفهم الصحابة رضي الله عنهم.
- ٨ / الرجوع إلى كتب شروح الحديث.

تمهيد

قبل الولوج إلى الحديث عن (ضوابط فهم السنة)، يلزمنا الوقوف على مجموعة من التعاريف الخاصة بكلمات عنوان المادة، وذلك من حيث بيان المدلول اللغوي لألفاظ هذا الاصطلاح المركب - أعني به (ضوابط فهم السنة) -، ومن حيث المعنى الاصطلاحي لكل لفظ، ليأتي بيان المعنى اللقبّي للهيئة التركيبية التي كونت هذا المصطلح^(١)، هذه الخطوة تمكن الطالب من تشكيل تصور عام حول المقياس، وكذا توقفه على أهمية تلك الضوابط من مجال الدراسات حول فقه السنة النبوية.

أولاً: تعريف (ضوابط فهم السنة):

١/ المدلول اللغوي والاصطلاحي لـ (ضوابط فهم السنة):

أ/ تعريف الضوابط: الضوابط جمع ضابط، وإليك تعريفه لغة واصطلاحاً:

ففي اللغة: هو اسم فاعلٍ من ضَبَطَ يَضْبِطُ ضَبْطاً فهو ضَابِطٌ، والضَبْطُ: نُزوم الشيء وَحْبُسُهُ، ورجل ضابط: شديد البطش والقوة والجسم، والأضبط: الذي يعمل بيديه جميعاً^(٢).

وأما في الاصطلاح: فالمقصود بالضوابط هنا ما يقوم به الباحث في السنة النبوية من خطوات منهجية أثناء التعامل مع الأحاديث النبوية، لضمان فهم قريب إلى مقصود الشارع الحكيم ما أمكن، مستعينا بمجموعة من المعارف في سبيل تحقيق ذلك، فهي كالقانون المعرفي الذي يقوم بذهن الطالب، ويسدد به نظره، ويوجه به فهمه.

ب/ تعريف الفهم لغة واصطلاحاً:

الفهم في اللغة: يقول أهل اللغة: الفاء والهاء والميم: علم الشيء. وفهمه فهماً وفهماً (وهي أفصح) وفهامةً. وفهمت الشيء عقلتُه وعرفتُه، وفهمت فلاناً وأفهمتته، وتفهّم الكلام فهمه شيئاً بعد شيء، ورجل فهّم سريع الفهم. واستفهمني فأفهمته^(١).

^(١) ينظر: الاجتهاد بالرأي في عصر الخلافة الراشدة للدكتور عبد الرحمن سنوسي: (ص/٢١).

^(٢) ينظر: تمهيد اللغة للأزهري: (١١/٤٩٢)، ولسان العرب لابن منظور: (٧/٣٤٠).

وأما الفهم في الاصطلاح: فهو تصور المعنى من لفظ المخاطب. وقيل: معرفتك الشيء بالقلب. وقيل الفهم: هَيْئَةٌ لِلنَّفْسِ يُتَحَقَّقُ بِهَا مَا يَحْسُنُ^(٢).

وقد عرفه الحافظ ابن حجر رحمه الله (ت ٨٥٢هـ) بقوله: "الفهم: فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترن به من قول أو فعل"^(٣).

ج/ تعريف السنة لغة واصطلاحاً:

السنة في اللغة: هي الطريقة أو السيرة، محمودة كانت أو مذمومة.

قال ابن فارس رحمه الله (ت ٩٤١هـ): "السين والنون أصلٌ واحد مطرد، وهو جريان الشيء واطرادُه في سهولة... ومما اشتق منه السُنَّة، وهي السَّيْرَةُ. وسُنَّةُ رسول الله ﷺ: سيرته... وإنما سميت بذلك لأنها تجري جرياً"^(٤).

وقال ابن منظور رحمه الله (ت ٧١١هـ): "السُّنَّةُ الطريقة المحمودة المستقيمة، ولذلك قيل: فلان من أهل السُّنَّة، معناه من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة، وهي مأخوذة من السَّنَنِ وهو الطريق"^(٥).

كما تطلق السنة أيضاً على الطريقة المذمومة^(٦)، إلا أن علماء اللغة اتَّفَقُوا على أن كلمة (السُّنَّة) إذا أُطْلِقَتْ انصرفت إلى الطريقة أو السيرة الحسنة، ولا تستعمل في السيئة إلا مُقَيَّدَةً^(٧).

(١) ينظر: كتاب العين للفراهيدي: (٦١/٤)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس: (٤٥٧/٤)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: (٣٣٨/٤)، والمحيط في اللغة للصاحب ابن عباد: (٣١٢/١)، ولسان العرب لابنه منظور: (٤٥٩/١٢)، ومختار الصحاح للرازي: (٥١٧/ص).

(٢) ينظر: التعريفات للجرجاني: (ص/٢١٧)، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي: (٢٢٤/٣٣).

(٣) فتح الباري: (١٦٥/١). دار المعرفة بيروت، (١٣٧٩هـ).

(٤) معجم مقاييس اللغة: (٦٠/٣-٦١).

(٥) لسان العرب: (٢٢٠/١٣).

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: (٤١٧/٨).

(٧) ينظر: المعجم الوسيط: (٤٥٥/١).

وأما في الاصطلاح: فقد عُرِّفت السنة بتعريفات عدة بحسب الاختصاص.

فهي عند الأصوليين: أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، التي يُستدلُّ بها على الأحكام الشرعية^(١)، وأما ما كان من خصائص النبي ﷺ وصفاته، فلا يدخل في مفهوم السنة عندهم؛ لأنها ليست مصدرا من مصادر التشريع التي يُعَبَّدُ بها.

وعند الفقهاء هي: ما طلب الشارع إيجاده طلبا غير جازم فيه، وهي بذلك تقابل الواجب وباقي الأحكام الخمسة^(٢).

وأما في عرف المُحدثين، فالسنة هي: ما أثر عن النبي ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات وصفات، وسائر أخباره قبل البعثة وبعدها^(٣).

وأنسب التعاريف سالفة الذكر بموضوع هذا المقياس: تعريف المُحدثين، ذلك أنّ الضوابط التي تهدف مفردات المادة إلى بيانها تشمل ما ورد في التعريف المنقول عنهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت ٧٢٨هـ): "الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدّث به عنه بعد النبوة من قوله وفعله وإقراره؛ فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة، فما قاله إن كان خيرا وجب تصديقه به، وإن كان تشريعا إيجابا أو تحريما أو إباحة وجب اتباعه فيه... والمقصود: أنّ حديث الرسول ﷺ إذا أطلق دخل فيه ذكر ما قاله بعد النبوة وذكر ما فعله؛ فإنّ أفعاله التي أقر عليها حجة لا سيما إذا أمرنا أن نتبعها، كقوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٤)، وقوله: «لتأخذوا عني مناسككم»^(١). وكذلك ما أحلّه الله له

(١) ينظر: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للسهالوي: (١١٧/٢)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي: (١٢٧/١).

(٢) ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني: (١٨٦/١).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية: (١٠٠-٦/١٨)، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني: (٢٥٢/١٣) - (٢٥٣).

(٤) أخرجه البخاري كتاب الأذان، باب: الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع، حديث رقم: [٦٣١]، وابن حبان في صحيحه: (٥٤١/٤) حديث رقم: [١٦٥٨]، وأحمد في المسند: (١٥٧/٣٤) برقم: [٢٠٥٣٠]

من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

له فهو حلال للأمة ما لم يتم دليل التخصيص؛ ولهذا قال: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا
 زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾
 [الأحزاب: ٣٧] ، ولما أحل له الموهوبة قال: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ
 أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]... ومما يدخل في مسمى
 حديثه: ما كان يقرهم عليه مثل: إقراره على المضاربة التي كانوا يعتادونها، وإقراره لعائشة على
 اللعب بالبنات، وإقراره في الأعياد على مثل غناء الجاريتين، ومثل لعب الحبشة بالحرب في
 المسجد، ونحو ذلك، وإقراره لهم على أكل الضب على مائدته وإن كان قد صح عنه أنه ليس
 بحرام، إلى أمثال ذلك، فهذا كله يدخل في مسمى الحديث... وقد يدخل فيها بعض أخباره
 قبل النبوة وبعض سيرته قبل النبوة^(٢).

٢ / المدلول اللقبى للهيئة التركيبية ل (ضوابط فهم السنة):

بالرجوع إلى ما تقدم إيراده في مفهوم الضوابط اصطلاحا، يمكن استخلاص تعريف
 المعنى التركيبي ل (ضوابط فهم السنة) الآتي:

"ضوابط فهم السنة: هي مجموعة من القوانين المعرفية التي تقوم بذهن الباحث أثناء
 التعامل مع الأحاديث النبوية، تضمن السداد في النظر، وتدفع الزيغ في الاستنباط".

شرح التعريف:

(مجموعة من القوانين المعرفية): بيان لما يُنظم ويضبط إدراك الأشياء على ما هي عليه،
 ويمكن القول بأنها: مجموعة من المبادئ والقواعد، التي تُيسّر على الطالب الفهم الصحيح.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحج، باب: استحباب رمي جمرة العقبة، حديث رقم: [١٢٩٧]، وأبو داود كتاب

المناسك، باب: في رمي الجمار، حديث رقم: [١٩٧٠]، وأحمد في المسند: (٤٦٠/٢٢) حديث رقم: [١٤٦١٨]،

و(٢٨٦/٢٣) حديث رقم: [١٥٠٤١]، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، واللفظ لمسلم: رأيت النبي ﷺ

يرمى على راحلته يوم النحر، ويقول: «لتأخذوا مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه».

(٢) مجموع الفتاوى: (١٠-٦/١٨).

(تقوم بذهن الباحث أثناء التعامل مع الأحاديث النبوية): بيان لمكاسب معرفية تراكمية سابقة يرجع إليها الباحث للوصول إلى المراد الحديث النبوي.

(تضمن السداد في النظر): بيان لأهمية التزام تلك المبادئ والقواعد في التعامل مع السنة النبوية، فإنها السبيل إلى الاستقامة في الفهم.

(تدفع الزيف في الاستنباط): بيان أيضا لأهمية التزام تلك المبادئ والقواعد في التعامل مع السنة النبوية، فإنها العاصمة من الانحراف في الفهم.

ثم وقفت على تعريف للدكتور حميد قوفي وفقه الله يؤكد على ما تقدّم ذكره، حيث قال حفظه الله: "المراد (بهم السنة) الوقوف على دلالة نص الحديث ومقصود النبي ﷺ من خطابه ذاك بضوابط ومسالك علمية، وأي فهم قام الدليل على عدم موافقة مقصود النبي ﷺ فإنه مردود لا يجوز الاعتداد به، والفهم هو أول مسالك التدين والمدخل إليه، فإن صحّ الفهم استقام به التدين، وإن ضلّ الفهم فسد وانحرف"^(١).

ثانيا: أهمية معرفة ضوابط فهم السنة النبوية

من المتفق عليه عند علماء الأمة أن السنة النبوية المطهرة هي التفسير العملي للقرآن الكريم، فهي المبينة له، والمؤكدة لمضمونه، والموضحة لأحكامه، والمفسرة لمبهمه، والمفصلة لمجمله، والمقيّدة لمطلقه، والمخصّصة لعامه، بل قد تأتي بأحكام سكت عن ذكرها القرآن الكريم بحكم منزلتها من التشريع، وهنا تكمن أهمية معرفة ضوابط فهم السنة واعتمادها في الوصول إلى مراد الشارع الحكيم بالدرجة الأولى؛ وتجاهل تلك الضوابط في التعامل مع نصوص السنة النبوية يؤدي إلى الانحراف في فهم كتاب الله تعالى بالضرورة.

كما أنّ الثمرة المرجوة من علوم الحديث عموما هو الوصول إلى فقه صحيح للسنة، يقول الحاكم النيسابوري رحمه الله (ت ٤٠٥هـ): "النوع العشرون من هذا العلم بعد معرفة ما

(١) ضوابط منهجية ومعرفية في التعامل مع نصوص السنة النبوية - حكما وفهما وتنزيلا -، للدكتور حميد قوفي:

(ص/٣١). الأصلة للنشر الجزائر، طبعة ديسمبر ٢٠٢٠.

قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقاناً ومعرفة لا تقليداً وظناً: معرفة فقه الحديث؛ إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة"^(١).

ولهذا كان فقه الحديث النبوي من أشرف العلوم، يقول الحافظ أبو شامة المقدسي رحمه الله (ت ٦٦٥هـ): "علوم الحديث الآن ثلاثة: أشرفها: حفظ متونها، ومعرفة غريبها، وفقهها"^(٢).

ويقول الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله (ت ٧٥١هـ) في معرض كلامه عن الواجب تجاه السنة النبوية: "أن يفهم عن الرسول ﷺ مُرادَه من غير غلو ولا تقصير، فلا يُحْمَلُ كَلَامُهُ ما لا يحتمله، ولا يُقَصَّرَ به عن مُرادَه وما قصده من الهدى والبيان. وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب وما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع؛ ولا سيما إن أُضيف إليه سوء القصد، فيتفق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع مع حسن قَصده، وسوء القَصْد من التَّابِع. فيا محنة الدين وأهله! وَالله الْمُسْتَعَان"^(٣).

وعليه، يمكن تلخيص أهمية هذه المادة في النقاط الآتية:

١/ معالجة مشكلة منهجية تتعلق بالفهم السديد والقراءة الصحيحة للسنة النبوية، ممّا ينتج عنه تصحيح المفاهيم حول السنة ذاتها لدى الطالب.

(١) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه: (٢٤٦/١). شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

(٢) ينظر النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر: (٢٢٩/١). تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراجعية بالرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م). وتتمه كلام أبي شامة رحمه الله: "والثاني أسانيدُها، ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها... والثالث: جمعه وكتابه وسماعه وتطريقه وطلب العلو في الرحلة إلى البلدان".

(٣) كتاب الروح: (١٨٣/١-١٨٤). حققه مُجَدُّ أَجْمَلُ أَيُوبُ الإِصْلاحِي، وخرج أحاديثه كمال مُجَدُّ قَالِمِي، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجمدة، نشر دار عالم الفوائد مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٣٢هـ).

٢/ الكشف عن المنهج الدقيق الذي قدمه علماء الأمة - من محدثين وفقهاء وأصوليين وغيرها من المعارف - للوصول إلى القراءة الصحيحة للسنة النبوية، وأنهم لم يقصروا في حفظ علومها.

٣/ بيان أنّ علماء الحديث ونقاده لم ينشغلوا بجانب نقد الرواة ومروياتهم عن التأسيس للمنهج القويم الموصل للقراءة الصحيحة للسنة النبوية، وفهمها فهما سديدا.

٤/ تدريب الطالب على القراءة الصحيحة للسنة النبوية، ليتمكن من الاقتداء الصحيح بالنبي ﷺ في أمره ونهيهِ.

٥/ خدمة المجتمع من خلال تصحيح مفاهيمه لقضايا الشريعة، التي يحصل حولها النزاع، وذلك بتنشئة جيل من الطلبة على منهج صحيح في التعامل مع نصوص السنة النبوية، بما يمكنهم من أداء مهام الدعوة وتعليم أفراد المجتمع أمور دينه على أحسن وجه.

٦/ رد المفاهيم الخاطئة المبنية على الاستشهاد بالأحاديث النبوية في غير موضعها، أو عزلها عن نظائرها من الروايات في الموضوع نفسه، والتي من دونها لن يكتمل الفهم الصحيح.

٧/ الدفاع عن السنة النبوية بإبراز المعنى الصحيح لها، أمام التفاسير الخاطئة التي ينشرها أعداء الإسلام عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، لمحاولة زعزعة ثقة المسلمين في السنة النبوية، بعدما فشلوا في الطعن في الصحيحين خاصة.

المحاضرة الثانية: التحقق من ثبوت الحديث.

هذه المحاضرة الثانية في مادة ضوابط فهم السنة، وتأتي لتؤكد على ما يجب على طالب العلم اتخاذه من خطوات في سبيل الوصول إلى فهم صحيح للأحاديث النبوية. والمراد بالتحقق من ثبوت الحديث: "الإعداد العلمي قبل النظر في دلالاته وفقهه، فإنه لا يصح لمن لا خبرة له بهذا العلم أن يحدث بالحديث ويعمل به أو يدعو إليه قبل أن يعلم ثبوته، فكم من سنن أثبتت بأحاديث مردودة من الضعيف والمنكر والموضوع"^(١)، لذلك فإنّ تقديم هذا الضابط أعني به: (التحقق من ثبوت الحديث وصحته) مهم جدا تأسيسا للفهم الصحيح وحفظا للجهد من الضياع.

وبهذه المناسبة فإنّ من المهم التنبيه إلى أنّ عملية التحقق من ثبوت الحديث قد شمل السند والمتن جميعا، ذلك أن نقاد الحديث "سلكوا جميع السبل الممكنة، واستخدموا كل الطرق العلمية التي يمكن أن تخطر على قلب بشر استخدامها لحفظ السنة النبوية، وتمييزها ممّا ليس منها من المفتريات والأكاذيب، واهتموا بنقد المتن تماما كما اهتموا بنقد السند من دون أن يفرقوا بينهما، حتى جاءت السنة نقية صافية لا يعترها شك"^(٢).

والتحقق من ثبوت النص سبيل سلكه الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، يقول ابن عباس رضي الله عنهما: "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول"^(٣)، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"^(٤).

(١) ينظر ضوابط منهجية ومعرفية في التعامل مع نصوص السنة النبوية، للدكتور حميد قوبي: (ص/٣٢).

(٢) اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، للدكتور محمد لقمان السلفي: (ص/٥٠٥)، دار الداعي للنشر والتوزيع الرياض، ط ٢ جمادى الثاني ١٤٢٠ هـ.

(٣) قال النووي رحمه الله: "أصل الصعب والذلول في الإبل، فالصعب: العسر المرغوب عنه، والذلول: السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى: سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم". شرح النووي على مسلم: (١/٨٠).

(٤) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: التهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمّلها.

ثم جاء عصر التابعين فسلك علماءه نهج الصحابة رضي الله عنهم في التحقق من ثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ يقول الإمام محمد ابن سيرين رحمه الله (ت ١١٠هـ): "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سمو لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم" ^(١).

ويقول الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله (ت ٢٦١هـ): "الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين ألا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع" ^(٢).

وعلى نهج التابعين المبني على التحري في قبول الأخبار سار أئمة الحديث عبر الأزمان والأمصار.

وقد أشار الحاكم النيسابوري رحمه الله (ت ٤٠٥هـ) إلى ضرورة تقدم الاطلاع على صحة الحديث من عدمه قبل الولوج في فهمه وفقهه بقوله: "النوع العشرون من هذا العلم بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقاناً ومعرفة لا تقليداً وظناً: معرفة فقه الحديث" ^(٣).

ومن المهم معرفته بهذه المناسبة أنّ التحقق من ثبوت الحديث يرجع إلى كون السنة النبوية مصدر أصيل في التشريع، وقد تستقل بذلك وتكون كالقرآن الكريم في التحليل والتحريم،

^(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب.

^(٢) أخرجه في مقدمة صحيحه، باب: وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

^(٣) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه: (٢٤٦/١).

وفي ذلك يقول رسول الله ﷺ: «لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه أمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»^(١).

قال العلامة مُجَّد عبد الرحمن المباركفوري رحمه الله (ت ١٣٥٣هـ): "والمعنى لا يجوز الإعراض عن حديثه عليه الصلاة والسلام، لأن المعرض عنه معرض عن القرآن، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]"^(٢).

"وكون السنة كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام لا يعني أنّهما في درجة واحدة من حيث الثبوت، فإنّ السنة تختلف عن الكتاب في هذا؛ لأنّ الكتاب كلّه قطعي الثبوت، ولا مجال للاختلاف فيه من هذا الجانب، أمّا السنّة فإنّ فيها ما هو قطعي... وفيه ما هو ظني"^(٣).
ومّا يجب التنبيه عليه في هذا المجال أيضا أنه قد يرد حديث ضعيف ولكن عليه العمل، فمثل هذا لا ينبغي طرحه أثناء التعامل مع فهم السنة النبوية، وورود العمل بما في الحديث الضعيف له أسباب عدة عند أهل العلم، منها:

- الاحتجاج بالضعيف عند عدم وجود المقبول^(٤).
- الاحتجاج بالضعيف في فضائل الأعمال.
- الاحتجاج بالضعيف لتعضده بالشواهد والمتابعات.

(١) أخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، حديث رقم: [٤٦٠٥]، والترمذي في جامعه كتاب العلم، باب: ما نُهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: [٢٦٦٣]، من حديث أبي رافع رضي الله عنه وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: (٣٥٤/٧). دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ينظر الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور عبد الكريم الخضير: (ص/٢٤٧). مكتبة درا المنهاج الرياض، ط ٣ (١٤٢٦هـ).

(٤) آثرت التعبير بالمقبول ليعم الصحيح والحسن وما بينهما.

- الاحتجاج بالضعيف لموافقة لعمل الصحابة رضي الله عنهم أو أحدهم إذا كان من قبيل ما لا يقال بالرأي والقياس.

- الاحتجاج بالضعيف لتلقي علماء الأمة له بالقبول^(١).

وسأقتصر على ذكر مثال للسبيين الأخيرين لقوتهما ولقلة الخلاف في اعتبارهما، ولتوافقهما مع هذا المقياس^(٢).

١/ مثال على الضعيف المحتج به لموافقة قول الصحابة رضي الله عنهم أو أحدهم ولا مجال للرأي

فيه:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً».

هذا الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه^(٣) من حديث أشعث بن سوار، عن محمد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما. وقد ورد في رواية ابن ماجه: عن محمد بن سيرين، عن نافع، وهو وهم، كما نبه على ذلك الحافظ المزي رحمه الله، وإنما هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى^(٤).

وأشعث بن سوار هو الكندي النجار الكوفي الأفرق، ويقال له صاحب التواييت، ويقال الأثرم، ويقال مولى ثقيف، ضعيف^(٥)، وقد تابعه شريك القاضي في رواية الحديث عن

(١) بالإضافة إلى احتجاج الإمامين أبي حنيفة ومالك رحمهما الله بالمرسل عند من يعتبر المرسل من قبيل الضعيف المرذود.

(٢) لم أمثل للحديث الضعيف المتقوى بالشواهد والمتابعات لكون العمل المترتب عليه يصير راجعاً لثبوت الحديث.

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الصوم، باب: ما جاء في الكفارة، حديث رقم: [٧١٨]، وابن ماجه في السنن كتاب الصيام، باب: من مات وعليه صيام رمضان قد قرط فيه، حديث رقم: [١٧٥٧]. قال أبو عيسى: "لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه والصحيح عن ابن عمر موقوف".

(٤) ينظر تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: (٢٢٧/٦)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة،

ط ٢ (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال للمزي: (٢٦٤/٣)، وتقريب التهذيب لابن حجر: (ص/٥٢) ترجمو رقم: [٥٢٤].

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً كما عند البيهقي في السنن الكبرى، وقال رحم الله: "هذا خطأ من وجهين: أحدهما رفعه الحديث إلى النبي ﷺ، وإنما هو من قول ابن عمر، والآخر قوله: نصف صاع، وإنما قال ابن عمر: مدا من حنطة. وروي من وجه آخر عن ابن أبي ليلى ليس فيه ذكر الصاع"^(١).

ولا يمكن الاعتبار برواية القاضي شريك لأن الحديث حديث محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى وبه يعرف، وهو مع كونه صدوقاً على أحسن أحواله سيء الحفظ جداً^(٢)، وقد وهم في رفع الحديث، كما نبه على ذلك الإمام البيهقي رحمه الله.

فالحديث لا يصح عن النبي ﷺ، ومع هذا قال الإمام ابن قدامة المقدسي رحمه الله (ت ٦٢٠هـ): "فالواجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين وهذا قول أكثر أهل العلم، روي ذلك عن عائشة وابن عباس، وبه قال مالك والليث والأوزاعي والثوري والشافعي والخزرجي وابن عليّة وأبو عبيد في الصحيح عنهم"^(٣).

ومذهب هؤلاء الأئمة مبني على كون الحديث له حكم الرفع، ولذلك قال الإمام الماوردي رحمه الله (ت ٤٥٠هـ): "لا يجوز لوليه أن يصوم عنه بعد موته، هذا مذهب الشافعي في القديم والجديد، وبه قال مالك وأبو حنيفة وهو إجماع الصحابة"^(٤).

٢/ مثال على الضعيف المحتج به لتلقي علماء الأمة له بالقبول:

قبل ذكر المثال سأورد جملة من الأقوال في التأصيل لهذا الصنيع، ومن ذلك الآتي:

قال الإمام الشافعي رحمه الله (ت ٢٠٤هـ) في معرض كلامه عمّا يرويه التابعي عن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم: "فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن

(١) السنن الكبرى للبيهقي: (٢٥٤/٤). مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط ١ (١٣٤٤هـ).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال للمزي: (٦٢٢/٢٥)، وتقريب التهذيب لابن حجر: (ص/٤٢٧) ترجمو رقم: [٦٠٨١].

(٣) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: (٨٤/٣)، دار الفكر بيروت، ط ١ (١٤٠٥هـ).

(٤) الحاوي الكبير: (٩٨٥/٣)، دار الفكر - بيروت.

النَّبِيِّ اعتبر عليه بأمور"^(١)، وذكر منها: "وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتنون بمثل معنى ما روى عن النبي"^(٢)، "والذي يبدو لي أن الشافعي رحمه الله تعالى هو أول من أشار إلى تقوية الضعيف بتلقي العلماء... وربما التمس الترمذي ذلك من كلام الشافعي فأخذ يقول في كثير من الأحاديث الضعيفة الإسناد من حيث الصناعة الحديثية: (وعليه العمل عند أهل العلم)، مشيراً في ذلك والله أعلم إلى تقوية الحديث عند أهل العلم، لأن عملهم بمقتضاه يدل على اشتهاه أصله عندهم. وقد يلتبس هذا من صنيع البخاري رحمه الله؛ فقد قال في كتاب الوصايا من صحيحه: (ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية)^(٣). وقد علّق على ذلك الحافظ ابن حجر قائلاً: (وكأن البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج)^(٤).

وقال ابن عبد البر رحمه الله (ت ٤٦٣هـ) معلقاً على حديث قد ضعّفه: "وإن لم يصح إسناده، ففي قول جماعة العلماء به وإجماع الناس على معناه ما يغني عن الإسناد فيه"^(٥).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: "من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا"^(٦): أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به، وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول"^(١).

(١) الرسالة: (ص/٤٦١) فقرة رقم: [١٢٦٤]، تحقيق وشرح العلامة أحمد مُجَدِّد شاكِر، دار الكتب العلمية بيروت.

(٢) المصدر نفسه: (ص/٤٦٣) فقرة رقم: [١٢٧٠].

(٣) قال الحافظ ابن حجر في هذا الموضوع من فتح الباري: "هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحارث وهو الأعور، عن علي بن أبي طالب، قال: قضى مُجَدِّد ﷺ أن الدين قبل الوصية، وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين. لفظ أحمد، وهو إسناد ضعيف لكن قال الترمذي أن العمل عليه عند أهل العلم". (٣٧٧/٥).

(٤) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء للدكتور ماهر ياسين فحل: (ص/٣٩-٤٠). دار عمّار عمّان الأردن، ط ١ (٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). ويراجع: فتح الباري لابن حجر العسقلاني: (٣٧٧/٥).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (١٤٥/٢٠). تحقيق سعيد أحمد أعراب، طبع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمغرب، (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

(٦) يعني الحافظ العراقي رحمه الله.

وبهذه المناسبة أنبه إلى أنه يجب "التفريق بين الحكم بصحة الحديث وبين قبوله والعمل به؛ وذلك أنّ التصحيح على مقتضى الصناعة الحديثية شيء وقبول الحديث شيء آخر، فإذا وجد حديث مثل هذا فهو مقبول يعمل به، لكنه لا يسمى صحيحاً"^(٢).

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله (ت ٧٥١هـ) في معرض تعليقه على حديث ضعيف: "فهذا الحديث وإن لم يثبت، فاتصال العمل به في سائر الأمصار والأعصار من غير إنكار كاف في العمل به"^(٣).

وفيما يلي مثال على حديث ضعيف احتجَّ به لتلقي علماء الأمة له بالقبول:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن النبي ﷺ، قال: «إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاث مرات، فقد تم ركوعه وذلك أدناه، وإذا سجد فقال في سجوده: سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات، فقد تم سجوده وذلك أدناه»^(٤).

قال أبو داود السجستاني رحمه الله (ت): "هذا مرسل، عون لم يدرك عبد الله"^(٥).

وقال أبو عيسى الترمذي رحمه الله: "حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل، عون ابن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود، والعمل على هذا عند أهل العلم: يستحبون ألا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسبيحات"^(٦).

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٥٩٨/١). تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الميراث النبوي

الجزائر، ط ٢ (١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).

(٢) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء للدكتور ماهر ياسين فحل: (ص/٤٢).

(٣) كتاب الروح: (ص/١٣). دار الكتب العلمية بيروت، (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

(٤) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: الصلاة، باب: مقدار الركوع والسجود، حديث رقم: [٨٨٦]، والترمذي في

الجامع أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، حديث رقم: [٢٦١]، والبيهقي في السنن الكبرى:

(٢/١٥٩) رقم: [٢٦٨٩]، والبغوي في شرح السنة: (١٠٢/٣) رقم: [٦٢١].

(٥) ينظر السنن كما في التعليق السابق.

(٦) ينظر الجامع كما في التعليق السابق. مع التنبيه على أنه لا خلاف بين القهاء في أنّ المصلي يقول في ركوعه: سبحان

ربي العظيم، ويقول في سجوده: سبحان ربي الأعلى، لما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها،

باب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، حديث رقم: [٧٧٢] من حديث حذيفة رضي الله عنه.

وكما يعمل بمقتضى ما ورد في الحديث الضعيف لما تقدّم ذكره، فإنّه قد انعقد الإجماع على ترك العمل ببعض الأحاديث الصحيحة، وهذه الجزئية مهمة جدا كسابقتها في التعامل مع السنة النبوية فقها واستنباطا.

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله (ت ١٧٩هـ): "وقد كان رجال من أهل العلم من التابعين يحدثون بالأحاديث وتبلغهم عن غيرهم، فيقولون: ما نجهل هذا؛ ولكن مضى العمل على غيره" (١).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله (ت ٧٩٥هـ): "فأما الأئمة وفقهاء أهل الحديث: فإنّهم يتبعون الحديث الصحيح حيث كان إذا كان معمولا به عند الصحابة ومن بعدهم، أو عند طائفة منهم؛ فأما ما اتفق على تركه فلا يجوز العمل به لأنّهم ما تركوه إلا على علم أنه لا يعمل به" (٢).

ومن أمثلة ذلك: حديث أنّ المعتمر إذا مسح الركن حلّ.

فمن عروة بن الزبير، قال: "وقد أخبرني أمي (٣) أنّها أهلت هي وأختها (٤) والزبير وفلان وفلان بعمره، فلما مسحوا الركن حلوا" (٥).

(١) ينظر في ترتيب المدارك: (٤٥/١) للقاضي عياض رحمه الله. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، ط ٢ (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

(٢) فضل علم السلف على الخلف: (١٧/٣). ضمن مجموع رسائل ابن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق أبي مصعب طلعت ابن فؤاد الخلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط ١ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

(٣) هي أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما.

(٤) قال الإمام النووي رحمه الله: "المراد بالماسحين: من سوى عائشة، والآ فعاثشة لم تمسح الركن قبل الوقوف بعرفات في حجة الوداع، بل كانت قارئة ومنعها الحيض من الطواف قبل يوم النحر". المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: (٢٢١/٨).

(٥) أخرجه البخاري كتاب الحج، باب: من طاف بالبيت إذا قدم مكة، حديث رقم: [١٦١٤]، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب: كراء الأرض، حديث رقم: [١٥٣٦]، واللفظ للبخاري.

قال الإمام النووي رحمه الله (ت ٦٧٦هـ): "هذا متأول عن ظاهره، لأنّ الركن هو الحجر الأسود، ومسحه يكون في أوّل الطواف، ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بإجماع المسلمين، وتقديره: فلمّا مسحوا الركن وأتمّوا طوافهم وسعيهم وحلقوا أو قصرّوا أحلّوا، ولا بدّ من تقدير هذا المحذوف، وإنما حذفتُ للعلم به، وقد أجمعوا على أنه لا يتحلل قبل إتمام الطواف، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا بدّ أيضا من السعي بعده ثم الحلق أو التقصير"^(١).

وعليه فالحديث وإن كان صحيحا فلا يعمل بظاهره، لانعقاد الإجماع على أنّ المعتمر لا يتحلل بمجرد استلامه للحجر الأسود، وللأدلة الثابتة في دواوين السنة النبوية^(٢)، كما يجب التأكيد من وقوع الإجماع على ذلك، وإلا ضارت من المسائل الخلافية التي لا يمكن إلزام المخالف بها^(٣).

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: (٢٢٢/٨). دار إحياء التراث العربي بيروت، ط ٢ (١٣٩٢هـ).

(٢) ينظر شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: (١٩/١).

(٣) ينظر شرح علل الترمذي: (٢٢/١) فقد أورد جملة من الأحاديث ادعي ترك العمل بها وليس كذلك.

المحاضرة الثالثة: فهم السنة النبوية في ضوء القرآن الكريم.

من المقرر أن القرآن الكريم والسنة النبوية متلازمان لا ينفكان عن بعضهما، وقد تقدّم أنّ السنّة المطهّرة هي التفسير العملي للقرآن الكريم، فهي المبينة له، والمؤكّدة لمضمونه، والموضّحة لأحكامه، والمفسّرة لمبهمه، والمفصّلة لمجمله، والمقيّدة لمطلقه، والمخصّصة لعامّه، بل قد تأتي بأحكام سكت عن ذكرها القرآن الكريم بحكم منزلتها من التشريع، وهذا هو مراد جمع من السلف الصالح رحمهم الله حينما قالوا: "السنة قاضية على القرآن"^(١).

قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: "يريد أنّها تقضي عليه، وتبين المراد منه"^(٢).

وهذا لا يعني أبدا الاستغناء عن القرآن الكريم في فهم السنة النبوية، وإنما لكون القرآن الكريم جاء من أجل وضع القواعد الكلية للشريعة الإسلامية^(٣).

(١) أخرج الدارمي في مسنده المعروف بـ (سنن الدارمي): (٤٧٤/١) برقم: [٦٠٧]، ومُجّد بن نصر المروزي في السنة: (ص/١٠٦) برقم: [١٠٥]، وابن بطة في الإبانة الكبرى: (٢٥٤/١) برقم: [٨٩]، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: (١١٩٤/٢) برقم: [٢٣٥٣]، عن يحيى بن أبي كثير، قوله: "السنة قاضية على القرآن، وليس القرآن بقاض على السنة". وقال مكحول الشامي رحمه الله (ت١١٢هـ): "القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن". جامع بيان العلم: (١١٩٤/٢) برقم: [٢٣٥٢]، وقول مكحول منقول عن الأوزاعي مثله. ومن أهل العلم من امتنع على قول ذلك مع إقراره بالمعنى الذي أرادته يحيى بن كثير وغيره من السلف؛ قال الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) رحمه الله: "ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكيّ أقول: إنّ السنّة تفسر الكتاب وتبيّنه". جامع بيان العلم: (١١٩٤/٢) برقم: [٢٣٥٤].

(٢) جامع بيان العلم وفضله: (١١٩٤/٢). تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.

(٣) ينظر: فهم الحديث في ضوء القرآن عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، للدكتور جمال اسطيري: (٥٥٥/١)، طبع ضمن أعمال ندوة الحديث الشريف التي عقدت يومي ٢٠-٢٢/٤/٢٠٠٩م، تحت عنوان: السنة

يقول الدكتور حميد قوفي حفظه الله: "ونعني الحديث في ضوء القرآن: أن نجري المعاني الواردة في الأحاديث على كليّات القرآن الكريم ومقاصده وتوجيهاته وهداياته، فلا يجوز أن تخرج تلك المعاني عن تلك المقاصد والكليّات، فهي من باب إلحاق الجزئيات بالكليّات، ومن مقاصد القرآن: التوحيد، وعبودية العبد لربّه، والعدل، والإحسان، والصدق، والتيسير، ورفع الحرج، والهداية، والإصلاح... فالأحاديث لا يمكن أن تتعارض مع هذه المقاصد والكليّات، فلا يجوز أن يدلّ حديث على معنى باطلٍ مصادمٍ لإحدى هذه الكليّات أو يهدر مقصداً من المقاصد، فمحال أن يدلّ - مثلاً - على شرك أو ظلم، أو تعسير أو فساد أو تزوير أو كذب... ونحو ذلك" (١).

فإذا تقرر أنّ القرآن الكريم محتاج إلى السنّة النبوية لبيانه وتفسيره، فكذلك السنّة النبوية بحاجة إلى القرآن الكريم لفهمها فهما سوياً؛ وهذا منهج نبوي، حيث كان رسول الله ﷺ يسوق آيات من القرآن الكريم لتقريب فهم أصحابه ﷺ لما يسرده من أحاديث، ومن ذلك الأمثلة الآتية (٢):

النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بدبي دولة الإمارات العربية المتحدة، ط ١ (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م). وقد علق الدكتور مُجّد سليمان الأشقر على المقولة السابقة (السنة قاضية على القرآن)، فقال رحمه الله: "ولكن هذا القائل عبّر تعبراً غير موفّق، أوجد نوعاً من التصور الفاسد لتقديم السنة على القرآن، وفتح لأعداء الإسلام مطعناً، إذ ادّعوا أن تقييم المسلمين للسنة تطوّر صُعُداً، حتى قدّموها على القرآن". أفعال الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودلالاتها على الأحكام الشرعية: (٧/١). مكتبة المنار الإسلامية الكويت، ط ١ (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).

(١) ضوابط منهجية ومعرفية في التعامل مع نصوص السنة النبوية: (ص/٤٠).

(٢) يراجع فهم الحديث الشريف في ضوء القرآن الكريم، للدكتور مصطفى خضر دوغز التركي: (ص/٢٠٥-٢٠٦).

منشور بالمجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد: ١١، سنة ٢٠١٤م.

- عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت فرآها الناس آمنوا أجمعون، فذلك حين لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا» [الأنعام: ١٥٨]»^(١).

- وعنه رضي الله عنه في حديث جبريل عليه السلام، وفيه أنه قال: يا رسول الله متى الساعة؟ قال: «ما المسئول عنها بأعلم من السائل، ولكن سأحدثك عن أشراطها: إذا ولدت الأُمّة ربّما فذاك من أشراطها، وإذا كانت العراة الحفاة رؤوس الناس فذاك من أشراطها، وإذا تطاول رعاء البهيم في البنيان فذاك من أشراطها، في خمس لا يعلمهن إلا الله، ثم تلا صلى الله عليه وسلم: ﴿إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي أرض تموت إن الله عليم خبير﴾. قال: ثم أدبر الرجل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ردّوا عليّ الرجل»، فأخذوا ليردّوه، فلم يروا شيئا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم: «هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم»^(٢).

"والأمثلة في الأسلوب النبويّ هذا كثيرة جدا، ونلاحظ أنّ الصحابة استعملوا نفس منهج الرسول صلى الله عليه وسلم في كيفية سردهم للأحاديث مع استئناف الآيات التي تناسب المقام وتعين على فهم النص الحديثي. ومن أولئك الصحابة الذين يحسّن ذكرهم: السيدة عائشة، وأبو هريرة، وأنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري وغيرهم"^(٣).

ومثاله ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما^(٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أنه كان يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب: طلوع الشمس من مغربها، حديث رقم: [٦٥٠٦]، ومسلم في كتاب الإيمان،

باب: بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، حديث رقم: [١٥٧]، واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب: سؤال جبريل عليه السلام عن الإيمان، حديث رقم: [٥٠]، ومسلم في كتاب

الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، حديث رقم: [٩]، واللفظ لمسلم.

(٣) ينظر فهم الحديث الشريف في ضوء القرآن الكريم، للدكتور مصطفى خضر دوتمز التركي: (ص/٢٠٧).

(٤) أخرجه البخاري في الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلّى عليه، حديث رقم: [١٣٥٨]، ومسلم في كتاب

القَدَر، باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة، حديث رقم: [٢٦٥٨]، واللفظ لمسلم.

كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟ ثم يقول: أبو هريرة واقروا إن شئتم: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله﴾ [الروم: ٣٠] الآية.

وفيما يلي توضيحٌ لكيفية فهم السنة النبوية في ضوء آيات القرآن الكريم من خلال العناصر الآتية^(١):

البيان: تقدم معنا أنّ السنة النبوية مبيّنة ومفسرة للقرآن الكريم، ومن المقرر أيضاً أنّ القرآن الكريم يبيّن بعضها بعضاً، كما قد تأتي بعض الآيات القرآنية مبيّنة للسنة النبوية وتصرفات النبيّ صلى الله عليه وسلّم، ومن أمثلة ذلك:

١/ عتاب الله تعالى لنبيه ﷺ تحريمه على نفسه سرّيته مارية القبطية أو شرب العسل مراعاة لخاطر بعض زوجاته، كما ذكرت دواوين السنة^(٢)، فأنزل الله تعالى آيات تبين حكم ذلك، فقال تعالى: ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحلّ الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفورٌ رحيمٌ قد فرض الله لكم تحلّة إيمانكم والله مولاكم وهو العليم الحكيم وإذ أسرّ النبي إلى بعض أزواجه حديثاً فلما تبأت به وأظهره الله عليه عرف بعضه وأعرض عن بعض فلما نبأها به قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير﴾ [التحريم: ١-٣].

٢/ ومثل ذلك ما جاء في بيان لرسول الله ﷺ في أخذ الفداء من أسرى بدر؛ وأنه لا يليق أن يتخذ أسرى حتى يتمكن في الأرض، فقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُثَخَّرَ فِي الْأَرْضِ يُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧].

(١) لخصت هذه الجزئية من بحث الدكتور مصطفى خضر دونمز التركي: فهم الحديث الشريف في ضوء القرآن الكريم، فليراجع: (ص/٢٠٩-٢١٤).

(٢) ومن ذلك: ما أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطلاق، باب: ﴿لَمْ تُحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، حديث رقم: [٥٢٦٧]، عن عائشة رضي الله عنها أنّ النبي ﷺ كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلاً، فتواصبت أنا وحفصة أنّ أبتنا دخل عليها النبي ﷺ فلتقل إني أجد منك ريح مغاير، أكلت مغاير، فدخل على إحدهما، فقالت له ذلك، فقال: «لا، بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش ولن أعود له»، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحْرَمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إلى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ﴾ لعائشة وحفصة، ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ﴾ لقوله: «بل شربت عسلاً».

النسخ: وهو "الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا به مع تراخيه عنه"^(١). وقد اتفق علماء الأمة على جواز نسخ القرآن بالقرآن ونسخ السنة بالسنة، واختلفوا في جواز نسخ القرآن بالسنة ونسخ السنة بالقرآن، الصحيح: جواز ذلك، "لأنّ الكلّ من عند الله عزّ وجلّ، فما المانع من ذلك!... كيف، وقد دلّ السمع على وقوعه، إذ التوجّه إلى بيت المقدس ليس في القرآن، وهو في السنة، وناسخه في القرآن"^(٢).

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، نسخ لتحريم المباشرة، وليس التحريم في القرآن^(٣). ونُسخ صوم عاشوراء بصوم رمضان، وكان عاشوراء ثابتا بالسنة^(٤).

وصلاة الخوف وردت في القرآن ناسخة لما ثبت في السنة من جواز تأخيرها إلى انجلاء القتال، حتى قال النبي ﷺ يوم الخندق وقد أحر الصلاة: «حشا الله قبورهم ناراً»^(٥)، لحبسهم له عن الصلاة.

(١) ينظر المستصفي في علم الأصول، للإمام أبي حامد الغزالي رحمه الله: (٣٥/٢). دراسة وتحقيق الدكتور حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة (١٤١٣هـ).

(٢) أخرج البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان، حديث رقم: [٣٩٩]، من حديث البراء ابن عازب رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله ﷺ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشْرٍ أَوْ سَبْعَةَ عَشْرِ شَهْرًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فتوجه نحو الكعبة، وقال السفهاء من الناس وهم اليهود: ﴿مَا وَلَاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا فُلَّ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]، فصلّى مع النبي ﷺ رجل، ثم خرج بعد ما صلّى، فمر على قوم من الأنصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس، فقال: هو يشهد أنه صلّى مع رسول الله ﷺ، وأنه توجه نحو الكعبة، فتحرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة.

(٣) أخرج البخاري في كتاب التفسير، باب: أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم، حديث رقم: [٤٥٠٨]، من حديث البراء رضي الله عنه، قال: لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء رمضان كله، وكان رجال يخونون أنفسهم فأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(٤) أخرج البخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، حديث رقم: [٤٥٠٤]، مسلم في كتاب الصوم، باب: صوم يوم عاشوراء، برقم: [١١٢٥]، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية، وكان النبي ﷺ يصومه، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه، فلما نزل رمضان كان رمضان الفريضة وترك عاشوراء، فكان من شاء صامه ومن شاء لم يصمه.

(٥) أخرج مسلم في صحيحه كتاب المساجد، باب: الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، حديث رقم: [٦٢٨] عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: حبس المشركون رسول الله ﷺ عن صلاة العصر، حتى احمرت الشمس - أو

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠] نسخ لما قرره عليه السلام من العهد والصلح^(١)...^(٢).

التخصيص: وهو إخراج بعض ما تناوله اللفظ، أو هو: قصر العام على بعض ألفاظه، وقد يلتبس التخصيص بالنسخ الجزئي لاشترأكهما في رفع الحكم عن بعض أفرادهما، فالتخصيص يجعله قاصراً على ما عدا ما تناوله المخصص، والنسخ يجعل الحكم قاصراً على البعض الآخر.

والفرق بينهما يكمن في أنّ الحكم في حالة النسخ يتناول جميع أفرادهِ ابتداءً، ثم رُفع بالنسبة إلى بعضها بالدليل الناسخ، وبقي الحكم فيما عدا ذلك. بينما في حالة التخصيص فإنّ حكم العام تعلق ببعض أفرادهِ ابتداءً. فالمخصص كشف لنا مراد الشارع ابتداءً من العام، وأنّه لم يقصد جميع أفراد العام بالحكم وإنما بعضها، ولهذا اشترطوا اقتران المخصص للحكم العام، أو وروده قبل العمل به، بخلاف الحال بالنسبة للنسخ، فيشترط التراخي عن وقت العمل، ويمكن^(٣).

اصفرت -، فقال رسول الله ﷺ: «شغلونا عن الصلاة الوسطى، صلاة العصر، ملاً الله أجوافهم وقبورهم ناراً»، أو قال: «حشا الله أجوافهم وقبورهم ناراً». وأخرج البخاري في صحيحه كتاب الجهاد والسير، باب: الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلة، حديث رقم: [٢٩٣١] عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: لما كان يوم الأحزاب، قال رسول الله ﷺ: «ملاً الله بيوتهم وقبورهم ناراً، شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس».

^(١) لما أخرج البخاري في كتاب الصلح، باب: الصلح مع المشركين، برقم: [٢٧٠٠] من حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما، قال: صالح النبي ﷺ المشركين يوم الحديبية على ثلاثة أشياء: على أن من أتاه من المشركين رده إليهم، ومن أتاهم من المسلمين لم يردوه، وعلى أن يدخلها من قابل ويقوم بها ثلاثة أيام، ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح السيف والقوس ونحوه، فجاء أبو جندل يحجل في قيوده، فردّه إليهم. وقد عُدَّ هذا المثال من باب التخصيص، ينظر: فهم الحديث الشريف في ضوء القرآن الكريم، للدكتور مصطفى خضر دونمز التركي: (ص/٢١٣). كما سيأتي بيانه.

^(٢) ينظر المستصفي في علم الأصول، للإمام أبي حامد الغزالي رحمه الله: (٢/٩٩-١٠٠). ثم بين رحمه الله جواز نسخة القرآن بالسنة النبوية، وردّ على من منع وقوع ذلك، فليراجع في الموضوع نفسه.

^(٣) ينظر الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبد الكريم زيدان: (ص/٣٨٩). مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٧ (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، وتيسير علم أصول الفقه، للدكتور عبد الله بن يوسف الحديث (ص/٢٦٩ وما بعدها)، و (ص/٣٦٨). مؤسسة الريان بيروت، ط ١ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

هذا، "وقد يكون في السنة ما يدلّ على العموم في تطبيقها، فيأتي النص القرآني فيخصص ذلك العموم بإخراج بعض ما يتناوله الحكم، ومثاله الآتي:

فمن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»^(١).

فالعموم الوارد في هذا الحديث تم تخصيصه بقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ فقد "قالوا أريد به عبدة الأوثان دون أهل الكتاب، لأن القتال يسقط عنهم بقبول الجزية... هو من العام الذي خص منه البعض"^(٢).

ومثله حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»^(٣). وأما العبد والأمة فالصحيح أن يغرب كل واحد منهما نصف سنة لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾، فتعتبر هذه الآية مخصصة لعموم الحديث^(٤).

تنبيه: من المهم التنبيه قبل إنهاء هذه المحاضرة على مسألة في غاية الأهمية، وهي: عرض الحديث النبوي على القرآن الكريم لقبوله أو رده. فما مدى صحة هذه المسألة؟

(١) أخرجه البخاري كتاب الاعتصام، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، حديث رقم: [٧٢٨٤-٧٢٨٥]، ومسلم كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، حديث رقم: [٣٣].

(٢) ينظر الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرواني: (١٢٢/١). دار إحياء التراث العربي بيروت، ط ٢ (١٤٠١هـ-١٩٨١م).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحدود، باب: حدّ الزنى، حديث رقم: [١٦٩٠]، وأبو داود في السنن، كتاب الحدود، باب: في الرجم، حديث رقم: [٤٤١٥].

(٤) ينظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، المسمى: الكوكب الوهاج والرّوض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهزري: (٤٣١/١٨). مراجعة: لجنة من الباحثين برئاسة الدكتور هاشم محمد علي مهدي، ط ١ (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

إنّ عرض الحديث النبوي على القرآن الكريم للتأكد من ثبوته مسلك سلكه جمع من الصحابة رضي الله عنهم (١)، وعلى رأسهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد روى مسلم (٢) عن أبي إسحاق، قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالسا في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة، ثم أخذ الأسود كفا من حصي فحصبه به، فقال: ويلك! تحدث بمثل هذا، قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١]."

وبعيدا عن الترجيح بين الرأيين، فلم يكن قصد عمر رضي الله عنه عرض حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها على القرآن الكريم فإن وافقه قبله، وإن عارضه رده؛ وإنما أراد استدعاء من يشهد لما حدثت به فاطمة رضي الله عنها، فقد أخرج الإمام النسائي (٣) الحديث، وفيه: قالت: طلقني زوجي فأردت النقلة، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «انتقلي إلى بيت بن عمك عمرو بن أم مكتوم فاعتدي فيه». فحصبه الأسود، وقال: ويلك لم تفتي بمثل هذا؟ قال عمر: إن جئت بشاهدين يشهدان أنهما سمعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا لم نترك كتاب الله لقول امرأة، ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾.

وإنّ إثارة مسألة عرض الأحاديث النبوية على القرآن الكريم لقبولها اليوم "يوقع مزالقة وانزياحات معرفية وعقدية خطيرة، وليس المقصود غلق باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف، ولكن التنبيه على أنّ الحديث عند أهله ثلاثة أقسام: الأول: ما ثبت صوابه، الثاني: ما ثبت خطأه، الثالث: ما لم يرجح أحدهما على الآخر. ومن الأول أحاديث الموطأ والصحيحين... فبعد ثبوت هذه الأحاديث في هذه المصادر، فليس يصح التعقيب عليها بمثل هذه القاعدة (٤)؛

(١) ينظر: ضوابط منهجية ومعرفية في التعامل مع نصوص السنة النبوية للدكتور حميد قوفي: (ص/٣٨).

(٢) كتاب الطلاق، باب: المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، حديث رقم: [١٤٨٠].

(٣) كتاب الطلاق، باب: الرخصة في خروج المتوتة من بيتها في عدتها لسكناها، حديث رقم: [٣٥٥١].

(٤) يعني عرض الأحاديث على القرآن الكريم.

لأنّ أئمة الحديث لما صححوها لم يفتهم معرفة دلالتها، بل أهل الأصول قطعوا بصواب متون الصحيحين، ولم يتعقبوها، وهم أهل خبرة بالمتون والدلالات والمعاني.

أمّا في القضية الأولى - فهم الحديث في ضوء القرآن - فيختلف الأمر، ذلك أن الحديث بعد ثبوته يُنظر في دلالاته مستصحباً لدالات القرآن ومقاصده وهداياته، فيُفهم وفق ذلك^(١).

قال الإمام الشافعي رحمه الله: "قول من قال تعرض السنة على القرآن فإن وافقت ظاهره وإلا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث جهل لما وصفت، فأبان الله لنا أن سنن رسوله فرض علينا بأن ننتهي إليها، لا أن لنا معها من الأمر شيئاً إلا التسليم لها واتباعها، ولا أنها تعرض على قياس ولا على شيء غيرها، وأن كل ما سواها من قول الآدميين تبع لها"^(٢).

وبهذه المناسبة، فإنّ "حديث: إذا روي عني حديث فأعرضوه على كتاب الله، فإذا وافقه فاقبلوه وإن خالفه فردوه. قال الخطابي: وضعت الزنادقة، ويدفعه حديث: أوتيت الكتاب ومثله معه. كذا قال الصغاني. قلت^(٣): وقد سبقهما إلى نسبة وضعه إلى الزنادقة يحيى ابن معين، كما حكاه عنه الذهبي، على أنّ في هذا الحديث الموضوع نفسه ما يدل على رده، لأنّ إذا عرضناه على كتاب الله عزّ وجلّ خالفه؛ ففي كتاب الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، ونحو هذا من الآيات"^(٤).

(١) ينظر: ضوابط منهجية ومعرفية في التعامل مع نصوص السنة النبوية للدكتور حميد قويني: (ص/٣٨-٣٩).

(٢) اختلاف الحديث: (ص/٤٨٤). مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط ١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

(٣) القائل هو العلامة الشوكاني رحمه الله.

(٤) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني: (ص/٢٩١). تحقيق عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي

بيروت، ط ٣ (١٤٠٧هـ).

المحاضرة الرابعة: جمع أحاديث الباب الواحد

إنّ من أهم الضوابط المعينة على فهم السنة النبوية فهما صحيحا: جمع أحاديث الباب الواحد، وفي ذلك يقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (ت ٢٤١هـ): "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا"^(١).

وقال الإمام يحيى بن معين رحمه الله (ت ٢٣٣هـ): "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه"^(٢).

وقال الحافظ أبو زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ) رحمه الله: "الحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك بقية الروايات"^(١).

^(١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي: (٢/٢١٢). تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض، (١٤٠٣هـ).

^(٢) ينظر المصدر نفسه.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث"^(٢).

فجمع النصوص يزيل كثيراً من الالتباس والاختلاف، وقد ترد لفظة مشكلة في حديث ما، وبجمع الروايات قد ترد في حديث آخر مفسرة، وهكذا بالنسبة للاسم المبهم في حديث، قد يرد مصرحاً به في حديث آخر، كما قد تأتي لفظة تفيد العموم في حديث، وبجمع روايات الباب يمكننا الوقوف على رواية مخصصة لذلك العموم، والشيء نفسه بالنسبة لما يرد مطلقاً وله مقيده في رواية أخرى.

ولا يمكن الوصول إلى فقه صحيح إلا بجمع روايات الحديث الواحد وإعمال أحاديث الباب كلها مجتمعة، ولا يجوز أن يعمل حديث وي طرح نظيره وهو في الباب نفسه، كما لا يجوز اعتبار مجموعة من الأحاديث وإهمال أخرى؛ فهذا الصنيع مظنة الزيغ في الفهم.

قال الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) رحمه الله: "ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد، وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر بينهما، إلى ما سوى ذلك من مناحيها"^(٣).

وقد عمل المحدثون على تحقيق هذا المنهج في فهم السنة النبوية واستنباط الأحكام منها، وذلك من خلال مناهجهم المتنوعة في التصنيف، ويأتي في طليعة ذلك جمعهم المصنفات الحديثية على الأبواب الفقهية كالجوامع والسنن والموطآت، وهي مصنفات عنيت بجمع الأحاديث الواردة في باب معين كالصلاة والزكاة والبيوع وغيرها.

^(١) ينظر: طرح الشريب في شرح التقريب للإمام زين الدين العراقي: (١٨١/٧). دار إحياء التراث العربي بيروت.

^(٢) فتح الباري: (٤٧٥/٦).

^(٣) الاعتصام: (٢٤٤/١-٢٤٥). دار المعرفة بيروت، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

ضوابط فهم السنة

إعداد الدكتور سامي بن شعلال

ومن ذلك صنيع الإمام مسلم في كتابه الجامع الصحيح، حيث عمد إلى جمع أحاديث ذات الموضوع الواحد إلى بعضها البعض، تحت باب واحد عام يجمعها، مثل كتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب البيوع وغيرها من الأبواب. ولا شك أن هذه الطريقة في التصنيف تعين على حسن فهم الحديث واستنباط الحكم منه، ولعل من أجل ذلك فضل علماء الأندلس والغرب الإسلامي قديما صحيح مسلم على الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله.

وتمنّ اشتهر بهذا الترتيب أيضا: الإمام ابن حبان البستي رحمه الله، حيث سلك مسلك الإمام مسلم في ترتيب كتاب التقاسيم والأنواع المشهور بصحيح ابن حبان، فإنه يجمع في الكتاب الواحد عدة أبواب تضم جملة من الأحاديث تحمل فهما واستنباطا من مجموع تلك الروايات.

وفيما يلي مثال لصنيع الإمام ابن حبان نرى من خلاله أهمية جمع أحاديث الباب للوصول إلى الفهم لصحيح:

ذكر رحمه الله جملة من الأحاديث في كتاب [الحظر والإباحة] من خلال عرض مجموعة من الأبواب، أولها باب الأسماء والكنى، ذكر فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ، قال: «تسموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي»، ثم ذكر بعده العلة التي من أجلها زجر عن هذا الفعل، فساق حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان قائما بالبيع فنادى رجل آخر: يا أبا القاسم، فالتفت النبي ﷺ، فقال: لم أعنك يا رسول الله، إنما دعوت فلانا فقال النبي ﷺ: «تسموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي»، ثم أورد على ما تقدم بابا سماه: ذكر البيان بأن القصد في هذا الزجر إنما هو الجمع بينهما، وأخرج فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي»، ثم بابا بعده في ذكر البيان بأن هذا الفعل إنما زجر عنه إذا جمع بينهما في إنسان لا انفراد كل واحد منهما، وساق حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: أنه نهي أن يجمع أحد اسمه وكنيته فيسمى مجدا وأبا القاسم. ثم أخرج خبرا ثان يصرح بأن هذا الزجر وقع على الجمع بينهما في شخص واحد لا انفراد كل واحد منهما فيه من حديث جابر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كنيتم فلا تسموا بي، وإذا سميتم بي فلا

تكنوا بي»، ثم أخيراً عقد باباً ذكر فيه خبر ثالث يصرح بما ذكرناه وذكر فيه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي، أنا أبو القاسم، الله يعطي وأنا أقسم»^(١).

"فتبين من هذا الصنيع أن النهي عن التسمي باسمه والتكني بكنيته ﷺ وارد لعل خاصة لئلا يشبه النبي ﷺ بغيره، وأن الزجر متجه إلى من جمع في شخصه بين اسمه وكنيته ﷺ، لا بانفراد كل واحد منهما فيه. ومثل هذا الفقه لا يتأتى إلا بجمع الروايات الواردة في الموضوع، ومقابلة بعضها ببعض، ويتعذر بغير ذلك"^(٢).

ومع هذا الجمع الذي سلكه الإمام ابن حبان، لعل الأصح في هذه المسألة ما ذهب إليه "جماعة من أهل العلم: إلى أن هذا مقصور على حياة النبي ﷺ؛ لأنه قد ذكر سبب

(١) ينظر صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: (١٣/١٢٩ ما بعدها). تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٢ (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).

(٢) ينظر من ضوابط فهم السنة النبوية للدكتور أحمد بن محمد فكير: (ص/٩) على الرابط الآتي:
file:///C:/Users/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%AF/Downloads/Noor-Book.com%20%D9%85%D9%86%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D9%81%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D9%88%D9%81%D9%82%D9%87%D9%87%D8%A7%204%20.pdf

الحديث أن رجلاً نادى: يا أبا القاسم، فالتفت النبي ﷺ، فقال: لم أعنك، إنما دعوت فلانا. فقال النبي ﷺ: «تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي»^(١).

فوائد جمع روايات الباب الواحد:

يأتي في مقدمة هذه الفوائد: تحقيق الفهم الصحيح للسنة النبوية، كما يمكننا تسجيل جملة من الفوائد الآتية^(٢):

١ / معرفة سبب ورود الحديث:

وقد ظهر ذلك في صنيع الإمام ابن حبان رحمه الله، حيث بيّن مسلكه في جمع روايات حديث النهي عن التكني بكنية النبي ﷺ عن رواية في الموضوع بينت سبب النهي، وبذلك تغير الحكم الظاهر في الحديث.

٢ / دفع توهم الحصر:

قد يرد في حديث ذكر عدد معين، والاقتصار على هذا الحديث يوهم إفادته للحصر، وجمع الأحاديث الواردة في الموضوع يتبين أن العدد غير مراد، وأن الحصر غير مقصود، ومن ذلك: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشاب نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف

(١) ينظر إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض: (٥/٧). تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع مصر، ط ١ (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

(٢) اعتمدت على كتاب الدكتور أحمد بن محمد فكير من ضوابط فهم السنة النبوية، فراجع للأهمية.

الله، ورجل تصدق أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه»^(١).

وثبت في حديث آخر ما ينفي الحصر المذكور فيما تقدم؛ فقد "وقع في صحيح مسلم من حديث أبي اليسر مرفوعاً^(٢): «من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله». وهاتان الحصلتان غير السبعة الماضية، فدل على أن العدد المذكور لا مفهوم له"^(٣).

فأظهر لنا مسلك الجمع أن الذين يظلمهم الله تعالى يوم القيامة في ظله يوم لا ظل إلا ظله هم أيضاً غير ما ذكروا في حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم.

٣/ معرفة القلب الواقع في الحديث:

^(١) أخرجه البخاري في الأذان، باب: من جلس في المسجد ينظر الصلاة وفضل المسجد، حديث رقم: [٦٦٠]، ومسلم في الزكاة، باب: فضل إخفاء الصدقة، حديث رقم: [١٠٣١]. وقد جاء في رواية مسلم: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله». قال القاضي عياض رحمه الله: "كذا روى عن مسلم هنا في جميع النسخ الواصلة إلينا، والمعروف الصحيح: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، وكذا وقع في الموطأ والبخاري، وهو وجه الكلام؛ لأن النفقة المعهود فيها باليمين. ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم، بدليل إدخاله بعده حديث مالك، وقال بمثل حديث عبيدالله وتحرى الخلاف فيه في قوله، وقال: «رجل معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود»، فلو كان ما رواه خلافاً لرواية مالك لنبه عليه كما نبه على هذا". إكمال المعلم بفوائد مسلم: (٥٦٣/٣) فائدة: قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "هذه السبعة اختلفت أعمالهم في الصورة، وجمعها معنى واحد وهو: مجاهدتهم لأنفسهم، ومخالفتهم لأهوائها، وذلك يحتاج أولاً إلى رياضة شديدة وصبر على الامتناع مما يدعو إليه داعي الشهوة أو الغضب أو الطمع، وفي تجشم ذلك مشقة شديدة على النفس، ويحصل لها به تألم عظيم، فإن القلب يكاد يحترق من حر نار الشهوة أو الغضب عند هيجانها إذا لم يطفئ ببلوغ الغرض من ذلك، فلا جرم كان ثواب الصبر على ذلك أنه إذا اشتد الحر في الموقف، ولم يكن للناس ظل يظلمهم ويقيهم حر الشمس يومئذ، وكان هؤلاء السبعة في ظل الله، فلم يجدوا حر الموقف ألماً جزاء لصبرهم على حر نار الشهوة أو الغضب في الدنيا". فتح الباري له: (٥٨/٤-٥٩). تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي الدمام، ط ٢ (١٤٢٢هـ).

^(٢) كتاب الزهد والرقائق، باب: حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، حديث رقم: [٣٠٠٦]. وليس فيه: «يوم لا ظل إلا ظله».

^(٣) ينظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني: (١٤٤/٢).

ذكرنا فيما تقدّم حديث أبي هريرة رضي الله عنه في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم القيامة، وفيه: «ورجل تصدق أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه». وأشرنا أيضا إلى أنّ الإمام مسلم أخرجه بلفظ: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله». قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ووقع في صحيح مسلم مقلوبا: «حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»، وهو نوع من أنواع علوم الحديث... وقال شيخنا^(١): ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس انتهى. والأولى تسميته مقلوبا"^(٢).

"وخلاصة القول: إن جمع الروايات الواردة في الموضوع الواحد، ومقابلة بعضها ببعض، وإعمال النظر فيها، ضابط مهم من ضوابط فهم السنة النبوية فهما صحيحا... كما تبين لنا من خلال الأمثلة السابقة بعض الفوائد الهامة التي نكتسبها من إعمال هذه القاعدة من مثل معرفة سبب ورود الحديث... ودفع توهم الحصر... ومعرفة المقلو وغيرها.

ولا يستوي أبدا من ينظر في قضية ما، في مجموع الأدلة الواردة فيها، ومن ينظر في بعض الأدلة دون بعض. وإن كثيرا من الخلافات الفقهية يتبين عند الفحص والتأمل أن منشأها غياب هذا المنهج، مما ينشأ عنه قصور في الفهم أحيانا، وأحيانا أخرى الجمود على ظواهر بعض النصوص دون النفاذ إلى أسبابها ومقاصدها. وإعمال هذا المنهج الكلي في الاستنباط من النصوص يستلزم التتبع والروية وملكة فقهية واسعة، وهذا كان ديدنَ الفقهاء المحققين"^(٣).

(١) هو الحافظ العراقي رحمه الله.

(٢) فتح الباري: (١٤٦/٢).

(٣) ينظر كتاب الدكتور أحمد بن محمد فكير: من ضوابط فهم السنة النبوية: (ص/٣٤) على الرابط السابق.

المحاضرة الخامسة: مراعاة القواعد الأصولية في فهم السنة النبوية^(١)

تقدم معنا في المحاضرة الأولى أنّ السنة النبوية عند الأصوليين هي: أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، التي يُستدلُّ بها على الأحكام الشرعية^(٢).

^(١) هذه المحاضرة ملخصة من كتاب (حجية السنة) للدكتور عبد الغني عبد الخالق رحمه الله، ومن ورقة بحثية قدمت بندوة فهم السنة النبوية الضوابط والإشكالات، تحت عنوان: "مراعاة القواعد الأصولية في فهم النص"، من تنظيم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ: ٤/٦/١٤٣٠هـ، من إعداد: أ.د. عياض بن نامي السلمي.

^(٢) ينظر: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للسهالوي: (١١٧/٢)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي: (١٢٧/١).

فنظرة الأصوليين إلى السنة النبوية تناولت الجانب التشريعي منها، فهي أصل من أصول الأحكام الشرعية ودليل من أدلتها^(١)، ولذلك اعتبروا أقوال النبي ﷺ وتقريراته، وبالتالي فإن القواعد الأصولية اللازمة لفهم السنة النبوية فهما صحيحا ينبغي أن تشمل كل القواعد المتعلقة بدلالات الألفاظ ودلالة أفعال النبي ﷺ وتقريراته.

والجدير بالذكر: أن "الفعل يشمل الإشارة، كإشارته ﷺ لكعب بن مالك: أن يضع الشطر من دئبه على ابن أبي حدرد^(٢)". وظاهر: أن يشملها اصطلاحا وعرفا؛ فلا داعي للنص عليها في التعريف كغيرها.

ويشمل أيضا الهمم... وهو ﷺ لا يهّم إلا بمشروع... لأنه لا يهّم إلا بحق... ومثال ذلك: أنه ﷺ قد همّ بجعل أسفل الرداء أعلاه في الاستسقاء فثقل عليه فتركه، وقد استدلّ به على ندب ذلك^(٣).

(١) ينظر: حجية السنة للشيخ عبد الغني عبد الخالق: (ص/٦٨). من منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مطبعة الوفاء المنصورة جمهورية مصر العربية.

(٢) لما أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: التقاضي والملازمة في المسجد، حديث رقم: [٤٥٧]، ومسلم في كتاب المساقاة، باب: استحباب الوضع من الدّين، حديث رقم: [١٥٥٨] من حديث كعب بن مالك ﷺ أنه تقاضى ابن أبي حدرد دئبا له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته، فخرج إليهما رسول الله ﷺ حتى كشف سحّف حجرته، ونادى كعب بن مالك، قال: «يا كعب». قال: لبيك يا رسول الله، فأشار بيده أن ضع الشطر من دينك، قال كعب: قد فعلت يا رسول الله. قال رسول الله ﷺ: «قم فاقضه». وابن أبي حدرد هو: عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي ويكنى أبا محمّد. ينظر ترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر رحمه الله: (ص/٣٨٢) ترجمة رقم: [١٣٠٥]. بعناية عادل مرشد، دار الأعلام عمّان الأردن، ط ١ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

(٣) وقيل بأن الهمّ إنما يطلع عليه بقول أو فعل، فلا حاجة لزيادته. ينظر: حجية السنة للشيخ عبد الغني عبد الخالق رحمه الله: (ص/٧٥-٧٦). وقال الدكتور محمد سليمان الأشقر رحمه الله: "بعض الأصوليين قال في تعريف السنة: إنها ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وبعضهم يضيف الترك، وبعضهم يضيف الهمّ والإشارة ونحو ذلك، والأولى ترك ذكر ما عدا الأقوال والأفعال، كما صنع البيضاوي في المنهاج، لأنّ كلّ ما ذكر مما سوهما فهو فعل على الراجح". أفعال الرسول ﷺ: (٧/١).

وسيجد الطالب في هذه المحاضرة جملة من القواعد ذكرها الأصوليون لفهم السنة النبوية، يمكن اعتبارها مبادئ عامة جاءت لضبط تلك القواعد، وهي كالاتي:

١/ عصمة النبي ﷺ من الخطأ في مقام التبليغ:

فكل ما أخبر به النبي ﷺ من شريعة الإسلام، وصحت نسبته إليه لا يمكن أن يكون كذبا ولا مخالفا للواقع، فتجب عصمته ﷺ عن أي شيء يخل بالتبليغ، ككتمان الرسالة، والكذب في دعواها، والجهل بأي حكم نزل عليه، والشك فيه، والتقصير في تبليغه، فكل ذلك انعقد الإجماع عليه، "وقد أمر الله تعالى نبينا محمدا ﷺ أن يبلغ جميع ما أنزل عليه، وبيّن أيضا أنه إن قصر في شيء منه لم يكن مبلغا لسالته، وبيّن أيضا أنه قد عصمه من جميع خلقه ومن أن يهملوا بإضلاله، وأن يمنعوه عن أدائها، وأنه لو اختلق شيئا عليه لأهلكه وأنزل أشد العذاب به. ثم إنّ تعالى مع ذلك قد شهد له بالبلاغ والصدق وأنه متمسك بما أمره به، وأنه يهدي إلى الحق وإلى الصراط المستقيم، وقد شهد النبي ﷺ لنفسه بذلك، وبيّن أنه متمسك بالتبليغ مهما حصل له"^(١).

فعصمته ﷺ في مجال تبليغ دين الله تعالى يستلزم منها حجية قوله وفعله وتقريره؛ وهذا يدلنا على أنه ﷺ لم يأمر إلا بما أمر الله تعالى به، ولم ينه إلا عما نهي الله عزّ وجلّ عنه، وذلك كله يستلزم أيضا حجية ما يأمر به ﷺ وما ينهى عنه، وهذا لا يتعارض مع اجتهاده ﷺ فيما لم ينزل فيه وحي؛ فإنه في نهاية الأمر إمّا موافقته ﷺ في اجتهاده للقرآن الكريم، أو يصوّب عليه الصلاة والسلام فيما أخطأ فيه^(٢).

وإلى جانب ذلك، فإنّ ترك النبي ﷺ لشيء مع قيام الداعي لفعله دليل على عدم مشروعيته، كما أنّ إقراره عليه الصلاة والسلام لفعل أو قول بحضرته دليل على مشروعيته.

(١) حجية السنة للشيخ عبد الغني عبد الخالق رحمه الله: (ص/٩٦).

(٢) ينظر المرجع نفسه: (ص/٢٨٠-٢٨٣).

٢ / السنة النبوية شارحة للقرآن الكريم ومبينة له: والشرح والبيان يكون بتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، وكل ما يأتي في سياق البيان، وهذا المبدأ أصله قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وانطلاقاً من هذا المبدأ قرر الأصوليون مجموعة من القواعد المهمة، ومن ذلك:

قاعدة: البيان بالقول والفعل والإشارة.

وقاعدة: عدم تحقق التعارض بين القرآن والسنة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأصوليين اختلفوا في مسألة اشتغال السنة النبوية على حكم زائد على ما في القرآن الكريم.

قال الإمام الشافعي رحمه الله (ت ٢٠٤هـ): "فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن سنن النبي من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا منها على وجهين: ... أحدهما: ما أنزل الله فيه نص كتاب، فبين رسول الله مثل ما نص الكتاب، والآخر: مما أنزل الله فيه جملة كتاب، فبين عن الله معنى ما أراد، وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما. والوجه الثالث: ما سنّ رسول الله فيما ليس فيه نص كتاب: فمنهم من قال: جعل الله له بما افترض من طاعته وسبق في علمه من توفيقه لرضاه أن يسن فيما ليس فيه نص كتاب. ومنهم من قال: لم يسن سنة قط إلا ولها أصل في الكتاب، كما كانت سنته لتبيين عدد الصلاة وعملها على أصل جملة فرض الصلاة، وكذلك ما سنّ من البيوع وغيرها من الشرائع، لأنّ الله قال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩]، وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فما أحلّ وحرم فإنما بين فيه عن الله كما بين الصلاة. ومنهم من قال: بل جاءته به رسالة الله فأثبتت سنته بفرض الله. ومنهم من قال: ألقى في روعه كل ما سنّ، وسنته الحكمة الذي ألقى في روعه عن الله، فكان ما ألقى في روعه سنته"^(١).

(١) الرسالة: (ص/٩١-١٠٣).

هذا الخلاف الذي ذكره الإمام الشافعي رحمه الله حول القسم الثالث من السنة النبوية من الواضح أنه واقع حول مخرجه وإلا فالكل متفق على وجود هذا القسم، فأصحاب القول الأول والثالث والرابع يرون استقلال السنة بالتشريع، بينما ذهب أصحاب القول الثاني أن هذا القسم من السنة يدخل ضمن نصوص القرآن الكريم^(١).

وفي الواقع، فإنّ الفريقين متفقان على وجود أحكام في السنّة لم ترد في القرآن الكريم، فالفريق الأول يرى أن إثبات أحكام لم ترد في القرآن الكريم هو استقلال في التشريع. بينما يرى الفريق الثاني كل حديث صحيح يثبت حكمًا لم يرد في القرآن هو في الواقع داخل تحت نصّ أو قاعدة من قواعده، وكل حديث ليس كذلك غير صحيح، ولا يصح أن يعمل به، وبذلك يكون الخلاف بين الفريقين خلافا لفظيا لا حقيقيا^(٢).

٣ / ضرورة اعتبار تصرفات النبي ﷺ:

من القواعد الأصولية التي تُذكر في مجال فهم السنة النبوية وفقهها: أنّ تصرفات النبي ﷺ ليست على صيغة واحدة، فينبغي اعتبار ذلك في التعامل مع السنة النبوية وعدم التغافل عنه للاستفادة من الحكم على استقامة وحسب ما يقتضيه تصرف النبي ﷺ.

وقد كتب جماعة من أهل العلم حول تصرفات النبي ﷺ، منهم: الإمام شهاب الدين القرافي (ت: ٦٨٤هـ) في كتابه (الفروق)، حيث قال رحمه الله: "الفرق السادس والثلاثون بين قاعدة تصرفه ﷺ بالقضاء وبين قاعدة تصرفه بالفتوى وهي التبليغ وبين قاعدة تصرفه بالإمامة: اعلم أن رسول الله ﷺ هو الإمام الأعظم، والقاضي الأحكم، والمفتي الأعلم، فهو ﷺ إمام الأئمة، وقاضي القضاة، وعالم العلماء، فجميع المناصب الدينية فوضها الله تعالى إليه في رسالته،

(١) ينظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للشيخ مصطفى السباعي، دار الوراق/المكتب الاسلامي، ط ١ (٢٠٠٠م).

(٢) ينظر المرجع نفسه: (ص/٤٢٠).

وهو أعظم من كل من تولى منصبا منها في ذلك المنصب إلى يوم القيامة، فما من منصب ديني إلا وهو متصف به في أعلى رتبة^(١).

كما تطرق الإمام القراني أيضا لهذا الموضوع في كتابه: **الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام**^(٢)، وفصّل مسأله بشكل دقيق، فأبان عن فهم عميق، وبين أنّ تصرفاته ﷺ أنواع أربعة: وهي: التصرف من منطلق التبليغ، والتصرف من منطلق الفتوى، والتصرف من منطلق القضاء، والتصرف من منطلق الإمامة، وبين آثار تصرفات النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باعتبار كل نوع من التصرفات، فقال رحمه الله: "وأما آثار هذه الحقائق في الشريعة فمختلفة:

فما فعله السَّيِّدُ بطريق الإمامة كقسمة الغنائم، وتفريق أموال بيت المال على المصالح، وإقامة الحدود، وترتيب الجيوش، وقتال البغاة، وتوزيع الإقطاعات في القرى والمعادن، ونحو ذلك، فلا يجوز لأحد الإقدام عليه إلا بإذن إمام الوقت الحاضر، لأنه ﷺ إنما فعله بطريق الإمامة، وما استباح إلا بإذنه، فكان ذلك شرعا مقررا لقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وما فعله عليه الصلاة والسلام بطريق الحكم، كالتمليك بالشفعة، وفسوخ الأنكحة والعقود، والتطليق بالإعسار عند تعذر الإنفاق والإيلاء والفيئة، ونحو ذلك، فلا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم الحاكم في الوقت الحاضر اقتداء به ﷺ، لأنه السَّيِّدُ لم يقرر تلك الأمور إلا بالحكم، فتكون أمته بعده ﷺ كذلك.

وأما تصرفه عليه الصلاة والسلام بالفتيا والرسالة والتبليغ، فذلك شرعٌ يتقرر على الخلائق إلى يوم الدين، يلزمنا أن نتبع كل حكم مما بلغه إلينا عن ربه بسببه، من غير اعتبار

(١) الفروق: (٣٥٧/١). تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

(٢) ينظر: (ص/٩٩ إلى ١١٨).

حكم حاكم ولا إذن إمام، لأنه ﷺ مبلغ لنا ارتباط ذلك الحكم بذلك السبب، ووَحَلَّى بين الخلائق وبين ربهم.

ولم يكن منشئاً لحكم من قبله ولا مُرتباً له برأيه على حسب ما اقتضته المصلحة، بل لم يفعل إلا مجرد التبليغ عن ربه كالصلوات، والزكوات، وأنواع العبادات، وتحصيل الأملاك بالعقود من البياعات والهبات، وغير ذلك من أنواع التصرفات، لكل أحد أن يباشره ويحصل سببه، ويترتب له حكمه من غير احتياج إلى حاكم ينشئ حكماً، أو إمام يحدد إذناً.

فإذا تقرر الفرق بين آثار تصرفه ﷺ بالإمامة والقضاء والفتيا: فاعلم أنّ تصرفه عليه الصلاة والسلام ينقسم إلى أربعة أقسام:

قسم اتفق العلماء على أنه تصرف بالإمامة، كالإقطاع، وإقامة الحدود، وإرسال الجيوش، ونحوها. وقسم اتفق العلماء على أنه تصرف بالقضاء، كإلزام أداء الديون، وتسليم السلع، ونقد الأثمان، وفسخ الأنكحة، ونحو ذلك. وقسم اتفق العلماء على أنه تصرف بالفتيا، كإبلاغ الصلوات وإقامتها، وإقامة المناسك، ونحوها. وقسم وقع منه ﷺ متردداً بين هذه الأقسام، اختلف العلماء على أيها يُحمَلُ". فما تقدّم ذكره هي من قواعد تنزيل الأدلة على الأحوال المختلفة من تصرفات النبي ﷺ.

٤ / السنة القولية تُفسّر على كلام العرب زمن الرسالة:

قال الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله (ت: ٧٩٠هـ): "إنّ الله عزّ وجلّ أنزل القرآن عربياً لا عجمة فيه، بمعنى أنه جاء في ألفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وقال تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥]. وكان المُنزَلُ عليه القرآن عربياً أفصح من نطق بالضاد، وهو مُحَمَّد بن عبد الله ﷺ، وكان الذين بعث فيهم عرباً أيضاً، فجرى الخطاب به على معتادهم في لسانهم، فليس فيه شيء من الألفاظ والمعاني إلا وهو جار على ما اعتادوه، ولم يداخله

شيء، بل نفي عنه أن يكون فيه شيء أعجمي، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]... فإذا ثبت هذا، فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولاً وفروعاً أمران:

أحدهما: ألا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربياً، أو كالعربي في كونه عارفاً بلسان العرب، بالغاً فيه مبالغ العرب...

الأمر الثاني: أنه إذا أشكل عليه في الكتاب أو في السنة لفظ، فلا يقدم على القول فيه دون أن يستظهر بغيره ممن له علم بالعربية...

فإذا كان الأمر على هذا، لزم كل من أراد أن ينظر في الكتاب والسنة: أن يتعلم الكلام الذي به أُدِّيت...

روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أنه قال: قلنا يا رسول الله، من خير الناس؟ قال: «ذو القلب المخموم، واللسان الصادق». قلنا: قد عرفنا اللسان الصادق، فما ذو القلب المخموم؟ قال: «هو التقي النقي، الذي لا إثم فيه ولا حسد». قلنا فمن على أثره؟ قال: «الذي ينسى الدنيا ويحب الآخرة». قلنا: ما نعرف هذا فينا إلا رافعاً مولى رسول الله ﷺ، قلنا: فمن على أثره؟ قال: «مؤمن في خلق حسن». قلنا: أما هذا فإنه فينا^(١).

(١) الاعتصام: (٣/٣٥٦-٣٦٩). بعناية مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد. والحديث أخرجه: ابن ماجه في السنن، كتاب: الزهد، باب: الورع والتقوى، حديث رقم: [٤٢١٦]، قال ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله (ت٣٢٧هـ): "سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن حمزة، عن زيد بن واقد، عن مغيث بن سمي، عن عبد الله بن عمرو، قال: قيل: يا رسول الله، أي الناس أفضل؟ قال: «مخموم القلب، صدوق اللسان». قالوا: صدوق اللسان نعرف، فما مخموم القلب؟ قال: «هو التقي النقي، لا إثم فيه، ولا غل ولا حسد». قالوا: من يلبه يا رسول الله؟ قال: «الذي يشنأ الدنيا ويحب الآخرة». قالوا: ما نعرف هذا فينا إلا رافع مولى رسول الله ﷺ، فمن يلبه؟ قال: «مؤمن في خلق حسن». قال أبي: هذا حديث صحيح حسن، وزيد محلله الصدوق، وكان يرى رأي القدر". كتاب العلل: (١٤٧/٥-١٤٨) مسألة رقم: [١٨٧٣]. تحقيق فريق من الباحثين بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجريسي. مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان الرياض، ط ١ (محرم ١٤٢٧هـ - فبراير ٢٠٠٦م).

فلا بد من الرجوع إلى كلام العرب في عهد الرسالة لفهم السنة القولية، بما فيها من حقيقة ومجاز، وكناية وتصريح، وعموم وخصوص، وإطلاق وتقييد، وإشارة، وتنبيه، وفحوى^(١). ولأجل تحقيق هذه الغاية اعتنى المحدثون بتتبع الكلمات الغريبة الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة، والنظر إلى أصلها اللغوي، بالإضافة إلى تسجيل مناسبة ورودها في الحديث، ولا شك أنّ هذا الأمر مما يستعان به على فهم الحديث واستنباط الحكم منه.

يقول الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله (ت ٣٨٨هـ): "في حديث النبي أنّ سمرة ابن جندب كانت له عَضُدٌ من نخل في حائط رجل من الأنصار، قال: ومع الرجل أهله، فكان سمرة يدخل إلى نخله فيشُقُّ على الرجل، فطلب إليه أن يناقله فأبى، فأتى النبي ﷺ وذكر له ذلك، فطلب إليه النبي ﷺ أن يبيعه فأبى، وطلب إليه أن يُنَاقِلَهُ فأبى، قال: «فَهَبْهُ لَه وَلَكَ كَذَا وَكَذَا»، أمراً أَرَعَبَهُ فِيهِ فَأَبَى، فقال: «أنت مضار». وقال للأنصاري: «أذهب فاقلع نخله». أخبرناه ابن داسه، نا أبو داود، نا سليمان بن داود العتكي، نا حماد، نا واصل مولى أبي عيينة، قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي يحدث بذلك عن سمرة بن جندب^(٢).

هكذا قال عَضُدٌ من نخل، وإنما هو عَضِيدٌ من نُخْلٍ، يريد نخلًا لم تَبَسُقْ ولم تَطُلْ.

قال الأصمعي: إذا صار للنخلة جذع يتناول منه المتناول فتلك النخلة العَضِيدُ، وجمعها عَضِدَانٌ، فإذا فاتت اليد فهي جَبَّارَةٌ، فإذا ارتفعت عن ذلك فهي الرَّقْلَةُ، وجمعها: رَقْلٌ وِرْقَالٌ، وهي عند أهل نجد العَيْدَانَةُ، فإذا طالت مع الجُرَادِ فهي سَحُوقٌ وهنَّ سَحُوقٌ...

(١) ينظر: مراعاة القواعد الأصولية في فهم النص للدكتور عياض بن نامي السلمي: (ص/٤).

(٢) وأخرجه أبو داود في السنن، كتاب الأفضية، باب: من القضاء، حديث رقم: [٣٦٣٦]. وضعه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (٥٥٥/٣) برقم: [١٣٧٥].

وفيه من الفقه: أنه أمر بإزالة الضرر وإن لحق المضار فيه نقص، ولم نسمع في هذا الخبر أنه قلع نخلة، وإنما قال ذلك لِيَرَدَّعَهُ به عن الإضرار، كقول: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه». ثم قال في الثالثة أو الرابعة: «فاقتلوه». وهذا إذا عاود شربها لم يقتل^(١).
ومّا تقدم ذكره نخلص إلى النتيجة الآتية:

لا يجوز بحال من الأحوال حمل السنة القولية على المعنى الوارد في اللهجات الدارجة إذا جاءت مخالفة لسنن كلام العرب في عهد الرسالة، والواجب التحقق من المعنى بالرجوع إلى كتب الغريب ودواوين العرب.

وبهذه المناسبة - وإضافة إلى ما تقدّم - ننبه إلى أنه من الضرورة بمكان إدراك العرف اللغوي والعرف الشرعي الطارئ، والإخلال بذلك قد يؤدي إلى فهم خاطئ للسنة النبوية.
ومن العرف الشائع عن العرب في عهد الرسالة إطلاق العام وتقصده، وربما أطلقوا العام وأرادوا الخاص، كما يطلقون الخاص ويريدون العام، ونظائر ذلك في المطلق وغيره يدرك بالرجوع إلى العرف العام لدى العرب زمن الرسالة.

وكذلك الأمر بالنسبة للعرف الشرعي، فقد يأتي الخطاب موجهاً للفرد ويراد به الجماعة فيُنزّل منزلة خطاب الجماعة، ويأتي الخطاب للنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويدخل فيه أمته إلا ما دلّ الدليل على الخصوصية، ولذلك قرر الأصوليون جملة من القواعد، منها: [خطاب الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطاب للأمة]، و[دخول المخاطب في عموم خطابه]، وشمول الخطاب بلفظ جمع المذكر السالم للنساء]، و[حمل الكلام على عرف المتكلم]، و[العرف الشرعي مقدّم على العرف اللغوي]^(٢).

(١) غريب الحديث: (٤٨٧/١-٤٨٩). تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغزالي، من منشورات جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط ٢ (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

(٢) مراعاة القواعد الأصولية في فهم النص للدكتور عياض بن نامي السلمي: (ص/٤-٥).

٥ / السنة النبوية قد تأتي بمحارات العقول لكنها لا تأتي بمحالاتها.

مما ينبغي أن يستقر في الأذهان: أنه قد يرد في السنة النبوية ما تحار له العقول، ولكن لا يمكن أن تأتي بما تستحيله؛ فالأمر مردّه إلى درجة الإدراك لدى المشتغل بالسنة النبوية، وتمكنه من أدوات الفهم وآلياته، وقد أشار إلى ذلك الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله بقوله: "الأدلة الشرعية لا تنافي قضايا العقول"^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت ٧٢٨هـ): "لا يعلم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع، بل لا يعلم حديث صحيح عن النبي ﷺ في الأمر والنهي أجمع المسلمون علي تركه إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ، ولا يعلم عن النبي ﷺ حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه فضلا عن أن يكون نقيضه معلوما بالعقل الصريح البين لعامة العقلاء، فإن ما يعلم بالعقل الصريح البين أظهر مما لا يعلم إلا بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية. فإذا لم يوجد في الأحاديث الصحيحة ما يعلم نقيضه بالأدلة الخفية كالإجماع ونحوه، فإن لا يكون فيها ما يعلم نقيضه بالعقل الصريح الظاهر أولي وأحرى"^(٢).

فينبغي عدم التسرع في رد الأحاديث بمجرد توهم مخالفتها للعقل، والواجب إعمال النظر فيها ومراجعة أهل الاختصاص، "ثم إن كثيرا من الناس يُخلط بين العقل والرأي... فإنك تسمع أحدهم يقول: إن هذا الحديث يخالف العقل فيلزم ردّه، والحال أنه يخالف رأيه هو، لأن مخالفة الحديث للعقل ينبغي أن تكون معقولة عند العقلاء؛ فلا يختلفون في ذلك، فلا بد أن يُعلم حينئذ أن محاكمة الحديث للعقل وردّه لا ينضبط، فأَيُّ عقل نحاكم به؟ فإذا كان عقلي يخالف

(١) الموافقات: (٣/٢٠٨). بعناية مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان الخبر المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤١٧هـ-١٩٩٧م). ويراجع ضوابط منهجية ومعرفية في التعامل مع نصوص السنة النبوية للدكتور حميد قوفي: (ص/٦٩). وقد اعتمدت في الوصل إلى كثير من النصوص على كتابه بارك الله فيه.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/١٥٠-١٥١). من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ط ٢ (١٤١١هـ-١٩٩١م).

عقلك - في دلالة ما - فأَيّ عقل نقدّم؟ وكيف تجعل عقلك هو الحاكم على النص وليس عقلي؟ فالمقصود إذن بمخالفة الحديث لصريح العقل: العقل الجرد لا العقل الشخصي، والذي يُردّ به الحديث هو الأول إذا كان التعارض فيه تعارضاً لا يتأتى رفعه بوجه من الوجوه بشرط عدم التعسف، وهو المتعبد به في النقد الحديثي^(١).

ومن الأحاديث التي رُدّت بتوهم مخالفتها للعقل: ما أخرجه البخاري في صحيحه^(٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح، فينادي مناد: يا أهل الجنة! فيشرّبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت. وكلهم قد رآه، ثم ينادي: يا أهل النار! فيشرّبون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت. وكلهم قد رآه، فيذبح، ثم يقول: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت، ثم قرأ: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾، وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾».

فقد "تسمع أحدهم يقول: كيف يُعقل أن يأتي الله بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح فيذبح، كيف يُتصوّر ذلك؟... ولا شك أنّ هذا الأمر ممّا يجيّر العقل؛ لأنّه جارٍ على غير المؤلف، لكنه من قضايا الغيب التي لا تخضع لنواميس عالم الشهادة، وإمّا ذلك حاصل ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ﴾، فكما يتبدّل كلّ شيء في ذلك اليوم فليس للعقل أن ينكر شيئاً ممّا يحصل ممّا يألّفه في الدنيا؛ لأنّ قوانينها ستتعلّل، وتبدأ قوانين أخرى غير معهودة أو مألوفة، والمسألة مبنية على الإيمان بالغيب، الذي امتدح الله به المؤمنين في قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ الآية، فأهل الإيمان بالغيب على هدى من ربّهم بذاك التصديق والتسليم، فلا يصحّ عدّ مثل هذه القضايا مناقضة للعقل بل هي أكبر منه، ولا يجوز معارضة عامة أخبار الغيب بالعقل المخلوق المحدود زماناً ومكاناً.

(١) ينظر: ضوابط منهجية ومعرفية في التعامل مع نصوص السنة النبوية للدكتور حميد قوفي: (ص/٧٠).

(٢) كتاب التفسير، باب: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾، حديث رقم: [٤٧٣٠].

والعجيب أنّ هؤلاء المنكرين لمثل هذه الأخبار بدعوى مخالفتها للعقل، تجدهم يؤمنون بمثلها ممّا هو خارج عن العالم المحسوس، ويسلمون لقضايا غيبية لم يدلّ عليه خبر صحيح من الوحي" (١).

٦/ نصوص السنة النبوية يجب أن تفهم في ضوء القرائن الصارفة للفظ عن ظاهره إن وجدت.

من القواعد التي يجب أن تُفَعَّلَ عند التعامل مع نصوص السنة النبوية: الأخذ بالألفاظ مع القرائن المحيطة بها، وقد تناول الأصوليون هذه المسألة في أبواب الأمر والنهي، والعموم، والتخصيص والمشارك، والحقيقة والمجاز (٢).

ويأتي السياق في طليعة القرائن المهمة "الدالة على مراد المتكلم من كلامه وهي المرشدة إلى بيان الجملات وتعيين الاحتمالات" (٣).

قال سلطان العلماء العزّ بن عبد السلام رحمه الله (ت ٦٦٠هـ): "السياق مرشد إلى تبين الجملات، وترجيح الاحتمالات، وتقرير الواضحات، وكل ذلك بعرف الاستعمال.

فكل صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحا، وكل صفة وقعت في سياق الذم كانت ذما، فما كان مدحا بالوضع فوقع في سياق الذم صار ذما واستهزاء وتهكما بعرف الاستعمال" (٤).

ويتلخص مفهوم السياق في نقاط ثلاثة، وهي:

(١) ينظر: ضوابط منهجية ومعرفية في التعامل مع نصوص السنة النبوية للدكتور حميد قوفي: (ص/٧١-٧٢).

(٢) ينظر: مراعاة القواعد الأصولية في فهم النص للدكتور عياض بن نامي السلمي: (ص/٦).

(٣) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للإمام ابن دقيق العيد: (ص/٤٠٥). بعناية أحمد مُجَدِّ شَاكِر، مكتبة السنة القاهرة، ط ١ (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

(٤) الإمام في بيان أدلة الأحكام: (ص/١٥٩). تحقيق رضوان مختار بن غربية، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط ١ (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

"الأولى: أن السياق هو الغرض: أي مقصود المتكلم في إيراد الكلام... الثانية: أن السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها. الثالثة: أن السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللغوي الذي يمثله الكلام في موضع النظر والتحليل، ويشمل ما يسبق أو يلحق به من كلام"^(١).

وفيما يلي مثال على أهمية السياق في فهم السنة النبوية الشريفة:

عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: لما ثقل النبي ﷺ واشتد وجعه، استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي، فأذن له، فخرج بين رجلين تخط رجلاه الأرض، وكان بين العباس ورجل آخر. قال عبيد الله: فذكرت ذلك لابن عباس: ما قالت عائشة؟ فقال لي: وهل تدري من الرجل الذي لم تُسمِّ عائشة؟ قلت: لا. قال: هو علي بن أبي طالب^(٢).

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: "وقد فهم البخاري من خروجه بين عباس وغيره خروجه إلى المسجد للصلاة. وكذلك خرج مسلم في كتاب الصلاة أيضا، وفي هذا نظر؛ وظاهر السياق يقتضي أنها أرادت خروجه إلى بيت عائشة ليمرض فيه. يدل عليه: أن في رواية عبدالرزاق، عن معمر التي خرجها مسلم: أول ما اشتكى رسول الله في بيت ميمونة، فاستأذن أزواجه أن يمرض في بيتها، فأذن له. قالت: فخرج ويده له علي الفضل... الحديث. رواه ابن

(١) ينظر: دلالة السياق لردة الله الطلحي: (٣٩/١-٤٠). من مطبوعات جامعة أم القرى مكة المكرمة، (١٤١٨هـ).
ويراجع: أثر السياق وجمع الروايات وأسباب ورودها في فهم الحديث - دراسة تطبيقية -، للدكتور عبد الله الفوزان: (١٩٩/١). من منشورات الأمانة العامة لندوة الحديث الشريف بدي، ط ١ (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب: حدّ المريض أن يشهد الجماعة، حديث رقم: [٦٦٥]. قال ابن حجر رحمه الله: "قال ابن التين تبعاً لابن بطلان: معنى الحد ها هنا الحدة، وقد نقله الكسائي. ومثله قول عمر في أبي بكر: كنت أرى منه بعض الحد، أي: الحدة. قال: والمراد به هنا الحض على شهود الجماعة. قال ابن التين: ويصح أن يقال هنا جد بكسر الجيم، وهو الاجتهاد في الأمر، لكن لم أسمع أحداً رواه بالجيم. انتهى. وقد أثبت بن قرقول رواية الجيم، وعزاها للقباسي، وقال ابن رشيد: إنما المعنى: ما يجد للمريض أن يشهد معه الجماعة، فإذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهودها". فتح الباري: (١٥٢/٢). وقد ورد في بحث الدكتور عبد المحسن التخيفي الموسوم ب: "دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي من خلال تطبيقات الأئمة: (٢٩٣/١) من منشورات الأمانة العامة لندوة الحديث الشريف بدي، قوله: "وقد بؤب البخاري على هذا الحديث بقوله: باب حدّ المريض أن يشهد الجماعة". وهذا اللفظ لم يذكره الأئمة رحمهم الله.

عينة عن الزهري بلفظ صريح بذلك: أن عائشة قالت: كان النبي يدور على نساءه، فلما ثقل استأذنه أن يقيم في بيتي، ويدرن عليه. قالت: فذهب ينوء فلم يستطع، فدخل علي رسول الله بين رجلين ورجلاه تخطان في الأرض؛ أحدهما العباس. ورواه عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن عروة والقاسم وأبي بكر ابن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله، كلهم يحدثونه عن عائشة، عن النبي: جاءه مرضه الذي مات فيه في بيت ميمونة، فخرج عاصبا رأسه، فدخل علي بين رجلين، تخط رجلاه الأرض، وعن يمينه العباس. وذكر الحديث.

وكذا رواه صالح بن كيسان، عن ابن شهاب مرسلًا: أنه خرج بين الرجلين تخط رجلاه الأرض، حتى دخل بيت عائشة.

وحيث؛ فلا ينبغي تخريج هذا الحديث في هذا الباب، ولا هو داخل في معناه بالكلية، والله سبحانه وتعالى أعلم^(١).

"وفي هذا المثال يتبين مدى الارتباط بين جمع روايات الحديث، وبين معرفة دلالة سياق الحال"^(٢).

(١) فتح الباري: (٩٠/٤-٩١). تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي الدمام (١٤٢٢ هـ)
 (٢) ينظر: دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي من خلال تطبيقات الأئمة للدكتور عبد المحسن التخيفي: (٢٩٤/١). وقد نسب كلام ابن رجب المتقدم للحافظ ابن حجر، وهذا خطأ من فضيلته.

المحاضرة السادسة: مراعاة المقاصد الشرعية في فهم السنة النبوية

سأتناول هذه الجزئية من زاويتين:

الأولى: التأكيد على أنّ السنة النبوية نطقت بالعلل، وأثبتت وجود مقاصد الأحكام، ودعت إلى اعتبارها ومراعاتها.

ومّا يزيد هذه الجزئية وضوحاً: أن السنة النبوية باعتبارها البيان للقرآن الكريم – كما تقدم – فهي أيضاً تأتي لتؤكد مبادئه وتطبق مقاصده، وقد أشار الإمام الشاطبي رحمه الله إلى هذا المعنى، ولأهميته أنقل قوله كاملاً: "فالضروريات الخمس كما تأصلت في الكتاب تفصلت في السنة؛ فإنّ حفظ الدين حاصله في ثلاثة معانٍ، وهي: الإسلام، والإيمان، والإحسان، فأصلها في الكتاب، وبيانها في السنة، ومكمله ثلاثة أشياء، وهي:

الدعاء إليه بالترغيب والترهيب، وجهاد من عانده أو رام إفساده، وتلافي النقصان الطارئ في أصله. وأصل هذه في الكتاب وبيانها في السنة على الكمال.

وحفظ النفس حاصله في ثلاثة معانٍ، وهي: إقامة أصله بشرعية التنازل، وحفظ بقائه بعد خروجه من العدم إلى الوجود من جهة المأكل والمشرب، وذلك ما يحفظه من داخل، والملبس والمسكن، وذلك ما يحفظه من خارج.

وجميع هذا مذكور أصله في القرآن ومبين في السنة، ومكمله ثلاثة أشياء، وذلك حفظه عن وضعه في حرام كالزنى، وذلك بأن يكون على النكاح الصحيح، ويلحق به كل ما هو من متعلقاته؛ كالطلاق، والخلع، واللعان، وغيرها، وحفظ ما يتغذى به أن يكون مما لا يضر أو

يقتل أو يفسد، وإقامة ما لا تقوم هذه الأمور إلا به من الذبائح والصيد، وشرعية الحد والقصاص، ومراعاة العوارض اللاحقة، وأشباه ذلك.

وقد دخل حفظ النسل في هذا القسم، وأصوله في القرآن والسنة بينتها، وحفظ المال راجع إلى مراعاة دخوله في الأملاك وكتنميته أن لا يفني، ومكمله دفع العوارض، وتلافي الأصل بالزجر والحد والضمان، وهو في القرآن والسنة.

وحفظ العقل يتناول ما لا يفسده والامتناع مما يفسده، وهو في القرآن، ومكمله شرعية الحد أو الزجر، وليس في القرآن له أصل على الخصوص؛ فلم يكن له في السنة حكم على الخصوص أيضاً؛ فبقي الحكم فيه إلى اجتهاد الأمة، وإن ألحق بالضروريات حفظ العرض؛ فله في الكتاب أصل شرحته السنة في اللعان والقذف، هذا وجه في الاعتبار في الضروريات، ولك أن تأخذها على ما تقدم في أول كتاب المقاصد؛ فيحصل المراد أيضاً.

وإذا نظرت إلى الحاجيات اطرده النظر أيضاً فيها على ذلك الترتيب أو نحوه؛ فإنّ الحاجيات دائرة على الضروريات.

وكذلك التحسينيات.

وقد كملت قواعد الشريعة في القرآن وفي السنة؛ فلم يتخلف عنها شيء، والاستقراء يبين ذلك، ويسهل على من هو عالم بالكتاب والسنة، ولما كان السلف الصالح كذلك قالوا به ونصوا عليه حسبما تقدم عن بعضهم فيه.

ومن تشوف إلى مزيد؛ فإن دوران الحاجيات على التوسعة، والتيسير، ورفع الحرج، والرفق.

فبالنسبة إلى الدين يظهر في مواضع شرعية الرخص في الطهارة؛ كالتيتم، ورفع حكم النجاسة فيما إذا عسر إزالتها، وفي الصلاة بالقصر، ورفع القضاء في الإغماء، والجمع، والصلاة قاعداً وعلى جنب، وفي الصوم بالفطر في السفر والمرض، وكذلك سائر العبادات؛ فالقرآن إن

نص على بعض التفاصيل كالتييمم والقصر والفطر فذاك، وإلا؛ فالنصوص على رفع الحرج فيه كافية، وللمجتهد إجراء القاعدة والترخص بحسبها، والسنة أول قائم بذلك.

وبالنسبة إلى النفس أيضًا يظهر في مواضع منها مواضع الرخص؛ كالميتة للمضطر، وشرعية المواساة بالزكاة وغيرها، وإباحة الصيد وإن لم يتأت فيه من إراقة الدم المحرم ما يتأتى بالذكاة الأصلية.

وفي التناسل من العقد على البضع من غير تسمية صداق، وإجازة بعض الجهالات فيه بناء على ترك المشاحة كما في البيوع، وجعل الطلاق ثلاثاً دون ما هو أكثر، وإباحة الطلاق من أصله، والخلع، وأشباه ذلك.

وبالنسبة إلى المال أيضًا في الترخيص في الغرر اليسير، والجهالة التي لا انفكك عنها في الغالب، ورخصة السلم والعرايا والقرض والشفعة والقراض والمساقاة ونحوها، ومنه التوسعة في ادخار الأموال وإمساك ما هو فوق الحاجة منها، والتمتع بالطيبات من الحلال على جهة القصد من غير إسراف ولا إقتار.

وبالنسبة إلى العقل في رفع الحرج عن المكره، وعن المضطر على قول من قال به في الخوف على النفس عند الجوع والعطش والمرض وما أشبه ذلك، كل ذلك داخل تحت قاعدة رفع الحرج؛ لأن أكثره اجتهادي، وبينت السنة منه ما يحتذى حذوه؛ فرجع إلى تفسير ما أجمل من الكتاب، وما فسر من ذلك في الكتاب؛ فالسنة لا تعدوه ولا تخرج عنه.

وقسم التحسينيات جار أيضًا كجريان الحاجيات؛ فإنها راجعة إلى العمل بمكارم الأخلاق وما يحسن في مجاري العادات؛ كالطهارات بالنسبة إلى الصلوات، على رأي من رأى أنها من هذا القسم، وأخذ الزينة من اللباس ومحاسن الهيئات والطيب وما أشبه ذلك، وانتخاب الأطيب والأعلى في الزكوات والإنفاقات، وآداب الرفق في الصيام، وبالنسبة إلى النفوس كالرفق والإحسان، وآداب الأكل والشرب، ونحو ذلك، وبالنسبة إلى النسل؛ كالإمساك بالمعروف أو التسريح بالإحسان، من عدم التضييق على الزوجة، وبسط الرفق في المعاشرة، وما أشبه ذلك،

وبالنسبة إلى المال؛ كأخذه من غير إشراف نفس والتورع في كسبه واستعماله، والبذل منه على المحتاج، وبالنسبة إلى العقل؛ كمباعدة الخمر ومجانبتها وإن لم يقصد استعمالها، بناء على أن قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾ يراد به المجانبة بإطلاق.

فجميع هذا له أصل في القرآن بينه الكتاب على إجمال أو تفصيل أو على الوجهين معاً، وجاءت السنة قاضية على ذلك كله بما هو أوضح في الفهم وأشفى في الشرح، وإنما المقصود هنا التنبيه، والعقل يتهدى منه لما لم يذكر مما أشير إليه، وبالله التوفيق" (١).

الثانية: فهم مراد النبي ﷺ ومقصده، في ضوء سبب ورود والسياق وما يدعو إلى عدم اعتبار ظاهر الكلام.

فلا شك أنّ من أعظم ما يجب مراعاته لضمان فهم صحيح للسنة النبوية: الوقوف على مقاصد الشارع من الخطاب عند كل حكم من أحكامها، وبذلك تتحقق الغاية التي وضعت الشريعة من أجل تحقيقها^(٢)، ذلك أن "القرآن وسنة رسول الله ﷺ مملوآن من تعليل الأحكام بالحكم والمصالح، وتعليل الخلق بهما، والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام، ولأجلها خلق تلك الأعيان"^(٣).

ولعل الحديث المشهور عن النبي ﷺ يوم غزوة الأحزاب مما يؤكد على ضرورة مراعاة المقاصد في فهم السنة النبوية.

فعن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة». فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال

(١) الموافقات: (٤/٣٤٧-٣٥٢).

(٢) ينظر: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها لعلال الفاسي: (ص/٧). دار الغرب الإسلامي بيروت. طه (١٩٩٣م).

(٣) ينظر: مفتاح دار العادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة للعلامة ابن قيم الجوزية: (٢/٣٦٣). بعناية علي حسن عبد

الحميد، دار ابن عفان الخبر المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك. فذكر للنبي ﷺ فلم يعنف واحدا منهم^(١).

فهذا الحديث مع ما فيه من اجتهاد الصحابة ﷺ في غيابهم عن النبي ﷺ، فإنه يوضح أنّ الصحابة ﷺ الذين صلوا العصر قبل بلوغ بني قريظة قد فهموا مقصد النبي ﷺ، وهو الإسراع وعدم التأخر، ولم يقفوا مع ظاهر النص^(٢)، بدليل أنه ﷺ لم أقرهم على فعلهم ولم يعنفهم، ولعل من أجل ذلك أكد العلامة ابن القيم رحمه الله على ترجيح موقفهم، حيث قال: "اختلف الفقهاء أيهما كان أصوب؟ فقالت طائفة: الذين أخروها هم المصيبون، ولو كُنَّا معهم، لأخرناها كما أخروها، ولما صليناها إلا في بني قريظة امتثالاً لأمره، وتركاً للتأويل المخالف للظاهر.

وقالت طائفة أخرى: بل الذين صلّوها في الطريق في وقتها حازوا قصب السبق، وكانوا أسعدَ بالفضيلتين، فإنهم بادروا إلى امتثال أمره في الخروج، وبادرُوا إلى مرضاته في الصلاة في وقتها، ثم بادروا إلى اللحاق بالقوم، فحازوا فضيلة الجهاد، وفضيلة الصلاة في وقتها، وفهموا ما يُراد منهم، وكانوا أفقه من الآخرين، ولا سيما تلك الصلاة، فإنها كانت صلاة العصر، وهي الصلاة الوسطى بنص رسول الله ﷺ الصحيح الصريح الذي لا مدفع له ولا مطعن فيه، ومجيء السنّة بالمحافظة عليها، والمبادرة إليها، والتبكير بها، وأن من فاتته، فقد وُترَ أهله وماله، أو قد حَبِطَ عمله، فالذي جاء فيها أمرٌ لم يجيء مثله في غيرها، وأما المؤخرون لها، فغايبتهم أنهم معذورون، بل مأجورون أجراً واحداً لتمسكهم بظاهر النص، وقصدتهم امتثال الأمر، وأما أن يكونوا هم المصيبين في نفس الأمر، ومن بادر إلى الصلاة وإلى الجهاد محظناً، فحاشا وكلا،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب صلاة الخوف، باب: صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماءً، حديث رقم: [٩٤٦]، وكتاب المغازي، باب: مرجع النبي ﷺ من الأحزاب، حديث رقم: [٤١١٩]. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين المتعارضين، حديث رقم: [١٧٧٠] بلفظ: نادى فينا رسول الله ﷺ يوم انصرف عن الأحزاب أن لا يصلين أحد الظهر إلا في بني قريظة، فتخوف ناس فوت الوقت، فصلوا دون بني قريظة، وقال آخرون: لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله ﷺ وإن فاتنا الوقت. قال فما عنف واحدا من الفريقين.

(٢) مع التأكيد على أنّ الأصل حمل الأحاديث على ظاهرها، وبخاصة إذا كان معناها ظاهراً ظهوراً لا يختلف حوله.

وَالَّذِينَ صَلَّوْا فِي الطَّرِيقِ، جَمَعُوا بَيْنَ الْأَدْلَةِ، وَحَصَّلُوا الْفَضِيلَتَيْنِ، فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَالْآخَرُونَ مَأْجُورُونَ أَيْضاً ﷺ" (١).

والحقيقة أنّ الصحب الكرام ﷺ كانوا حريصين كل الحرص على التوصل إلى مقصود النَّبِيِّ ﷺ، وكونهم أقرب الناس للنَّبِيِّ ﷺ وألصقهم به اجتهدوا في معرفة كل ما يحتف بما يصدر عنه ﷺ من حيث السبب والورود، كما اعتبروا السياق وجميع خصائص المصادر عن النَّبِيِّ ﷺ. يقول ابن القيم رحمه الله: "وقد كانت الصحابة أفهم الأمة لمراد نبيها وأتبع له، وإنما كانوا يدندنون حول معرفة مراده ومقصوده، ولم يكن أحد منهم يظهر له مراد رسول الله ﷺ ثم يعدل عنه إلى غيره البتة" (٢).

فمن الضرورة الملحة ترسيخ آليات الفهم الصحيح للسنة النبوية، ومن ذلك الاهتداء بالمقاصد لاستمداد المراد من كلام الشارع الحكيم، وعدم الاكتفاء بحرفية النصوص وظواهرها، وإشاعتها في أوساط الأمة بمختلف الوسائل.

إلا أنه يجدر التنبيه على أنّ تفعيل المنهج المقاصدي في فهم السنة النبوية وإن كان في غاية الأهمية لكونه الميزان الدقيق لضمان عدم الانحراف والشطط في تحقيق الفهم الصحيح للسنة النبوية، فالناس بين طرفين في أعمال المقاصد لفهم مراد النَّبِيِّ ﷺ، طرف مُفَرِّطٍ، وطرف مُفْرِطٍ، ولذلك يجب التقيد بالضوابط التي تمنع الإفراط أو التفريط، ومن هذه الضوابط الآتي (٣):

١/ ألا يفهم الحديث بعيداً عن لفظه، إذا كان موضوعه ممّا لا مجال للاجتهاد فيه.

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد: (٣/١٣٠). بعناية شعيب الأناؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت ومكتبة المنار الإسلامية الكويت، ط٢٧ (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

(٢) أعلام الموقعين عن رب العالمين: (١/٢١٩). تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل بيروت، (١٩٧٣م).

(٣) ينظر: فهم الحديث في ضوء المقاصد الشرعية، لمحمد روزمي رملي. مجلة الحديث، العدد التاسع مليزيا (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م) ص/٢١. والبعد المقاصدي للحديث الشريف وتطبيقاته عند الفقهاء، لحسن عبد الله حسن معتوق: ص/٩٥-١٠٣. وهي مذكرة قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع، بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح بنابلس فلسطين، سنة ٢٠١٨م.

- ٢ / ألاّ يؤدي فهم الحديث في ضوء المقاصد إلى القول بسقوط حجية السنة مطلقاً.
- ٣ / ألاّ يؤول الحديث خارجاً عن معناه الظاهر إلاّ للحاجة.
- ٤ / تقديم المصلحة الأقوى إذا حصل التعارض بين التفسيرين أو أكثر للحديث.
- ٥ / عدم جواز تأويل الحديث على معنى يخالف النصوص القطعية أو المقاصد الشرعية العامة، وقد أشار المصنف إلى ذلك.
- ٦ / عدم إهمال مآلات الأفعال كلياً.
- ٧ / التفريق بين المقاصد والوسائل في فهم الحديث النبوي.

المحاضرة السابعة: مراعاة مختلف الحديث في فهم السنة النبوية.

تقدم معنا أن المحدثين وضعوا الضوابط التي تضمن الفهم الصحيح للسنة النبوية، ذلك أن تحريف الأحاديث النبوية عن مراد الشارع الحكيم هو في حقيقة الأمر تحريف لبيان القرآن الكريم.

فلم تقتصر جهودهم على النظر في الرجال ومروياتهم وفحصها، وإنما بذلوا أيضا جهودا جبارة في تتبع متون الأحاديث التي لاحظوا أن بينها تعارض، فقاموا بمعالجتها ودفع هذا التعارض بأوجه عدة، كالجمع بين الأحاديث بوجه من وجوه الجمع المعتمدة، أو الترجيح بينها بمرجحات دقيقة، وإن قام الدليل عندهم على وقوع النسخ بين تلك النصوص اعتمده، وهذا ما يعرف بعلم مختلف الحديث، وهو من أهم العلوم التي يجب مراعاتها في فهم السنة النبوية لضمان فهم صحيح.

ومن الجدير بالتنبيه أن هذا العلم - أعني علم مختلف الحديث - يأتي ليؤكد على عناية المحدثين بمتون الأحاديث كما كانت لهم عناية بالأسانيد، كما يدفع عنهم تهمة إهمال المتون والاققتصار على فحص الأسانيد.^(١)

^(١) تنوعت عبارات أهل العلم في تسمية هذا العلم، فمن ذلك: "مختلف الحديث"، و"مشكل الحديث"، و"تلفيق الحديث"، و"ومتشابه الحديث"، إلا أن أشهرها: "مختلف الحديث" و"مشكل الحديث". والناظر في كتاب "مختلف

قال الحافظ النووي رحمه الله مدحنا عن أنواع علوم الحديث: "هذا من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف... وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقهاء والأصوليون الغواصون على المعاني"^(١).

وقبل عرض جملة من الأمثلة على جمع المحدثين بين الأدلة المتعارضة في الظاهر أو الترجيح بينها، يحسن بنا ذكر أسباب وقوع الاختلاف في الحديث.

أسباب وقوع الاختلاف في الحديث النبوي:

أسباب الاختلاف في الحديث كثيرة، ويمكن أن نقسمها إلى سببين رئيسين، وهما: أسباب ترجع إلى الحديث نفسه، وأسباب ترجع إلى المتعامل مع الحديث النبوي، وفيما يلي تفصيل ذلك^(٢).

١/ الأسباب التي ترجع إلى الحديث نفسه:

بالنظر إلى نصوص الأحاديث النبوية وطبيعتها، يمكن تقسيم أسباب الاختلاف إلى سببين، وهما: التدرج في البيان والتشريع، وظنية دلالة الأحاديث النبوية.

أ/ التدرج في البيان والتشريع:

لقد اقتضت حكمة الله تعالى في تشريع الأحكام لعباده مراعاة أحوالهم وربطها بما لديهم من إيمان، ولذلك اعتنى النبي ﷺ بتخليتهم من العقائد الباطلة والعادات القبيحة، وتحليتهم

الحديث " للإمام الشافعي، و"شرح معاني الآثار" للطحاوي رحمهما الله يجدهما حول الأحاديث المتعارضة في الظاهر، كما نجد الإمام ابن قتيبة الدينوري في كتابه "تأويل مختلف الحديث"، والطحاوي في كتابه "مشكل الحديث" ذكرا كل تعارض سواء بين الأحاديث أم مع غيرها من الأدلة كالقرآن الكريم والإجماع والعقل والقياس. وعلى هذا الأساس فرق بعض الدارسين لهذا الفن بين المختلف والمشكل، ومهما يكن فإن المصطلحان يفيدان على وجود تعارض ظاهري. ينظر: مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه للدكتور الهادي روشو التونسي: (ص/٣٨-٣٩)، ومختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء للدكتور أسامة الخياط: (ص/٣٣-٣٩).

^(١) ينظر تدريب الراوي في شرح تقرير النواوي للسيوطي: (٢/٢٠٥). حققه وعلق عليه أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

^(٢) ينظر مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه دراسة نقدية للدكتور الهادي روشو: (ص/٤٤-٥٨).

بالعقائد الصحيحة والعادات الحميدة، ولهذا كانت بعض الأحكام قبل استقرارها تأتي لتحل مشاكل ظرفية متغيرة، قد ينسخ بعضها بعضاً، مراعاة للتدرج في التشريع^(١).

"ولما كان في الناسخ تغيير للأحكام وجب على المكلف معرفة الحكم الناسخ حتى لا يعمل بالمنسوخ إن اطلع عليه، وحتى لا يُظن أن شريعة الله متناقضة، تأذن في القيام بالفعل وتطالب بتركه في الوقت نفسه دون تخيير في ذلك"^(٢).

ب/ ظنية دلالة الأحاديث النبوية.

مما لا شك فيه أنّ الأحاديث النبوية تختلف من حيث الدلالة، شأنها شأن القرآن الكريم، فمنها ما هو قطعي الدلالة لا يحتمل إلا معنى واحدا يدل عليه ظاهر النص، ومنها ما هو ظني الدلالة، أي دلالة النص تحتمل أوجه عديدة، وهذا راجع لعادة العرب - والنبي ﷺ منهم - في خطابهم، "فكان في كلامهم ما هو واضح جلي غير قابل لاحتمال معنى غير المعنى الظاهر من العبارة والسياق، وفي كلامهم ما تخفى وراءه إرادة المتكلم إلى درجة الإشكال، بحيث يصبح قابلاً لعدة احتمالات"^(٣).

ولهذا قال الزركشي رحمه الله: "اعلم أن الله تعالى لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة، بل جعلها ظنية قصداً للتوسيع على المكلفين لئلا ينحصروا في مذهب واحد لقيام

(١) قد بين الإمام أبو بكر الحازمي خطورة الجهل بالناسخ والمنسوخ، وأن كثيراً من اختلافات الصحابة ﷺ المنقولة عن النبي ﷺ منشؤها النسخ. ينظر: الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار: (ص/٢). دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، ط ٢ (١٣٥٩هـ).

(٢) مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه دراسة نقدية للدكتور الهادي روشو: (ص/٤٦).

(٣) ينظر مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه دراسة نقدية للدكتور الهادي روشو: (ص/٤٦-٤٧).

الدليل عليه^(١)، وإذا ثبت أن المعتبر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنية، فقد تعارض بعارض في الظاهر بحسب جلائها وخفائها، فوجب الترجيح بينهما والعمل بالأقوى^(٢).

وقد ذكر الشاطبي رحمه الله أن الدليل ظني الدلالة ثلاثة أقسام^(٣):

القسم الأول: الظني الراجع إلى أصل قطعي، كعامة أحاديث الآحاد، وهي مبيّنة للقرآن الكريم، ومثل له بما جاء في الأحاديث من صفة الطهارة الصغرى والكبرى والصلاة والحج، كما أورد قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٤)، فإنه داخل تحت أصل قطعي؛ لأن الضرر ثبت منعه في الشريعة كلّها، في وقائع جزئيات وقواعد كلياً، ولا شك أن إعمال هذا القسم ظاهر.

القسم الثاني: الظني المعارض لأصل قطعي، أو الذي لا يشهد لها أصل قطعي، فهذا مردود بلا إشكال، والدليل على ذلك أمران:

- أنها مخالفة لأصول الشريعة، ومخالفة أصولها لا تصح؛ لأنها ليست منها، وما ليس من الشريعة كيف يعد منها؟!؛

- أن ليس لها ما يشهد بصحتها، وما هو كذلك متساقط في الاعتبار.

القسم الثالث: الظني الذي لا يشهد له أصل قطعي ولا يعارض أصلاً قطعياً، فهو في محل نظر.

(١) ولا شك أن في ذلك إعطاءً لمساحة للعقل والفهم المتجدد.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه: (٤/٤٠٦)، تحقيق ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

(٣) ينظر الموافقات: (٣/١٨٤-٢٠٨).

(٤) أخرجه: الدارقطني في السنن: (٣/٧٧) (٤/٢٢٨)، والحاكم في المستدرک: (٢/٥٧-٥٨)، والبيهقي في الكبرى: (٦/٦٩). وقد تنازعوا في الحكم على الحديث، والصحيح ما قاله ابن رجب الحنبلي: "هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه ومجموعها يقوي الحديث ويحسنه، وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به، وقول أبي داود: إنه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها، يُشعر بأنه غير ضعيف". ينظر جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي: (ص/٥٧١).

ومن أمثلة مختلف الحديث بسبب ظنية دلالاته: ما أخرجه البخاري وغيره من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»^(١).
لفظة (واجب) في الحديث الشريف حمالة لدلالات عديدة، ولهذا قال الإمام الشافعي رحمه الله مشيراً إلى أن لسان العرب واسع - وقد أخرج الحديث -^(٢): "فاحتمل:

- واجب لا يجزئ غيره.

- وواجب في الأخلاق.

- وواجب في الاختيار وفي النظافة ونفي تغير الريح عند اجتماع الناس، كما يقول الرجل للرجل وجب حقك علي إذ رأيتني موضعاً لحاجتك. وما أشبه هذا"^(٣).

٢ / الأسباب التي ترجع إلى المتعامل مع الحديث النبوي.

نذكر تحت هذه الجزئية جملة من الأسباب أدت إلى حدوث اختلاف في الحديث، هي ناتجة عن الممارس للأحاديث، يمكن جمعها في سبب رئيس، وهو: التقصير في فهم الحديث النبوي، وفيما يلي تفصيل ذلك:

إنّ من أهمّ ما ينبغي أن تُعتنى به المناهج الدراسية عبر مختلف المراحل التعليمية: حثّ الطالب على ضرورة الفهم الصحيح وتدريبه عليه لضمان تصور العلوم تصوراً لا لبس فيه، ومن جملة ما يجب العناية بتحقيق الفهم الصحيح فيه: الحديث النبوي الشريف.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب: وضوء الصبيان، حديث رقم: [٨٥٨]، ومسلم في كتاب الجمعة، باب: وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما امرؤا به، حديث رقم: [٨٤٦]، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب: في الغسل يوم الجمعة حديث رقم: [٣٤١]، وابن ماجه في السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الغسل يوم الجمعة، حديث رقم: [١٠٨٩]، ومالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب: العمل في غسل يوم الجمعة، حديث رقم: [٢٦٧] بلفظ: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم، كغسل الجنابة».

(٢) في اختلاف الحديث المطبوع مع كتاب الأم: (١٠/١٣٧).

(٣) وقد ذهب رحمه الله إلى أن الغسل الواجب هو غسل الجنابة دون سواه. ينظر: (١٠/١٣٧).

ولا شك أنّ التقصير في تحقيق الفهم الصحيح يؤدي إلى حدوث اختلاف في الحديث النبوي، ومن أبرز أسباب ذلك الآتي:

١/ الجمود على ظاهر الحديث دون اعتبار المقصد منه:

تقدم معنا في المحاضرة السابقة بيان الضرورة الملحة للاهتمام بالمقاصد لاستمداد المراد من كلام الشارع الحكيم، وعدم الاكتفاء بحرفية النصوص وظواهرها، ذلك أنّ اللغة العربية غنية بالأساليب في بيان المراد، ولا شك أنّ النبي ﷺ قد خاطب الناس بالأسلوب المعهود لديهم، ومن تلك الأساليب: الحقيقة، والمجاز، والاستعارة، والتشبيه، والكناية، والمبالغة للتحويل أو التكبير، والعموم الذي يراد منه الخصوص، وغير ذلك.

وإهمال هذه الأساليب في فهم الأحاديث النبوية يؤدي إلى تحريف مراد النبي ﷺ ومقصده، والبعد عن روح النص في حدّ ذاته^(١).

وقد عدّ الإمام الشاطبي الجمود على ظواهر النصوص والغفلة عن مقاصدها ودلالاتها من أخطر زلات العالم، قال رحمه الله في معرض حديثه عن الخطأ في الاجتهاد: "وهذا كلّ وما أشبهه دليل على طلب الحذر من زلّة العالم، وأكثر ما تكون عند الغفلة عن اعتبار مقاصد الشرع في ذلك المعنى الذي اجتهد فيه"^(٢).

ومن أمثلة ما ظنّ فيه التعارض بسبب الوقوف على ظاهر اللفظ الآتي:

الحديث الأول: عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لأنّ يمتلى جوف رجل قيحاً يريه خير من أن يمتلى شعراً»^(٣).

الحديث الثاني: عن أبي بن كعب ﷺ أن رسول الله ﷺ، قال: «إن من الشعر حكمة»^(١).

(١) ينظر ضوابط منهجية ومعرفية في التعامل مع نصوص السنة النبوية، للدكتور حميد قوفي: (ص/١١١).

(٢) الموافقات: (١٣٥/٥).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب: ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر، حديث رقم: [٦١٥٥]، ومسلم: كتاب الشعر، حديث رقم: [٢٢٥٧].

لا شك أنّ الاعتماد على ظاهر الحديثين يقودنا إلى القول بالتعارض، فإنّ ظاهر الحديث الأول يفيد ذم الشعر والنهي المطلق عنه، بل ولئن يمتلأ جوف الإنسان بما يستقذره خير من أن يمتلأ بشيء من الشعر. بينما يفيد ظاهر الحديث الثاني الإذن بالشعر والحث عليه بوصفه أنه حكمة، وقد جمع طائفة من أهل العلم بين الحديثين بما يرفع التعارض الظاهري، ومن ذلك:

- حمل النهي على غلبة الشعر على الإنسان لدرجة صده عما يفيد من ذكر الله تعالى وقراءة القرآن وتلقي العلوم^(٢)، وفي ذلك يقول أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله: "وجهه عندي: أن يمتلئ قلبه من الشعر حتى يقلب عليه، فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله، فيكون الغالب عليه من أيّ الشعر كان، فإذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه فليس جوف هذا عندنا ممتلئاً من الشعر"^(٣).

- حمل الإمام الطبري رحمه الله النهي على الشعر الذي هُجّي به رسول الله ﷺ^(٤).

٢ / الغفلة عن القرائن.

تقدم معنا أن نصوص السنة النبوية يجب أن تفهم في ضوء القواعد التي يجب أن تُفَعَّلَ عند التعامل معها، ومنها: الأخذ بالألفاظ مع القرائن المحيطة بها^(١)، وإذا تعومل مع الحديث بمعزل عن القرائن فقد يُتوهم وجود التعارض بين النصوص^(٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب: ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه، برقم: [٦١٤٥].

(٢) ينظر: أثر مقاصد الشريعة في فقه الحديث، عبد الله مُجَد جريكو وفاطمة حافظ إرشاد وقاسم علي سعد، (ص/٤٤).

نشر بمجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٦، العدد ١، يونيو ٢٠١٩م.

(٣) غريب الحديث: (١/٣٥-٣٦). تحقيق الدكتور مُجَد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، (١٣٩٦هـ).

(٤) ينظر: تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار: (٢/٦٥١). قرأه وخرج أحاديثه أبو فهر محمود

مُجَد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣/ الغفلة عن تصرف الراوي في لفظ الحديث أو تصحيحه.

إنّ مما يقع فيه بعض الرواة - سهواً أو وهماً - تغيير بعض ألفاظ الحديث النبوي، ممّا يؤدي إلى حدوث معنى لا يوافق مراد النبي ﷺ، والغفلة عن ذلك وإهمال التدقيق في ألفاظ الحديث من الأسباب الدافعة إلى استشكالها وتصنيفها ضمن المختلف، وقد من ذلك المثال الآتي:

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال احتجج رسول الله ﷺ حُجَيْرَةَ مُحَصَّفَةً - أو حصيراً - فخرج رسول الله ﷺ يصلي فيها، فاتبع إليه رجال وجاءوا يصلون بصلاته، ثم جاءوا ليلة فحضرُوا وأبطأ رسول الله ﷺ، فلم يخرج إليهم، فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب، فخرج إليهم مغضباً، فقال لهم رسول الله ﷺ: «ما زال بكم صنيعكم حتى ظننت أنه سيكتب عليكم، فعليكم بالصلاة في بيوتكم، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة»^(٣).

"وقد روى ابن لهيعة حديث زيد بن ثابت هذا، عن موسى بن عقبة، بهذا الإسناد، وذكر أن موسى كتب به إليه، واختصر الحديث وصحفه، فقال: احتجج رسول الله في المسجد. فقليل لابن لهيعة: مسجد بيته؟ قال: لا، مسجد الرسول.

وقد خرج حديثه هذا الإمام أحمد^(٤). وقوله: احتجج غلط فاحش؛ وإنما هو: احتجج، أي: اتخذ حجرة"^(١).

(١) يراجع المحاضرة الخامسة، القاعدة السادسة.

(٢) ينظر مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه للهادي روشو: (ص/٥٢).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب: ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله، حديث رقم: [٦١١٣]، ومسلم، كتاب الصلاة، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، حديث رقم: [٧٨١].

(٤) في المسند: (٤٨٤/٣٥) برقم: [٢١٦٠٨]. تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ٢ (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م). قال الإمام مسلم رحمه الله: "وهذه رواية فاسدة من كل جهة، فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعاً. وابن لهيعة المصحف في متنه المغفل في إسناده. وإنما الحديث أن النبي ﷺ احتجج في المسجد بخصوصة أو حصير يصلي فيها". كتاب التمييز: (ص/١٢٥). حققه وعلق عليه الدكتور عبد القادر مصطفى الحمّدي، دار ابن الجوزي، الدمام المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤٣٠هـ).

ولا شك أن الاحتجام وما يتبعه من خروج الدماء في المسجد مما يثير إشكالات وتساؤلات^(٢).

فمما تقدم ذكره، يتبين لنا أن جهود المحدثين لم تقتصر على نقد المرويات وبيان حال نقلتها، وإنما بذلوا أيضا جهودا للتأسيس لفهم عميق لتلك المرويات، فظهر علم مختلف الحديث : وهو علم يدرس الأحاديث التي ظاهرها التعارض ومعالجته بالجمع بينها أو الترجيح عند تعذر الجمع، أو المصير إلى القول بالنسخ، وفيما يلي بيانه ذلك^(٣):

أولا: الجمع بين الحديثين المتعارضين.

والمراد بالجمع: "إعمال الحديثين المتعارضين الصالحين للاحتجاج المتحدين زمنًا، بحمل كل منهما على محمل صحيح - مطلقا أو من وجه دون وجه - بحيث يندفع به التعارض والاختلاف بينهما"^(٤).

والجمع بين الأحاديث المتعارضة - ظاهرا - له أوجه عديدة، منها:

- ١/ الجمع بالتخصيص، وذلك بحمل العام على الخاص.
- ٢/ الجمع بالتقييد، وذلك بحمل المطلق على المقيد.
- ٣/ الجمع بحمل الأمر الوارد في الحديث على النذب للقرينة الصارفة.
- ٤/ الجمع بحمل النهي الوارد في الحديث على الكراهة للقرينة الصارفة.

(١) فتح الباري لابن رجب الحنبلي: (٤/٢٨٢). تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، الدمام - المملكة العربية السعودية، ط ٢ (١٤٢٢هـ).

(٢) ينظر مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه للهادي روشو: (ص/٥٤).

(٣) رأيت الاقتصار على ذكر أوجه الجمع دون الأمثلة، طلبا للاختصار، ثم لورودها في مذكرة مختلف الحديث للدكتورة لقيط سلاف، وقد قررت على طلبة السنة الثانية ماستر حديث حاليا بمرحلة الليسانس.

(٤) ينظر مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، للدكتور أسامة الخياط: (ص/١٣٠). دار الفضيلة الرياض، ط ١ (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

٥/ الجمع بحمل اللفظ على المجاز لقريظة أو علاقة.

٦/ الجمع باختلاف الحال أو اختلاف المحل.

٧/ الجمع بالأخذ بالزيادة^(١).

٨/ الجمع بجواز أحد الأمرين على التخيير.

٩/ الجمع بحمل أحدهما على الصحة والآخر على الكمال.

ثانياً: الترجيح بين الحديثين المتعارضين.

ومرادنا بالترجيح: "بيان المجتهد للقوة الزائدة في أحد الدليلين الظنيين المتعارضين ليعمل

به"^(٢). "أو قل هو اقتران الأمانة بما تقوى به على معارضتها"^(٣).

ويمكن تقسيم أوجه الترجيح إلى ثلاثة أقسام، وهي كالاتي^(٤):

القسم الأول: الترجيح باعتبار سند الحديث.

إنّ الترجيح بالنظر إلى سند الحديث يحتم على الباحث اعتبار حال الراوي، فهو متعلق

بفحص عدالته، وضبطه، وفقهه، وملازمته لشيخه، وعلاقته بمضمون الحديث عموماً.

القسم الثاني: الترجيح باعتبار متن الحديث.

ويتم ذلك بالنظر إلى أربعة جهات، وهي كالاتي:

(١) والمراد الزيادة التي أثبتتها الأئمة النقاد.

(٢) ينظر منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عبد المجيد السوسوة: (ص/٣٢٩).

دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن.

(٣) ينظر مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه، للهادي روشو: (ص/١٥٢).

(٤) ينظر: منهج التوفيق للسوسوة: (ص/٣٥٤-٥٦٢)، ومختلف الحديث وجهود المحدثين فيه، للهادي روشو:

(ص/١٥٢-١٦٦)، ومختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، لأسامة الخياط: (ص/٢٠٧-٢٩٥).



أولاً: الترجيح باعتبار لفظ الحديث ودلالته:

- فأما وجوه الترجيح باعتبار لفظ الحديث، فترجع إلى ثمانية أوجه، وهي كالاتي:
- ١/ يرجح ما روي بلفظ النبي ﷺ على ما روي بمعناه.
- ٢/ يرجح ما اتفق الرواة على لفظه على ما اختلفوا فيه.
- ٣/ يرجح ما كان متنه سالماً من الاضطراب.
- ٤/ يرجح ما كان قولاً صريحاً على ما كان استدلالاً.
- ٥/ يرجح الخبر المومئ إلى علة الخبر.
- ٦/ يرجح القول على الفعل.
- ٧/ يرجح القول على التقرير.
- ٨/ يرجح الفعل على التقرير.

- وأما وجوه الترجيح باعتبار دلالة الحديث، فترجع إلى أربعة أوجه، وهي كالاتي:

- ١/ يرجح المنطوق على المفهوم.
- ٢/ يرجح مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة.
- ٣/ يرجح الأوضح دلالة.
- ٤/ يرجح الأقوى دلالة.

ثانياً: الترجيح باعتبار مدلول الحديث: ترجع وجوه الترجيح باعتبار مدلول الحديث، إلى

ثلاثة عشرة وجهاً، وهي كالاتي:

- ١/ ترجيح الإثبات على النفي.
- ٢/ ترجيح ما فيه درء للحدد على ما يوجبه.

- ٣/ ترجيح الأخف على الأثقل.
 - ٤/ ترجيح المبقي للبراءة الأصلية على الرافع لها.
 - ٥/ ترجيح النهي على الأمر.
 - ٦/ ترجيح المحرّم على المبيح.
 - ٧/ ترجيح الوجوب على ما سوى الحرمة.
 - ٨/ ترجيح ما لا تعم به البلوى.
 - ٩/ ترجيح ما كان أقرب إلى الاحتياط.
 - ١٠/ ترجيح المقترن بالتأكيد.
 - ١١/ ترجيح المقترن بالتهديد.
 - ١٢/ ترجيح التكليفي على الوضعي.
 - ١٣/ ترجيح موجب الطلاق والعناق على نافيهما.
- القسم الثالث: الترجيح بأمر خارجي.

"وجوه الترجيح بأمر خارجي هي تلك الوجوه التي لا تتعلق بالسند ولا بالمتن، وإنما هي خارجة عنهما، ولها أثر في ترجيح أحد الحديثين عند تعارضهما. وتتمثل تلك الوجوه في أن يكون أحد الحديثين قد وافقه دليل آخر من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس، أو أن يكون أحد الحديثين قد عمل به أكثر الأمة من السلف أو أكثر الصحابة أو الخلفاء، أو أهل المدينة، أو راوي الحديث، أو اقترنت به أمارات التأخر"^(١).

(١) ينظر منهج التوفيق للسوسوسة: (ص/٥٢٨) للوقوف على أمثلة من ذلك.

المحاضرة الثامنة: مراعاة أساليب اللغة العربية وغريب الحديث في فهم الأحاديث.

لقد أنزل الله تعالى القرآن الكريم آخر كتبه إلى عباده بلسان عربي مبين، قال تعالى مخاطبا نبيه ﷺ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٥].

"فإنَّ الله تعالى لما أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مبلغاً عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربي، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به، لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط هذا اللسان وصارت معرفته من الدين"^(١).

ولهذا قال الإمام الشافعي رحمه الله: "فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به أن لا إله إلا الله وأن محمد عبده ورسوله، ويتلوا به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسيح والتشهد وغير ذلك"^(٢).

وقال الإمام السيوطي رحمه الله: "ولا شك أن علم اللغة من الدين؛ لأنه من الفروض الكفائيات، وبه تُعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة"^(٣).

ولقد أكد أهل العلم - من الصحابة عليهم الرضوان وغيرهم - على ضرورة تعلم العربية وإعمال أساليبها لفهم الشريعة الإسلامية عموماً، ومن أقوالهم الآتي:

قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "تعلموا العربية؛ فإنها من دينكم، وتعلموا الفرائض؛ فإنها من دينكم"^(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وهذا الذي أمر به عمر رضي الله عنه من فقه العربية وفقه الشريعة يجمع ما يحتاج إليه، لأن الدين فيه فقه أقوال وأعمال، وفقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو الطريق إلى فقه أعماله"^(٥).

^(١) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام ابن تيمية: (١/٤٤٩-٤٥٠). تحقيق وتعليق

الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، دار اشبيليا للنشر والتوزيع الرياض، ط ٢ (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

^(٢) الرسالة: (ص/٤٨). تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت.

^(٣) الزهر في علوم اللغة: (٢/٣٠٢). تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١ (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

^(٤) ذكره بهذا اللفظ شيخ الإسلام ابن تيمية في الاقتضاء: (٥٢٧-٥٢٨). وأخرجه البيهقي فس شعب الإيمان:

(٣/٢٠١) برقم: [١٥٥٥]، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (٢/١٣) فقرة رقم:

[١٠٨٠]. بلفظ: "تعلموا العربية فإنها تزيد في المروءة".

^(٥) اقتضاء الصراط المستقيم: (١/٤٧٠).

قال الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله: "وإذا كانت عربية؛ فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم... فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطاً؛ فهو متوسط في فهم الشريعة والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة؛ فكان فهمه فيها حجة كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجة، فمن لم يبلغ شأوهم؛ فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم، وكل من قصر فهمه لم يعد حجة، ولا كان قوله فيها مقبولاً."^(١).

وقال أيضاً: "على الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولاً وفروعاً أمران:

أحدهما: ألا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربياً، أو كالعربي في كونه عارفاً بلسان العرب، بالغاً فيه مبالغ العرب، أو مبالغ الأئمة المتقدمين، كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء ومن أشبههم وداناهم.

وليس المراد أن يكون حافظاً كحفظهم وجامعاً كجمعهم، وإنما المراد أن تصير فهمه عربياً في الجملة، وبذلك امتاز المتقدمون من علماء العربية على المتأخرين، إذ بهذا المعنى أخذوا أنفسهم حتى صاروا أئمة، فإن لم يبلغ ذلك فحسبه في فهم معاني القرآن التقليدي، ولا يحسن ظنه بفهمه دون أن يسأل فيه أهل العلم به"^(٢).

ولا شك أن الشريعة مبناها على القرآن والسنة النبوية، واللغة العربية هي أساس متين لفهمها، وأداة التعامل الأولى معهما، فلا يمكن فهم الكتاب والسنة، ولا استنباط الأسرار منهما إلا بالرجوع إلى أساليب العربية.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيراً قوياً بيناً، ويؤثر أيضاً في مشاهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشاهتهم تزيد العقل والدين

(١) الموافقات: (٥٣/٥).

(٢) كتاب الاعتصام: (٢٥٧/٣). تحقيق: محمد الشقير وسعد الحميد وهشام الصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

والخلق. وأيضاً فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرضٌ واجب؛ فإنَّ فَهْمَ الكتاب والسنة فرض، ولا يُفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتمُّ الواجب إلا به فهو واجب"^(١).

وتأكيد علماء الأمة على تعلم اللغة العربية راجع لأهميتها في فهم نصوص الوحيين:

قال مُجَدِّد بن عبد الله زوج ابنة الإمام الشافعي: "أقام الشافعي علمَ العربية وأيامَ الناس عشرين سنة، فقلنا له في هذا، فقال: ما أردتُ بهذا إلا استعانةً للفقهِ"^(٢).

ولهذا قال إبراهيم الحري رحمه الله: "من تكلم في الفقه بغير لغةٍ، تكلم بلسان قصير"^(٣). ومراده أن إهمال اللغة العربية وأساليبها في فهم نصوص الكتاب والسنة يؤدي إلى فهم بعيد لمراد الشارع.

كما اشتدَّ نكيرهم على من أهمل ذلك.

قال شعبة بن الحجاج رحمه الله: "من طلب الحديث فلم يبصر العربية، فمثله مثل رجل عليه برنس وليس له رأس"^(٤).

وقد بين الإمام الشافعي أن الله تعالى اختار اللغة العربية لسانا لكتابه لاتساعها، فقال رحمه الله: "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر ويستغني بأول هذا منه عن آخره، وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير

(١) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: (١/٥٢٧).

(٢) ينظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي: (٤١/٢) فقرة رقم: [٦٦٢]. تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

(٣) المصدر نفسه: (٤١/٢) فقرة رقم: [٦٦٣].

(٤) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب: (١٣/٢) فقرة رقم: [١٠٨٠]. بعناية الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة بيروت. وعلوم الحديث لابن الصلاح وبهامشه التقييد والإيضاح: (ص/١٩١). بعناية الشيخ راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، ط ١ (١٣٥٠هـ-١٩٣١م).

ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره، وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله، وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الايضاح باللفظ، كما تعرف الاشارة ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها، وتسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة. هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به وإن اختلفت أسباب معرفتها معرفة واضحة عندها ومستنكرا عند غيرها ممن جهل هذا من لسانها وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة^(١).

فهذه الوجوه التي ذكرها الإمام الشافعي رحمه الله هي أساليب اللغة العربية الواردة في الكتاب والسنة على حدّ سواء، والواجب مراعاة ذلك في التعامل مع نصوص السنة النبوية، فقها وتزيلا.

ولما جاءت السنة القولية على سنن العرب بما فيها من حقيقة ومجاز، وكناية وتصريح، وعموم وخصوص، وإطلاق وتقييد، وفحوى وإشارة وتنبيه، اعتنى علماء الأصول بهذا الجانب، فوضعوا قواعد يُرجع إليها لتفسير السنة القولية تفسيراً صحيحاً، ومن أمثلة ذلك الآتي:

١ / التفريق بين الحقيقة والمجاز في فهم السنة النبوية: عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «أسرعن لحاقا بي أطولكن يدا». قالت: فكأن يتناولن أيتهن أطول يدا. قالت: فكانت أطولنا يدا زينب، لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق^(٢).

(١) الرسالة: (ص/٥١-٥٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل زينب أم المؤمنين، حديث رقم: [٢٤٥٢]. وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، حديث رقم: [١٤٢٠] عنها ﷺ، قالت: "أن بعض أزواج النبي ﷺ قلن للنبي ﷺ: أئنا أسرع بك لحوقاً؟ قال: «أطولكن يدا». فأخذوا قصبه يذرعونها، فكانت سودة أطولهن يدا. فعلمنا بعد أنما كانت طول يدها: الصدقة، وكانت أسرعنا لحوقاً به، وكانت تحب الصدقة". وسواء ورد الحديث في سودة أم زينب رضي الله عنهما، فإنّ المعنى الحقيقي غير مراد قطعاً.

فبيّنت ﷺ أن قول النبي ﷺ: «أسرعن لحاقي أطولكن يدا» على المجاز وليس على الحقيقة، وقد ظهر هذا المعنى بوضوح في رواية الحاكم النيسابوري في المستدرک^(١)، قالت ﷺ: قال رسول الله ﷺ لأزواجه: «أسرعن لحوفاي أطولكن يدا». قالت عائشة: فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ نمد أيدينا في الجدار نتطاول، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ، وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا، فعرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة".

٢ / التفريق بين الكناية والتصريح في فهم السنة النبوية:

من أساليب اللغة العربية انكشاف المعنى المراد وظهوره، وهو المعروف بالتصريح، وقد قيل فيه تعريفه: "ما ظهر المراد به ظهورا بينا"^(٢).

وقد لا يفهم مراد المتحدث إلا بقريئة أو بيان، وهو المعروف بالكناية، وهي تقابل التصريح، وشرطها الإشعار بالمعنى عنه^(٣)، وقد قيل في تعريفها: "اسم لما استتر فيه مراد المتكلم من حيث اللفظ"^(٤)، وقيل هي: "لفظ يقصد بمعناه، أي: بمعناه الموضوع له معنى ثان ملزوم له، وهي لا تنافي إرادة الموضوع له، فإنها استعملت فيه، لكن قصد بمعناه معنى ثانٍ، كما في طويل

(١) كتاب معرفة الصحابة ﷺ، برقم: [٦٨٥٥]، وأخرجه الطبراني في الأوسط: (٢٣٣/٦) حديث رقم: [٦٢٧٦]. وقال الحاكم رحمه الله: "حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه". ولا شك أن الحاكم وهم؛ فقد أخرجه مسلم، بل والبخاري كما تقدم.

(٢) ينظر: أصول البزدوي: (ص/١٠). الناشر: مير محمد كتب خانة.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر للإمام تاج الدين السبكي: (١/١٠٣). دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١١هـ-١٩٩١م). وقد ذكر رحمه الله أنه ليس من شرط التصريح أن يكون حقيقة، ولا من شرط الكناية أن تكون مجازاً، فقد تكون كذلك وقد تكون حقيقة. ينظر الموضوع نفسه.

(٤) ينظر: البحر المحیط في أصول الفقه للزركشي: (١/٥٩٧). بعناية الدكتور محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

النجاد، فإنه استعمل في الموضوع له، لكن المقصود والغرض من طويل النجاد: طويل القامة، فطول القامة ملزوم لطول النجاد^(١).

ولا شك أن الأسلوب الكنائي فيه من البلاغة والبراعة في الكلام ما لا يوجد في الأسلوب الصريح المباشر.

والعدول إلى الكناية فيه جملة من الفوائد، منها: المبالغة، والرغبة في العدول عما يفحش ذكره صريحا، أو التعبير عن حال معينة، أو عن صاحب الحال^(٢).

ولما كان في كلام النبي ﷺ تصريح وكناية، وجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند تفسير أقواله ﷺ وبيان معناها، ومن ذلك المثال التالي:

عن عائشة رضي الله عنها أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ، ودنا منها، قالت: أعوذ بالله منك. فقال لها: «لقد عدت بعظيم، الحقي بأهلك»^(٣).

وفي حديث توبة كعب بن مالك رضي الله عنه، قال: إذا رسول رسول الله ﷺ يأتيني فقال، إن رسول الله ﷺ يأمرك أن تعتزل امرأتك، فقلت: أطلقها أم ماذا أفعل؟ قال: لا بل اعتزلها ولا تقرها. وأرسل إلى صاحبي مثل ذلك، فقلت لامرأتي الحقي بأهلك فتكوني عندهم حتى يقضي الله في هذا الأمر^(٤).

(١) ينظر: شرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح في أصول الفقه، لعبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي:

(١٣١/١). تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

(٢) ينظر: صور الكناية في كلام النبوي الشريف، حجت رسولي وعلى أكبر نور سيده، مجلة: إضاءات نقدية، السنة

الثالثة، العدد التاسع، (٢٠١٣م)، ص/٥٢.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الطلاق، باب: من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق، حديث رقم:

[٥٢٥٤]، وابن ماجه في سننه، كتاب الطلاق، باب: ما يقع به الطلاق من الكلام، حديث رقم: [٢٠٥٠].

(٤) أخرجه البخاري كتاب المغازي، باب: حديث كعب بن مالك، حديث رقم: [٤٤١٨]، ومسلم كتاب التوبة، باب:

حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، حديث رقم: [٢٧٦٩].

فمن خلال الروايتين تبين أن هذا الأسلوب الكنائي له دلالتان مختلفتين، فقد يكون تعبيرا عن الطلاق، وعن الطرد والإبعاد مع بقاء النكاح، وجمهور العلماء أن النية لازمة لتعيين المراد^(١).

"ثبت أنّ تعبير: (الحقي بأهلك) ليس من ألفاظ الطلاق ولا الكناية الصريحة، وإنما هو من الكنايات التي لا يلزم فيها الطلاق إلا مع النية، وهي ما تسمى بالكناية الخفية، فضلا عن القرائن اللفظية التي وردت في قصة توبة كعب بن مالك: (حتى يقضي الله في الأمر)، وقوله: (فقلت: أطلقها؟ قال: لا)"^(٢).

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره يجب التفريق بين العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد في فهم السنة النبوية، ويحال الطالب إلى المحاضرة السابقة حول مراعاة مختلف الحديث في فهم السنة النبوية.

كما أن معرفة غريب الحديث مهم جدا لفهمه والعمل به، ومن خلاله نستطيع أن نحقق الآتي:

- فهم معاني الأحاديث.
- الوقوف على المناسبة التي نصت عليها الأحاديث، لما له من فائدة عظيمة في ميدان التشريع والأحكام.
- رفع للإشكال في فهم بعض الأحاديث التي ارتبطت، ووردت بأسباب ومناسبة معينة حتى يسهل للجميع في فهم تلك الأحاديث.

(١) ينظر: بدائع الصنائع لأبي بكر الكاساني: (١٦٧/٣). دار الكتب العلمية بيروت، ط ٢ (١٩٨٢م).

(٢) ينظر: جماليات الكنايات في الحديث النبوي - ذكر النساء نموذجا، الدكتور كفايت الله همداني. مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب لاهور - باكستان، العدد الرابع والعشرون، (٢٠٠٧م) (ص/٤٠).

- فهم الأحاديث متوقف في كثير من الأحيان على ضبط اللفظ الغريب، لأن الاختلاف في ضبط بالألفاظ الغريبة الواردة في الأحاديث النبوية، يؤثر في معرفة معنى المقصود في الحديث^(١).

ومن أهم المصنفات فيه:

- ١/ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام.
- ٢/ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري.
- ٣/ الفائق في غريب الحديث لمحمود بن عمر الزمخشري.
- ٤/ النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري.
- ٥/ غريب الحديث لأبي الفرج ابن الجوزي.
- ٦/ غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري.
- ٧/ غريب الحديث لإبراهيم الحربي.
- ٨/ غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي.

^(١) ينظر: أهمية معرفة غريب الحديث النبوي الشريف، محمد حسين وفضلان بن محمد عثمان. مجلة التراث، العدد الخامس، الجزء الأول، (٢٠٢٠م)، (ص/٤٣).

المحاضرة التاسعة: مراعاة الناسخ والمنسوخ في فهم الأحاديث.

سنتحدث في هذه المحاضرة عن ضابطين مهمين في فهم السنة النبوية فهما صحيحا موافقا لمراد الشارع، وهما:

- اعتبار الناسخ والمنسوخ من الأحاديث النبوية.

- اعتبار أسباب ورود الأحاديث أو العلة التي من أجلها قيلت.

وفيما يلي تفصيل للضابطين:

١/ مراعاة الناسخ والمنسوخ في فهم الأحاديث.

علم ناسخ الحديث ومنسوخه، هو علم يهتم بتتبع الأحاديث المتعارضة التي يتعذر التوفيق بينها، وهو من الأساسيات في فهم الشريعة عموما. ولعل أجمع التعريفات للنسخ كنتيجة لعملية تتبع المشار إليها هو تعريف الإمام أبي محمد موفق الدين ابن قدامة المقدسي، حيث قال رحمه الله: "رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه، ومعنى الرفع إزالة الشيء على وجه لولاه لبقني ثابتا"^(١).

^(١) روضة الناظر وجنة المناظر: (٢٨٣/١). تحقيق الدكتور عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١ (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

ولا شك أنّ أهمية هذا الضابط تكمن في كون ارتباط موضوع النسخ بموضوع الاستلال بالحديث النبوي باعتباره دليلاً شرعياً، ومن أهم شروط الدليل الشرعي أن يكون غير منسوخ^(١). فقد يكون الحديث صحيحاً مخرجاً في الصحيحين أو غيرهما، إلاّ أنه منسوخ لا يعمل به، والغفلة عن ذلك يؤدي إلى إعمال نص غير معتبر شرعاً، لأنّ الناسخ يقع به التكليف والمنسوخ لا يقع به.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: "وإن لم يُمكن الجمع فلا يخلو: إمّا أن يُعرف التاريخ، أو لا، فإن عُرِفَ وثَبَتَ المتأخر به، أو بأصح منه فهو الناسخ، والآخِرُ المنسوخ... والنَّسْخُ: رَفْعٌ تَعَلُّقٌ حُكْمٍ شَرَعِيٍّ بِدَلِيلٍ شَرَعِيٍّ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ. والناسخ: ما دل على الرفع المذكور. وتسميته ناسخاً مجاز؛ لأنّ الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى"^(٢).

ولما كان معرفة النسخ بين الأخبار مهمّة لفهم مراد الشارع من جهة، وإلغاءً لحكم ثابت بخبر وارد عن النَّبِيِّ ﷺ من جهة أخرى، فإنه لا يجوز ادعاء النسخ من دون برهان.

كما أنّ تحقّقه لا يتمّ إلاّ بعد ثبوت التعارض بين حديثين أو أكثر لا يمكن الجمع بينهما، ولا يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع، لأنّ ذلك إبطالٌ لحديث وارد عن النَّبِيِّ ﷺ بغير حجة.

فإذا ثبت التعارض مع عدم إمكان الجمع، فلا بد من تحقّق أحد العناصر الآتية للقول بالنسخ^(٣):

العنصر الأول: أن يصرح النَّبِيُّ ﷺ بالنسخ.

(١) ينظر: مبحث النسخ في علم أصول الفقه وفي علم النسخ والمنسوخ - دراسة تحليلية -، للدكتور محمّد بن سليمان العريني. مجلة الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، العدد الثامن، شوال/محرم (١٤٣١-١٤٣٢هـ/٢٠١٠-٢٠١١م). (ص/١٩).

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: (ص/٩٥-٩٦). تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط١، (١٤٢٢هـ).

(٣) سأكتفي بالأمثلة التي سأوردها عند ذكر هذه العناصر.

ومثال ذلك الآتي: - عن سيرة الجهني رضي الله عنه أنه كان عام فتح مكة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً»^(١).

وعنه رضي الله عنه، قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة، ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها^(٢).

فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زواج المتعة بعدما أذن فيه، ولا شك أنّ النهي بعد الإذن نسخ صريح من النبي صلى الله عليه وسلم، ولهذا قال الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي رحمه الله: "ما حُرِّمَ إلى يوم القيامة، فقد أمِنّا نسخه"^(٣).

- عن بريدة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها. ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم. ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكراً»^(٤).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب: نكاح المتعة وبيان أنه أبيض ثم نسخ ثم أبيض ثم نسخ ثم واستقر تحريمه إلى يوم القيامة، حديث رقم: [١٤٠٦].

(٢) أخرجه مسلم في الموضع نفسه.

(٣) المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار: (٥٦٢/٩). الجزء التاسع، تحقيق محمد منير الدمشقي، دار ابن الجوزي القاهرة، ط ١ (٢٠١٥م).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب: الجنائز، باب: استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، حديث رقم: [٩٧٧]. وقد بين الإمام ابن القيم أن النهي عن زيارة القبور والإذن فيه كان لمصلحة، قال رحمه الله: "كان في أول الإسلام قد نُهي عن زيارة القبور صيانةً لجانب التوحيد وقطعاً للتعلق بالأموات وسدّاً لذريعة الشرك، التي أصَلَّها تعظيم القبور وعبادتها كما قال ابن عباس. فلما تمكّن التوحيد من قلوبهم وضمحل الشرك واستقر الدين، أُذِن في زيارة يحصل بها مزيد الإيمان وتذكير ما خلق العبد له من دار البقاء. فأذِن حينئذٍ فيها. فكان نهيها للمصلحة، وإذنه فيها للمصلحة". تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: (٣٩٣/٢). دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط ٢ (١٤٤٠هـ-٢٠١٩م).

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: "هذا الحديث مما صرح فيه بالناسخ والمنسوخ جميعاً"^(١).

فقوله ﷺ: «**نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُرُوها**» نصٌّ في النسخ للمنع المتقدم، لكن اختلف العلماء: هل هذا النسخ عام للرجال وللنساء، أم هو خاص بالرجال، وبقي حكم النساء على المنع؟ والأول أظهر، وقد دلّ على صحة ذلك أنه ﷺ قد رأى امرأة تبكي عند قبر فلم ينكر عليها الزيارة، وإنما أنكر عليها البكاء"^(٢).

وقوله ﷺ: «**وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لِحُومِ الْأَضْحَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ**»، فيه التصريح بصيغة الأمر، "لإفادة نسخ الحظر والعودة بحكم الشيء إلى الإباحة كما لو لم يرد الحظر"^(٣)، وقد جاءت هذه الأوامر "لإزالة الحظر الذي ورد لسبب، وقد كانت الأشياء المذكورة قبل الحظر مباحة، فعادت بهذا الأمر إلى ما كانت عليه"^(٤).

وقوله ﷺ: «**وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا وَلَا تَشْرَبُوا مَسْكِرًا**» أيضاً نص في النسخ، ودلالته على أنّ النسخ عام في جميع الأوعية"^(٥).

(١) شرح صحيح مسلم، المعروف ب: المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج: (١٣٥/١٣). المطبعة المصرية بالأزهر، ط ١ (١٣٤٩هـ-١٩٣٠م).

(٢) ينظر المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام أبي العباس القرطبي: (٦٣٢/٢). حققه وعلق عليه: محيي الدين ديب مستو ويوسف علي بدوي وأحمد محمّد السيّد ومحمود إبراهيم بزّال، دار ابن كثير دمشق ودار الكلم الطيب دمشق، ط ١ (١٤١٧هـ-١٩٩٦م). وقال القاض عياض رحمه الله معلقاً على قوله ﷺ: «**فزروها**»: "بين في نسخ النهي وفي علة الإباحة، أن يكون زيارتها للتذكير والاعتبار لا للفخر والمباهاة، ولا لإقامة النوح والمآتم عليه". **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: (٤٥٢/٣). تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط ١، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

(٣) ينظر: **تيسير علم أصول الفقه**، للدكتور يوسف الجديع: (ص/٤٨). مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط ١ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

(٤) ينظر المرجع نفسه.

(٥) ينظر: **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: (٤٥٣/٣). وشرح سنن النسائي المسمى: **ذخيرة العقبي في شرح المجتبى**، للشيخ محمد بن علي بن آدم الإتيوبي: (٢٤٦/٤٠). دار آل بروم للنشر والتوزيع، ط ١ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

العنصر الثاني: أن يصرح صحابيًّا بالنسخ.

المقصود الصحابي راوي الحديث، لأنه أعلم بما روى، ومثاله حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنه ذكر القيام في الجنائز حتى توضع، فقال: قام رسول الله ﷺ ثم قعد^(١).

وعن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ أنه قال: رأيت نافع بن جبير ونحن في جنازة قائما وقد جلس ينتظر أن توضع الجنازة، فقال لي: ما يقيمك؟ فقلت: أنتظر أن توضع الجنازة لما يحدث أبو سعيد الخدري، فقال نافع: فإن مسعود بن الحكم حدثني، عن علي بن أبي طالب، أنه قال: قام رسول الله ﷺ ثم قعد^(٢).

قال ابن النجار رحمه الله: "من طرق معرفة تأخر الناسخ: قول الراوي للناسخ: كان كذا ونسخ، أو رخص في كذا ثم نهي عنه ونحوهما... كقول علي رضي الله عنه أمرنا النبي ﷺ بالقيام للجنازة، ثم قعد. وفي معنى ذلك كثير"^(٣).

العنصر الثالث: معرفة تاريخ المتقدم والمتأخر.

لا شك أنّ المتأخر سيكون ناسخا للمتقدم، ومن أمثلة ذلك الآتي:

- نسخ القبلة من بيت المقدس إلى مكة المكرمة.

- عن شداد بن أوس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجم وهو أخذ بيدي - لثمان عشرة خلت من رمضان - فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٤).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: احتجم النبي ﷺ وهو صائم^(١).

(١) أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب: الجنائز، باب: الرخصة في ترك القيام لها، حديث رقم: [١٠٤٤]، قال: "حديث علي حديث حسن صحيح". بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، ط ٢ (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: نسخ القيام للجنازة، حديث رقم: [٩٦٢].

(٣) شرح الكوكب المنير: (٥٦٦/٣). تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض المملكة العربية السعودية، ط ٢ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصيام، باب: في الصائم يحتجم، حديث رقم: [٢٣٧١].

قال الإمام الشافعي رحمه الله: "أول سماع ابن عباس عن رسول الله ﷺ عام الفتح، ولم يكن يومئذ محرماً ولم يصحبه محرماً قبل حجة الإسلام، فذكر ابن عباس حجة النبي ﷺ عام حجة الإسلام سنة عشر، وحديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» عام الفتح، والفتح كان سنة ثمان قبل حجة الإسلام بستين، فإن كانا ثابتين، فحديث ابن عباس ناسخ، و«أفطر الحاجم والمحجوم» منسوخ" (٢).

والإمام أبو داود رحمه الله أخرج حديث ابن عباس رضي الله عنهما تحت باب: الرخصة في ذلك، وأخرج قبله حديث شداد بن أوس رضي الله عنه تحت باب: في الصائم يحتجم، مما يدل أن ترتيبه للحديثين إشارة منه إلى وقوع النسخ.

العنصر الرابع: أن يقع إجماع الأمة على إثبات النسخ.

أريد أن أنبه هنا إلى أنه لا يمكن أن يقع إجماع على نسخ حكم دون الاعتماد على نص، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والإجماع دليل على النسخ، ولا ريب أنه إذا ثبت الإجماع كان ذلك دليلاً على أنه منسوخ، فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولكن لا يُعرف إجماع على ترك نص، إلا وقد عُرفَ النص الناسخ له" (٣).

ومثاله الآتي:

عن أبي صالح، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» (٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصوم، باب: الحجامة والقيء للصائم، حديث رقم: [١٩٣٩]، وأبو داود في

سننه، كتاب الصيام، باب: في الرخصة في ذلك، حديث رقم: [٢٣٧٢].

(٢) ينظر: الاعتبار للحازمي: (ص/٢١٦). مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط٢، (١٣٥٩هـ).

(٣) الحسبة: (ص/٣٦٠). حققه وعلق عليه علي بن نايف الشحود، ط٢، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

(٤) أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب الحدود، باب: ما جاء من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه، حديث رقم: [١٤٤٤]. وقال أبو عيسى الترمذي رحمه الله: "وفي الباب عن أبي هريرة، والشريد، وشرجيل بن أوس، وجرير، وأبي الرمذ البلوي، وعبد الله بن عمرو. حديث معاوية هكذا روى الثوري أيضاً عن عاصم بن أبي صالح، عن معاوية، عن النبي ﷺ

قال الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه الله عقب تخريج الحديث: "وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد، هكذا روى مُجَدُّ بن إسحاق، عن مُجَدُّ بن المنكدر، عن جابر ابن عبد الله، عن النَّبِيِّ ﷺ، قال: إن من شرب الخمر فاجلده، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه. قال: ثم أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب الخمر في الرابعة فضربه ولم يقتله. وكذلك روى الزهري، عن قصبية، عن ذؤيب، عن النَّبِيِّ ﷺ نحو هذا. فرفع القتل، وكانت رخصة، والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافا في ذلك في القديم والحديث. ومما يقوي هذا ما روي عن النَّبِيِّ ﷺ من أوجه كثيرة أنه قال: «لا يجل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه»^(١).

"ومما يندرج تحت هذا: أن الأحكام الواقعة في حجة الوداع أو بعدها مما يعارض أحكاما غير معلومة التاريخ، فما ورد في تلك الحجة أو بعدها ناسخ لتلك الأحكام، لأن في تلك الحجة كمال الدين، وجميع الأحكام المستخلصة منها محكمة، وما وقع بعد الحجة أيضا مما عارض ما قبلها قرينة على إبطال الحكم السابق، وذلك نسخ.

ويمكن أن يُذكر لكل من هاتين الصورتين مثال:

١/ صح عن النَّبِيِّ ﷺ النهي عن الشرب قائما من وجوه، منها:

حديث أبي سعيد الخدري وأنس بن مالك رضي الله عنهما: أن النَّبِيَّ ﷺ زجر عن الشرب قائما^(٢).

ﷺ. وروى ابن جريج ومعمر، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ ﷺ. سمعت مُجَدَّا يقول: حديث أبي صالح، عن معاوية، عن النَّبِيِّ ﷺ في هذا أصح من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: القسامة والمخارين، باب: ما يباح به دم المسلم، حديث رقم: [١٦٧٦]، وأبو داود في سننه، كتاب: الحدود، باب: الحكم فيمن ارتد، حديث رقم: [٤٣٥٢]، من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

(٢) أخرجه مسلم حديث أبي سعيد الخدري ﷺ في صحيحه، كتاب: الأشربة، باب: كراهية الشرب قائما، حديث رقم: [٢٠٢٥]، وحديث أنس بن مالك ﷺ في الموضوع نفسه، حديث رقم: [٢٠٢٤].

فهذا جاء الفعل النبوي على خلافه في حجة الوداع، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سقيت رسول الله ﷺ من زمزم، فشرب وهو قائم^(١).

٢/ وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ سقط عن فرسه فجحشت ساقه أو كتفه، وآلى من نسائه شهرا، فجلس في مشربة له درجتها من جذوع، فأتاه أصحابه يعودونه، فصلى بهم جالسا وهم قيام، فلما سل قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا، وإن صلى قائما فصلوا قياما»^(٢).

قال الحميدي فيما نقله عنه تلميذه البخاري في صحيحه في هذا الحديث: هو في مرضه القديم، ثم صلى بعد ذلك النبي ﷺ جالسا والناس خلفه قياما لم يأمرهم بالقعود، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي ﷺ^(٣).

عنى صلاته ﷺ بالناس في مرضه الذي مات فيه، والقصة في الصحيحين حيث صلى قاعدا، وأبو بكر رضي الله عنه يأتّم به قائما، والناس يأتّمون بأبي بكر^(٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الحج، باب: ما جاء في زمزم، حديث رقم: [١٦٣٧]، ومسلم في كتاب الأشربة، باب: في الشرب من زمزم قائما، حديث رقم: [٢٠٢٧].

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في السطوح والمنبر والخشب، حديث رقم: [٣٧٨]، ومسلم في كتاب الصلاة، باب: اتمام المأموم بالإمام، حديث رقم: [٤١١].

(٣) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به، حديث رقم: [٦٨٩].

(٤) ينظر: تيسير علم أصول الفقه للجديع: (ص/٣٦٦-٣٦٨).

المحاضرة العاشرة: مراعاة أسباب ورود الحديث في فهم الأحاديث.

من أهم ضوابط فهم السنة النبوية فهما صحيحا معرفة سبب ورود الحديث، وما صاحب الرواية من أحوال. ومعرفة ذلك ضروري للغاية لفهم معنى كثير من الأحاديث النبوية، التي لا يمكن الوقوف على معناها إلا بذلك.

قال الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله: "كثير من الأحاديث وقعت على أسباب، ولا يحصل فهمها إلا بمعرفة ذلك، ومنه أنه نهي عليه الصلاة والسلام عن ادّخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث، فلما كان بعد ذلك؛ قيل له: لقد كان الناس ينتفعون بضحاياهم، ويحملون منها الودك، ويتخذون منها الأسقية. فقال: «وما ذاك؟» قالوا: نهي عن لحوم الضحايا بعد ثلاث. فقال عليه الصلاة والسلام: «إنما نهيتكم من أجل الدافّة التي دفت عليكم؛ فكلوا، وتصدقوا، وادخروا»^(١).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب: بيان ما من النهي من أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام، حديث قم: [١٩٧١]، وأبو داود في سننه، كتاب الضحايا، باب: في حبس لحوم الأضاحي، حديث رقم: [٢٨١٢]، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها. وقد سبق إيراد هذا الحديث عند حديثنا عن النسخ، فإن النسخ قد يرافقه سبب ورود النسخ أيضا.

ومنه حديث التهديد بإحراق البيوت لمن تخلف عن صلاة الجماعة^(١)؛ فإن حديث ابن مسعود يبين أنه مختص بأهل النفاق، بقوله: "ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق"^(٢).

وحديث: "الأعمال بالنيات" واقع عن سبب، وهو أنهم لما أمروا بالهجرة هاجر ناس للأمر، وكان فيهم رجل هاجر بسبب امرأة أراد نكاحها تسمى أم قيس، ولم يقصد مجرد الهجرة للأمر؛ فكان بعد ذلك يسمى: مهاجر أم قيس^(٣)، وهو كثير^(٤).

^(١) المراد: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم أمر رجلاً فيؤمّ الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عظماً سمينا - أو مرماتين حسنتين - لشهد العشاء». أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان، باب: وجوب صلاة الجماعة، حديث رقم: [٦٤٤]، ومسلم في كتاب المساجد، باب: فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، حديث رقم: [٦٥١].

^(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب: صلاة الجماعة من سنن الهدى، حديث رقم: [٦٥٤]. وتماهه: "من سره أن يلقي الله غدا مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن، فإن الله شرع لنبئكم صلى الله عليه وسلم سنن الهدى، وإنهن من سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد، إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة، ويرفعه بها درجة، ويحط عنه بها سيئة، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتي به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف".

^(٣) ما ذكره الشاطبي رحمه الله بخصوص سبب ورود هذا الحديث فيه نظراً؛ فقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "قصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور، قال: أخبرنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله - هو ابن مسعود - قال: من هاجر بيتي شيئا فإنا له ذلك، هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس، فكان يقال له: مهاجر أم قيس. ورواه الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش بلفظ: كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس، فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر، فهاجر فتزوجها، فكنا نسماه مهاجر أم قيس. وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سيق بسبب ذلك، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك". فتح الباري بشرح صحيح البخاري: (١٠/١). قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً الشيخ عبد العزيز بن باز، ورقم كتبه وأبوله وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وراجعه محب الدين الخطيب. دار المعرفة بيروت لبنان.

^(٤) الموافقات: (٤/١٥٥-١٥٧).

ومن خلال الأمثلة التي ذكرها الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله، يمكننا ملاحظة الآتي:

سبب ورود الحديث قد يظهر في سياق الحديث الواحد، كما هو الحال في حديث تحريق بيوت المتخلفين عن صلاة الجماعة؛ فقد أظهرت لنا رواية أخرى من حديث أبي هريرة رضي الله عنه - لم يشر إليها الشاطبي رحمه الله - أن مقصود النبي ﷺ هم أهل النفاق دون سائر المسلمين، فعنه رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا، ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام، ثم آمر رجلا فيصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»^(١).

ومثله حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في لحوم الأضاحي المتقدم.

وقول ابن مسعود رضي الله عنه: "لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق"، جاء موافقا لمراد النبي ﷺ، ولذلك قال حافظ المغرب ابن عبد البر رحمه الله، حينما علق على حديث أبي هريرة رضي الله عنه بقوله: "وهذا منه ﷺ إنما كان قصدا إلى المنافقين وإشارة إليهم؛ ألا ترى إلى قول ابن مسعود: ولقد رأيتنا في ذلك الوقت وما يتأخر عنها إلا منافق معلوم نفاقه. وما أظن أحدا من أصحابه الذين هم أصحابه حقا كان يتخلف عنه إلا لعذر بيّن، هذا ما لا يشك فيه مسلم إن شاء الله"^(٢).

فنخلص إلى أنّ سبب ورود حديث التحريق بالنهار هو تخلف المنافقين الذين يعاملون بالظاهر، ولو تركوا دون تهديد، فقد يفتنوا حديثي الإسلام - مثلا - ويشاركوهم في التخلف عن صلاة الجماعة.

^(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب: فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، حديث رقم: [٦٥١].

^(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (٣٣٨/١٨). الجزء الثامن عشر، من مطبوعات الأوقاف المغربية، تحقيق سعيد أحمد أعراب، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

وأيضاً فإن الوقوف على هذا السبب، يؤدي بنا إلى استخلاص الحكم الصحيح بالنسبة إلى حكم شهود صلاة الجمعة، فسبب ورود حديث أبي هريرة - على ما علم - ليس فيه الإيجاب وإنما التهديد لما يُخشى منه، كما تقدّم آنفاً.

وقد لا يظهر سبب ورود إلا بجمع روايات الموضوع الواحد ومقابلتها، كما هو الحال مع حديث الأعمال بالنيات، فإن الإمام أبا إسحاق الشاطبي رحمه الله أورد عليه حديث مهاجر أم قيس من أجل استخلاص سبب وروده، وقد تقدم التعليق على ذلك، وهذا القسم ينبغي الاعتناء به أيما عناية، وإفراغ الوسع في تتبع الروايات، وإلا فإن فهمنا للحديث لن يكون على أسس صحيحة.

وقريب من سبب ورود الحديث ما يذكره أهل الأصول وهو: معرفة العلة التي سيق لها الحديث، وهذا الباب مهم جداً لفهم مراد النبي ﷺ، ومن أمثلة هذا الباب الآتي:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قال: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»^(١).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل»^(٢).

وعن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه رضي الله عنه، قال: يا بني لو رأيتنا ونحن مع رسول الله ﷺ، وأصابتنا السماء، لحسبت أن ريحنا ريح الضأن^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة، حديث رقم: [٨٧٩]، ومسلم كتاب الجمعة، باب: الطيب والسواك يوم الجمعة، حديث رقم: [٨٤٦]، واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة، حديث رقم: [٨٧٧]، ومسلم في مطلع كتاب الجمعة، حديث رقم: [٨٤٤].

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب صفة القيامة، حديث رقم: [٢٤٧٩]، وابن ماجه في سننه، كتاب اللباس، باب: لباس الصوف، حديث رقم: [٣٥٦٢]. وقال الترمذي: حديث صحيح.

وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: كان الناس مَهَنَةً أنفسهم، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئتهم، فقليل لهم لو اغتسلتم^(١).

وفي رواية عنها رضي الله عنها، قالت: كان الناس أهل عمل، ولم يكن لهم كفاة، فكانوا يكون لهم تغل، فقليل لهم لو اغتسلتم يوم الجمعة^(٢).

فحديث أبي سعيد وابن عمر رضي الله عنهما فيهما الأمر بالاغتسال للجمعة، بينما بيّن حديث أبي موسى رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنهما أن الأمر بالاغتسال وارد لعدة معلومة، وهي أن جمعا من الصحابة كانوا يلتحقون بصلاة الجمعة مباشرة من أماكن عملهم دون تغيير ثيابهم - وقد يصيبهم المطر - فتنبعث منهم روائح كريهة، فأمروا بالاغتسال لأجل ذلك.

وقد أحسن الإمام ابن حبان - وهو من فقهاء المحدثين - حينما جمع روايات الموضوع واستخلص علة الأمر بالاغتسال، وفيما يلي عرض لذلك:

أورد رحمه الله هذه المسألة في النوع الخامس والثلاثين من الأوامر^(٣)، حيث قال رحمه الله: "الأمر بالشيء الذي أمر به بلفظ الإيجاب والحتم، وقد قامت الدلالة من خبر ثان على أنه نُدبِيته، والقصد فيه علة معلومة أمر من أجلها هذا الأمر المأمور به"^(٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: وقت الجمعة إذا زالت الشمس، حديث رقم: [٩٠٣].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب: الطيب والسواك يوم الجمعة، حديث رقم: [٨٤٧].

(٣) ألف الإمام ابن حبان رحمه الله كتابه بترتيب بديع على غير مثال سابق، وقسم سنن النبي صلى الله عليه وسلم إلى خمسة أقسام، وهي: الأوامر، والنواهي، وإخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم، والإباحات، وأفعاله صلى الله عليه وسلم. وجعل لكل قسم أنواعا كالاتي: الأوامر: مائة وعشرة أنواع. النواهي: مائة وعشرة أنواع. الإخبار: ثمانون نوعا. الإباحات: خمسون نوعا. الأفعال: خمسون نوعا. ثم يورد الأحاديث ضمن هذه الأنواع، تحت ترجمة خاصة بقوله: "ذكر"، ومثاله: (ذكر البيان بأن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد). وإن أراد التعليق صدره بقوله: "قال أبو حاتم". ينظر مقدمة تحقيق الأستاذ الدكتور محمد علي سونغز والدكتور خالص آي دمير: (١٥/١).

(٤) المُسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا تُبوت جرح في ناقلها، المعروف ب: صحيح ابن حبان: (١٤٧/٢). تحقيق الأستاذ الدكتور محمد علي سونغز والدكتور خالص آي دمير، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، طبع دار ابن حزم بيروت، ط ١، (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م).

ثم ذكر تحت هذا النوع حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «على كل مسلم في كل سبعة أيام غسل، وهو يوم الجمعة»^(١).

ثم قال: ذكر لفظة أوهمت علما من الناس أن غسل يوم الجمعة فرض لا يجوز تركه، وأورد حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «الغسل يوم الجمعة على كل حالم من الرجال، وعلى كل بالغ من النساء»^(٢).

ثم قال: ذكر خبر ثان ذهب إليه بعض أئمتنا فزعم أن غسل يوم الجمعة واجب، وأورد حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه المتقدم^(٣).

ثم قال: ذكر الخبر الدال على أن الأمر بالاغتسال للجمعة في الأخبار التي ذكرناها قبل إنما هو أمر ندب وإرشاد لعلة معلومة، وأخرج حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن عمر بن الخطاب بينما هو يخطب الناس يوم الجمعة، إذ دخل عليه رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، فناداه عمر: أي ساعة هذه؟ قال: إني شغلت اليوم فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعت النداء، فلم أزد على أن توضأت. قال عمر: والوضوء أيضا، وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل^(٤).

ثم قال رحمه الله معلقا على الحديث: "في هذا الخبر دليل صحيح على نفي إيجاب الغسل للجمعة على من شهدها؛ لأن عمر بن الخطاب كان يخطب إذ دخل المسجد عثمان بن عفان، فأخبره أنه ما زاد على أن توضأ، ثم أتى المسجد، فلم يأمره عمر ولا أحد من

(١) (١٤٧/٢) برقم: [١٠٦٨]. وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: (١٧٣/١). المكتب الإسلامي بيروت، ط ٢، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

(٢) (١٤٨/٢) برقم: [١٠٧٣]. وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، حديث رقم: [٣٩٥٨]، وإرواء الغليل، حديث رقم: [١٤٣].

(٣) (١٤٩/٢) برقم: [١٠٧٤]. وقد تقدم أنه مخرج في الصحيحين.

(٤) (١٤٩/٢) برقم: [١٠٧٦]. وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: فضل غسل يوم الجمعة، حديث رقم: [٨٣٨].

الصحابة بالرجوع والاختسال للجمعة ثم العود إليها. ففي إجماعهم على ما وصفنا أبين البيان بأن الأمر كان من المصطفى ﷺ بالاختسال للجمعة أمر ندب لا حتم^(١).

ثم قال: ذكر خبر ثان يصرح بأن الاختسال للجمعة غير فرض على من شهدها، وروى حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فأحسن الوضوء، ثم أتى الجمعة فدنا، وأنصت، واستمتع، غفر الله له ما بينه وبين الجمعة الأخرى، وزيادة ثلاثة أيام»^(٢).

ثم ذكر خبرا ثالثا يدل على أن غسل يوم الجمعة ليس بفرض، وروى حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ، قال: «إن لله حقا على كل مسلم أن يغتسل كل سبعة أيام يوما، فإن كان له طيب مسه»^(٣).

ثم خبرا رابعا يدل على أن الأمر بالاختسال للجمعة أمر ندب لا حتم، وساق حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قال: «الغسل يوم الجمعة على كل محتلم، والسواك، وأن يمس من الطيب ما قدر عليه»^(٤).

ثم الخبر الخامس الدال على أن الغسل للجمعة قصد به الإرشاد والفضل، وأخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «حق على كل مسلم أن يغتسل كل سبعة أيام، وأن يمس طيبا إن وجد»^(١).

^(١) (١٥٠/٢).

^(٢) (١٥٠/٢). برقم: [١٠٧٧]. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: فضل من استمع وأنصت في الخطبة، حديث رقم: [٨٥٧]. "الإِنْصَاتُ هُوَ السُّكُوتُ وَالِاسْتِمَاعُ لِلْحَدِيثِ، يُقَالُ: أَنْصَتَهُ وَأَنْصَتَ لَهُ إِذَا اسْتَمَعَ لِحَدِيثِهِ. تَاجُ الْعُرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامُوسِ، لِلزَّيْدِيِّ: (١٢٢/٥).

^(٣) (١٥٠/٢). برقم: [١٠٧٨]. وصححه الألباني في صحيح موارد الضمآن إلى زوائد ابن حبان: (٢٦٦/١) حديث رقم: [٤٦٣]. دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، ط ١، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

^(٤) (١٥١/٢)، برقم: [١٠٧٩]. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: الطيب والسواك يوم الجمعة، حديث رقم: [٨٤٦].

ثم قال: ذكر العلة التي من أجلها أمر القوم بالاعتسال يوم الجمعة، وأورد معنى حديث أبي موسى المتقدم آنفا^(٢).

ثم قال: ذكر البيان بأن القوم إنما كانوا يروحون إلى الجمعة في ثياب مهنهم، فلذلك أمروا بالاعتسال لها، وأخرج حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها المتقدم^(٣).

فهرس المصادر والمراجع

١. الإبانة الكبرى، للإمام أبي عبد الله عبيد الله بن محمد العُكْبَرِي المعروف بابن بَطَّة، الجزء الأول، تحقيق رضا بن نعيان معطي، دار الراية للنشر والتوزيع الرياض، ط ٢، (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

(١) الموضوع نفسه، برقم: [١٠٨٠]. وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: هل على من لم يشهد الجمعة غسل، برقم: [٨٥٦].

(٢) (١٥٢/٢) برقم: [١٠٨١]. وقد تقدم عند الترمذي وابن ماجه، ولفظه عند ابن حبان: «لقد رأيتنا ونحن عند نبيِّنا ﷺ، ولو أصابتنا مَطْرَةٌ لشممت منا ريح الضأن».

(٣) (١٥٢/٢) برقم: [١٠٨٢]. وقد تقدم أنه مخرج في صحيح البخاري، ولفظه عند ابن حبان: «كان الناس مُهَّانُ أنفسهم فكانوا يروحون إلى الجمعة بهيئتهم فقيل لهم: لو اغتسلتم».

٢. أثر السياق وجمع الروايات وأسباب الورود في فهم الحديث - دراسة تطبيقية - ،
للدكتور عبدالله الفوزان. من منشورات الأمانة العامة لندوة الحديث الشريف بدبي، ط ١
(١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
٣. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، للدكتور ماهر ياسين فحل. دار عمّار عمّان
الأردن، ط ١ (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
٤. أثر مقاصد الشريعة في فقه الحديث، عبد الله مُجّد جربكو وفاطمة حافظ إرشاد وقاسم
علي سعد. نشر بمجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد
١٦، العدد ١، يونيو ٢٠١٩م.
٥. الاجتهاد بالرأي في عصر الخلافة الراشدة، دراسة تحليلية في أصول سياسة التشريع
ومقاصده وتاريخه، للدكتور عبد الرحمن سنوسي، الوعي الإسلامي، من إصدارات وزارة
الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ط ١ (١٤٣٢هـ-٢٠١١م).
٦. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، للإمام ابن دقيق العيد. بعناية أحمد مُجّد شاكر،
مكتبة السنة القاهرة، ط ١ (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
٧. الإحكام في أصول الأحكام، للإمام علي بن محمّج الآمدي، علق عليه العلامة عبد
الرزاق عفيفي، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
٨. اختلاف الحديث، للإمام محمّد بن إدريس الشافعي، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت،
ط ١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٩. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام محمّد بن علي الشوكاني،
تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي بيروت، ط ١، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
١٠. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للعلامة مُجّد ناصر الدين
الألباني. المكتب الإسلامي بيروت، ط ٢، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
١١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للحافظ ابن عبدالبر. بعناية عادل مرشد،
دار الأعلام عمّان الأردن، ط ١ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

١٢. الأشباه والنظائر، للإمام تاج الدين السبكي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١١هـ-١٩٩١م).
١٣. أصول البزدوي. الناشر: مير مُجدد كتب خانة.
١٤. الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار، للإمام أبو بكر الحازمي. دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، ط ٢ (١٣٥٩هـ).
١٥. الاعتصام، للإمام أبي إسحاق الشاطبي. دار المعرفة بيروت، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
١٦. أعلام الموقعين عن رب العالمين، للعلامة ابن قيم الجوزية. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل بيروت، (١٩٧٣م).
١٧. أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام الشرعية، الدكتور مُجدد سليمان الأشقر. مكتبة المنار الإسلامية الكويت، ط ١ (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).
١٨. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق وتعليق الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، دار اشبيليا للنشر والتوزيع الرياض، ط ٢ (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
١٩. إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض. تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط ١، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
٢٠. الإمام في بيان أدلة الأحكام، للإمام ابن دقيق العيد. تحقيق رضوان مختار بن غربية، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط ١ (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
٢١. اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومنتا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، للدكتور مُجدد لقمان السلفي، دار الداعي للنشر والتوزيع الرياض، ط ٢ جمادى الثاني ١٤٢٠هـ.
٢٢. أهمية معرفة غريب الحديث النبوي الشريف، مُجدد حسين وفضلان بن مُجدد عثمان. مجلة التراث، العدد الخامس، الجزء الأول، (٢٠٢٠م).

٢٣. البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي. تحقيق ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. مُجَّد مُجَّد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
٢٤. بدائع الصنائع لأبي بكر الكاساني. دار الكتب العلمية بيروت، ط ٢ (١٩٨٢م).
٢٥. البعد المقاصدي للحديث الشريف وتطبيقاته عند الفقهاء، لحسن عبد الله حسن معتوق. مذكرة قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع، بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح بنابلس فلسطين، سنة ٢٠١٨م.
٢٦. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض الزبيدي، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الهداية.
٢٧. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للعلامة المباركفوري. دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٨. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ أبي الحجاج المزني. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط ٢ (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
٢٩. تدريب الراوي في شرح تقرير النواوي، للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. حققه وعلق عليه أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
٣٠. ترتيب المدارك، للقاضي عياض رحمه الله. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، تحقيق مُجَّد بن تاويت الطنجي، ط ٢ (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
٣١. التعريفات، لعلي بن مُجَّد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط ١، (١٤٠٥هـ).

٣٢. تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، بعناية محمد عوامة، دار الرشيد، حلب سوريا، ط ٣، (١٤١١هـ-١٩٩١م).
٣٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام ابن عبد البر النمري. تحقيق سعيد أحمد أعراب، طبع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمغرب، (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
٣٤. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار، للإمام أبي جعفر الطبري. قرأه وخرج أحاديثه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
٣٦. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر، والدار المصرية للتأليف والترجمة، (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).
٣٧. تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، للإمام ابن قيم الجوزية. دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط ٢ (١٤٤٠هـ-٢٠١٩م).
٣٨. تيسير علم أصول الفقه، للدكتور عبد الله بن يوسف الحديث، مؤسسة الريان بيروت، ط ١ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
٣٩. جامع الترمذي، للإمام أبي عيسى الترمذي، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، ط ٢ (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).
٤٠. الجامع الصحيح، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية الرياض، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
٤١. الجامع الصحيح، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية الرياض، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٤٢. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق وتعليق أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، الدمام المملكة العربية السعودية، ط ٢، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
٤٣. جامع بيان العلم وفضله، للحافظ ابن عبد البر النمري، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.
٤٤. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي. بعناية الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة بيروت. وعلوم الحديث لابن الصلاح وبهامشه التقييد والإيضاح: (ص/١٩١). بعناية الشيخ راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، ط ١ (١٣٥٠هـ-١٩٣١م).
٤٥. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي. تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض، (١٤٠٣هـ).
٤٦. جماليات الكنايات في الحديث النبوي - ذكر النساء نموذجاً، الدكتور كفايت الله همداني. مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب لاهور - باكستان، العدد الرابع والعشرون، (٢٠٠٧م).
٤٧. الحاوي الكبير، للإمام أبي الحسن الماوردي، دار الفكر - بيروت.
٤٨. حجية السنة، للشيخ عبد الغني عبد الخالق. من منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مطبعة الوفاء المنصورة جمهورية مصر العربية.
٤٩. الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، للدكتور عبد الكريم الخضير. مكتبة درا المنهاج الرياض، ط ٣ (١٤٢٦هـ).
٥٠. الحسبة، لشيخ الإسلام ابن تيمية. حققه وعلق عليه علي بن نايف الشحود، ط ٢، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٥١. درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية. من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ط ٢ (١٤١١هـ-١٩٩١م).
٥٢. دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي من خلال تطبيقات الأئمة، للدكتور عبد المحسن التخيفي، من منشورات الأمانة العامة لندوة الحديث الشريف بدبي.
٥٣. دلالة السياق، لردة الله الطلحي. من مطبوعات جامعة أم القرى مكة المكرمة، (١٤١٨هـ).
٥٤. الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح العلامة أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية بيروت.
٥٥. روضة الناظر وجنة المناظر، للإمام ابن قدامة المقدسي. تحقيق الدكتور عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١ (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
٥٦. زاد المعاد في هدي خير العباد، للعلامة ابن قيم الجوزية. بعناية شعيب الأناؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت ومكتبة المنار الإسلامية الكويت، ط ٢٧ (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
٥٧. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف الرياض، ط ١، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
٥٨. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للشيخ مصطفى السباعي، دار الوراق/المكتب الاسلامي، ط ١ (٢٠٠٠م).
٥٩. السنة، للإمام أبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، تحقيق سالم أحمد، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط ١، (١٤٠٨هـ).
٦٠. السنن الكبرى، للإمام أبي بكر البيهقي. مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط ١ (١٣٤٤هـ).

٦١. السنن الكبرى، للإمام أبي بكر البيهقي، تحقيق مُجَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنات، ط ٣، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
٦٢. السنن، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة بيروت، (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).
٦٣. السنن، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف الرياض، ط ٢، (شوال ١٤٢٤هـ).
٦٤. السنن، للإمام أبي عبد الله مُجَّد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق مُجَّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت لبنان.
٦٥. شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، لعبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي. تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
٦٦. شرح السنة، لأبي مُجَّد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط و مُجَّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط ٢، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
٦٧. شرح الكوكب المنير، للإمام ابن النجار. تحقيق مُجَّد الزحيلي و نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض المملكة العربية السعودية، ط ٢ (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
٦٨. شرح النووي على صحيح مسلم، المعروف ب: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. دار إحياء التراث العربي بيروت، ط ٢ (١٣٩٢هـ).
٦٩. شرح سنن النسائي المسمى: ذخيرة العقبي في شرح المجتبى، للشيخ مُجَّد بن علي بن آدم الإثيوبي. دار آل بروم للنشر والتوزيع، ط ١ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
٧٠. شرح صحيح مسلم، المعروف ب: المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج. المطبعة المصرية بالأزهر، ط ١ (١٣٤٩هـ-١٩٣٠م).
٧١. شرح علل الترمذي، للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، ط ١، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).

٧٢. شرح علل الترمذي، للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد الرياض، ط ٤، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
٧٣. شعب الإيمان، للإمام أبي بكر البيهقي، تحقيق مُجَّد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، (١٤١٠هـ).
٧٤. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٢ (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
٧٥. صحيح موارد الضمآن إلى زوائد ابن حبان، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني. دار الصميعة للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، ط ١، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).
٧٦. صور الكناية في كلام النبوي الشريف، حجت رسولي وعلى أكبر نور سيده، مجلة: إضاءات نقدية، السنة الثالثة، العدد التاسع، (٢٠١٣م).
٧٧. ضوابط منهجية ومعرفية في التعامل مع نصوص السنة النبوية - حكما وفهما وتنزيلا، للدكتور حميد قوفي. الأصالة للنشر الجزائر، طبعة ديسمبر ٢٠٢٠.
٧٨. طرح التثريب في شرح التقريب، للإمام زين الدين العراقي. دار إحياء التراث العربي بيروت.
٧٩. غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق الدكتور مُجَّد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، (١٣٩٦هـ).
٨٠. غريب الحديث، للإمام أبي سليمان الخطابي. تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزبوي، من منشورات جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط ٢ (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
٨١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني. قرأ أصله تصحيحا وتحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، ورقم كتبه وأبوله وأحاديثه مُجَّد فؤاد عبد الباقي، وراجعه محب الدين الخطيب. دار المعرفة بيروت لبنان.

٨٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن رجب الحنبلي. تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي الدمام، ط ٢ (١٤٢٢هـ).
٨٣. الفروق، للإمام القراني. تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
٨٤. فضل علم السلف على الخلف، للحافظ ابن رجب الحنبلي. ضمن مجموع رسائل ابن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق أبي مصعب طلعت ابن فؤاد الخلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط ١ (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
٨٥. الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، للخطيب البغدادي. تحقيق عادل بن يوسف العزالي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.
٨٦. فهم الحديث الشريف في ضوء القرآن الكريم، للدكتور مصطفى خضر دونم التركي. منشور بالمجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد: ١١، سنة ٢٠١٤م.
٨٧. فهم الحديث في ضوء القرآن عند الإمام البخاري من خلال جامعه الصحيح، للدكتور جمال اسطيري، طبع ضمن أعمال ندوة الحديث الشريف التي عقدت يومي ٢٠-٢٢/٤/٢٠٠٩م، تحت عنوان: السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بدبي دولة الإمارات العربية المتحدة، ط ١ (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
٨٨. فهم الحديث في ضوء المقاصد الشرعية، لمحمد روزمي رملي. مجلة الحديث، العدد التاسع مليزيا (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).
٨٩. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، للعلامة عبد العلي محمد بن محمد السهالوي اللكنوي، صبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
٩٠. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام الشوكاني. تحقيق عبد الرحمن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي بيروت، ط ٣ (١٤٠٧هـ).

- ٩١ . كتاب الاعتصام، للإمام أبي إسحاق الشاطبي. بعناية مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد.
- ٩٢ . كتاب الاعتصام، للإمام أبي إسحاق الشاطبي. تحقيق: مُجَدِّ الشَّقِير وسعد الحميد وهشام الصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).
- ٩٣ . كتاب التمييز، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. حققه وعلق عليه الدكتور عبد القادر مصطفى الحمّدي، دار ابن الجوزي، الدمام المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤٣٠هـ).
- ٩٤ . كتاب الروح، للإمام ابن قيم الجوزية. حققه مُجَدِّ أجمل أيوب الإصلاحي، وخرج أحاديثه كمال مُجَدِّ قالمي، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدّة، نشر دار عالم الفوائد مكة المكرمة، الطبعة الاولى (١٤٣٢هـ).
- ٩٥ . كتاب الروح، للعلامة ابن القيم. دار الكتب العلمية بيروت، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- ٩٦ . كتاب العلل، لابن أبي حاتم الرازي. تحقيق فريق من الباحثين بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجُرَيْسِي. مؤسسة الجُرَيْسِي للتوزيع والإعلان الرياض، ط ١ (محرم ١٤٢٧هـ-فبراير ٢٠٠٦م).
- ٩٧ . كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.
- ٩٨ . الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني. دار إحياء التراث العربي بيروت، ط ٢ (١٤٠١هـ-١٩٨١م).
- ٩٩ . الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، المسمّى: الكوكب الوهاج والرّوض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلّوي

- الهرري. مراجعة: لجنة من الباحثين برئاسة الدكتور هاشم مُجَّد علي مهدي، ط ١ (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
١٠٠. لسان العرب، للإمام مُجَّد بن مكرم بن منظور، دار صادر - بيروت، ط ١.
١٠١. مبحث النسخ في علم أصول الفقه وفي علم النسخ والمنسوخ - دراسة تحليلية -، للدكتور محمَّد بن سليمان العربي. مجلة الشريعة بجامعة الإمام مُجَّد بن سعود الإسلامية بالرياض، العدد الثامن، شوال/محرم (١٤٣١-١٤٣٢هـ/٢٠١٠-٢٠١١م).
١٠٢. مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، تحقيق أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، ط ٢، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
١٠٣. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (٢٠٠٠م).
١٠٤. المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار، للإمام أبي مُجَّد ابن حزم الظاهري. الجزء التاسع، تحقيق محمَّد منير الدمشقي، دار ابن الجوزي القاهرة، ط ١ (٢٠١٥م).
١٠٥. المحيط في اللغة، لأبي القاسم إسماعيل بن عباد الصاحب، تحقيق الشيخ محمَّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط ١ (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
١٠٦. مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
١٠٧. مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، للدكتور أسامة الخياط
١٠٨. مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، للدكتور أسامة الخياط. دار الفضيلة الرياض، ط ١ (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
١٠٩. مختلف الحديث وجهود المحدثين فيه دراسة نقدية، للدكتور الهادي روشو التونسي، دار ابن حزم بيروت، ط ١، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
١١٠. مراعاة القواعد الأصولية في فهم النص، ورقة بحثية من إعداد: أ.د/ عياض ابن نامي السلمي، قدمت بندوة فهم السنة النبوية الضوابط والإشكالات من تنظيم

- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ:
١٤٣٠/٦/٤هـ.
١١١. **المزهر في علوم اللغة**، للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١ (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
١١٢. **المستدرک علی الصحیحین**، للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، وبذيله أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي، لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
١١٣. **المستصفي في علم الأصول**، للإمام أبي حامد الغزالي. دراسة وتحقيق الدكتور حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة (١٤١٣هـ).
١١٤. **المسند المعروف ب: سنن الدارمين**، للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، بعناية الدكتور مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، من دون دار طبع، ط ١، (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م).
١١٥. **المسند**، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني. تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط ٢ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
١١٦. **المُسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها**، المعروف ب: صحيح ابن حبان. تحقيق الأستاذ الدكتور محمد علي سوئمز والدكتور خالد آي دمير، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، طبع دار ابن حزم بيروت، ط ١، (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).
١١٧. **المعجم الأوسط**، للإمام أبي القاسم الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين القاهرة، (١٤١٥هـ).
١١٨. **المعجم الوسيط**، من مطبوعات مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤ (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

- ١١٩ . معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، للحاكم النيسابوري. شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- ١٢٠ . المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، للإمام ابن قدامة المقدسي، دار الفكر بيروت، ط ١ (١٤٠٥هـ).
- ١٢١ . مفتاح دار العادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، للعلامة ابن قيم الجوزية. بعناية علي حسن عبد الحميد، دار ابن عفان الخُبر المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- ١٢٢ . المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي. حققه وعلق عليه: محيي الدين ديب مستو ويوسف علي بدوي وأحمد محمد السيّد ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير دمشق ودار الكلم الطيب دمشق، ط ١ (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
- ١٢٣ . مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها لعلال الفاسي. دار الغرب الإسلامي بيروت. ط ٥ (١٩٩٣م).
- ١٢٤ . مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام مُجّد هارون، دار الفكر بيروت، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- ١٢٥ . من ضوابط فهم السنة النبوية، للدكتور أحمد بن مُجّد فكير: يراجع هامش المذكرة للوقوف على الرابط.
- ١٢٦ . منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عبد المجيد السوسوة. دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن.
- ١٢٧ . الموافقات، للإمام أبي إسحاق الشاطبي. بعناية مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان الخُبر المملكة العربية السعودية، ط ١ (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

ضوابط فهم السنة

إعداد الدكتور سامي بن شعلال

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط ١، (١٤٢٢هـ).
١٢٩. النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الميراث النبوي الجزائر، ط ٢ (١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).
١٣٠. النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراية الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
١٣١. الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبد الكريم زيدان. مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٧ (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

فهرس المحتويات

| | |
|------|--|
| ٣/ص | المحاضرة الأولى: مدخل تمهيدي |
| ١٤/ص | المحاضرة الثانية: التحقق من ثبوت الحديث |
| ٢٣/ص | المحاضرة الثالثة: فهم السنة النبوية في ضوء القرآن الكريم |

إعداد الدكتور سامي بن شعلال

ضوابط فهم السنة

| | |
|-------|---|
| ص/٣٢ | المحاضرة الرابعة: جمع أحاديث الباب الواحد |
| ص/٣٩ | المحاضرة الخامسة: مراعاة القواعد الأصولية في فهم السنة النبوية |
| ص/٥٣ | المحاضرة السادسة: مراعاة المقاصد الشرعية في فهم السنة النبوية |
| ص/٦٠ | المحاضرة السابعة: مراعاة مختلف الحديث في فهم السنة النبوية. |
| ص/٧٢ | المحاضرة الثامنة: مراعاة أساليب اللغة العربية وغريب الحديث في فهم السنة النبوية |
| ص/٨٠ | المحاضرة التاسعة: مراعاة الناسخ والمنسوخ في فهم السنة النبوية |
| ص/٨٨ | المحاضرة العاشرة: مراعاة أسباب ورود الحديث في فهم السنة النبوية |
| ص/٩٥ | فهرس المصادر والمراجع |
| ص/١٠٩ | فهرس المحتويات |

